

**القاعدة النحوية
في ضوء القراءات القرآنية
والشعر العربي
دراسة نقدية موضوعية**

إعداد

الدكتور / محمد عرفة السيد أحمد محمد العشري
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بدمياط الجديدة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، وجعل اللسان أداة إفصاح وتعبير ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، وخير من عبر عن مراد الخالق من خلقه ؛ فكان خير خلق الله خلقاً وخلقاً ، وقلبا وقالبا، ومبنى ومعنى صل الله عليه وسلم تسليما كثيرا .. وبعد ؛

فإن التعقيد للنحو العربي قد مر بمراحل عدة ، وهذه المراحل كانت متعمقة في البحث ، متأنية في الحكم إلا أن العمل البشري لا يخلو من سهو أو خطأ أو نسيان ؛ لكن تكرار الخطأ ينتج عنه ظاهرة سلبية ، والظاهرة التي سيكون البحثُ بصددها حول : (القاعدة النحوية رؤية نقدية من خلال الحقائق القرآنية) ، وقد جذبني لهذا الموضوع والبحث فيه عدة أمور : أولا : أن مرحلة التعقيد الأولى نأت بنفسها أن تقول في كتاب الله تعالى بما قد يوقعها في خطر أو اتهام ، خوفا ، وورعا ، وتنزيها .

ثانيا: أن الاستدراكات التي جاءت في الخلاف النحوي استدعت النظر في كتاب الله تعالى ؛ حيث إنه الحق والقول الفصل ؛ منها الفصل بين المتضايقين ، والعطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار ، واستعمال (أولئك) لغير العقلاء ، وغيرها مما يتضح في الفصل الثالث من هذا البحث .

ثالثا : القاعدة النحوية ليست في بعض الأحيان كلاما مطلقا لاجدال فيه ؛ وهذا راجع إلى عوامل عدة اعتنى بها البحث في الفصل الأول .

رابعا : سعة اللغة وبسط مبانيها ومعانيها سر من أسرار القرآن وإعجازه ، واللغة امتداد لكتاب الله تعالى اكتسبت من خصائصه وأضفى عليها من نوره، ولا أدعي أنني أحصيت كل ما في القرآن ما يتعلق بفكرة البحث بل جمعت ما يخدم الفكرة بما لا يتعارض مع حجم البحث ، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع والبحث فيه أن يكون في مقدمة ،
 وتمهيد، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس عامه ..
 أما المقدمة ؛ فقد أبرزت فيها طبيعة الموضوع ، وأهمية البحث فيه .
 وأما التمهيد ؛ فقد جاء حول القاعدة النحوية وأهميتها ، ومراحل البحث
 فيها .
 وأما الفصل الأول فتحدثت فيه عن : خطوات نشأة القاعدة النحوية .
 أما الفصل الثاني : حقائق قرآنية لمراجعات حول القواعد النحوية .
 ثم الفصل الثالث : أبرز مسائل الظاهرة ، وقد قسمتها مبحثين :
 المبحث الأول : أبرز المسائل النحوية التي تم التشبث بالشاهد الشعري
 دون النظر في كتاب الله تعالى ، بل ولي عنق القاعدة النحوية لتنسجم معه .
 المبحث الثاني : مسائل اختلف فيها النحويون ثم أخذنا بالرأي الذي احتج
 بالقرآن الكريم أو بالقراءات القرآنية على رأيه أو مذهبه .
 ثم الخاتمة ؛ وقد اشتملت على أهم النتائج من خلال هذا البحث .
 وأخيرا الفهارس العامة للبحث .

تمهيد

اللغة العربية التي شرفنا الله بها كان العرب يتكلمونها صحيحة فصيحة بالسليقة منذ العصر الجاهلي على ما تقضى به صورتها التي وصلتنا عن ذلك العصر .

وقد استمرت على تلك الصورة في مجملها قرونا عدة ، يتوارثونها جيلاً عن جيل ، عمادهم في ذلك حسهم المرهف، وذوقهم الفطري الصافي . ظلت تلك اللغة سليمة نقية إبان العصر الجاهلي وفي صدر العصر الإسلامي ، اللهم إلا أن تسمع للحنة في القليل النادر ، فيعاب قائلها ، وتؤخذ عليه ، وينظر إليه نظرة استهجان واستكثار ، وكان ذلك^(١) - أول ما كان - في كلام الموالى والمتعربين من عهد النبي (ﷺ) ، فقد روى أن رجلاً لحن بحضرته فقال : (أرثيدوا أخاكم فقد ضلَّ)^(٢) .

"وروى أن كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب فلحن، فكتب إليه عمر : إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عمك"^(٣) .

(١) أخبار اللحن والتنبيه إليه والتنبيه عليه تشغل فصولاً في مؤلفات كثيرة ، ينظر : البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ٢٠٤/٢ : ٢٢٤ ، ١٩٤٩م ، وعيون الأخبار لأبي عبد الله بن قتيبة الدينوري ١٥٨/٢ : ١٦٠ ، والعقد الفريد للأندلسي ٤٧٨/٢ : ٤٨٢ ، ومعجم الأدياء ١/٦٩-٨٤ ، ١٣٥٥ هـ ، والأضداد ص ٢٣٨ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٤٧٧ ، وينظر : الخصائص لابن جني ، تحقيق الدكتور/ محمد على النجار ١/٤٠٨ ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٣) أخبار القضاة لمحمد بن خلف ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٢ ، وراجع ذلك والمزيد منه في أصول النحو لسعيد الأفغانى ٧ : ٩ ط/ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ محمد الطنطاوى ص ٧ .

وبعد ظهور الإسلام ، وانتشاره ، واتساع رقعته ، ودخول الأجناس الأخرى فيه بأعداد كبيرة واختلاطهم بالعرب ، وما نتج عن ذلك من فساد السلائق السليمة والتواء الفطر القويمة ، هرع علماء اللغة للزود عن لغة القرآن ، وصيانتها مما قد يتسرب إليها من لحن أو يصيبها من وهن وضعف .

وأمام هذا المد الزاحف والسييل الجارف من فساد السلائق واعوجاج الألسنة وتفشى اللحن وانتشار اللكنة ، لم يكن في وسع العلماء الحريصين على لغتهم إلا أن يتدبروا أمرهم ، ويفكروا في مواجهة هذا الخطر المتعظم ، فيستخدموا في ذلك ما يتيسر لهم من وسائل وأدوات .

وكان أول ما فكروا فيه أن يضعوا القواعد ، والمقاييس ، والضوابط التي تضبط استعمال اللغة ، والتي تعين على فهمها ومعرفة كيفية أدائها للمعاني ، والتي تيسر على الدارسين لها من غير أبنائها سبل تعلمها وإجادتها ، يستطيعون تمييز الخطأ من الصواب ، والصحيح من السقيم ؛ لأن من شأن هذه القواعد والضوابط أن تكبح جماع هذه الفوضى التي أخذت تمتد وتتسع ، وما تزال هذه القواعد وتلك الضوابط تؤدي الغرض الذي من أجله تم وضعها إلى اليوم بصور متفاوتة بين الدارسين والباحثين في شتى العلوم فضلاً عن علوم العربية ، وهذا هو ما أشار إليه السابقون من أئمة العربية .

وهذه القواعد والضوابط إنما تمت بعد الاستقراء والاستدلال ، ومن ثم فإن ذلك يبدو واضحاً من أقوال النحويين^(١) في تعريفهم النحو والصرف تمييزاً

(١) ينظر : الخصائص ٣٥/١ ، والأصول في النحو ٣٥/١ ، والمستوفى في النحو لقاضى القضاة على بن مسعود بن الفرخان ، ص ٢٩ ، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١/١ .

لهما عن غيرهما من علوم العربية، فقد قال ابن السراج: "النحو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"^(١).

وقال ابن جنى: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ أو إن شذ بعضهم عنها رُدَّ إليها"^(٢).

وقد كانت هذه العلوم في أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب... ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق في البحث أن يستقل النحو عن الفروع العربية الأخرى، وأن ينفرد به بعض العلماء، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة"^(٣).

وعلى كل حال فقد وضع النحو في قواعد وقوالب يقاس عليها الألفاظ هيئة وضبطاً وفقاً لترتيب الألفاظ في الجملة وقد سبق ذلك العمل بمراحل هي: الاستقراء، والتقسيم، والتجريد ثم تنتهي بالتععيد"^(٤).

فأولى مراحل القاعدة التي لا بد أن تمر بها هي السماع عن العرب، وجمع المادة اللغوية، أو على حد تعبير النحاة استقراء جزئيات اللغة كما فهم ذلك من خلال تعريفاتهم السابقة للنحو بأنه: علم منتزع أو مستخرج من استقراء كلام العرب.

١ (الأصول في النحو ١/٣٥).

٢ (الخصائص ١/٣٥).

٣ (القواعد النحوية مادتها وطريقتها تأليف الدكتور/ عبد الحميد حسن ص ٦٤-٦٥).

٤ (ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ص ١٣-٨٤، تأليف الأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، ط/ مكتبة دار العلوم).

لذلك لجأ العلماء إلى جمع اللغة ، ووجدوا أن الحلَّ يكمن في العودة إلى الأصول والرجوع إلى منابع ، والتوجه شطر البادية حيث كانت السلائق ما تزال سليمة والألسنة قويمة.

نعم قد بذل النحويون العرب جهودا جبارة مشكورة لوضع قواعد النحو العربي ، لكن النحويين قد بالغوا في فرض هذه القواعد وإطرادها على العرب أصحاب اللغة ؛ فهم من خلال الاحتكام إلى قواعدهم النحوية تجد أنهم فرضوها على الفصحاء العرب ، وفرضوها على الفحول من الشعراء ، ثم فرضوها على أصحاب القراءات (١) .

فالقواعد النحوية التي استقرت عند المتقدمين ثم تم مراجعتها من قبل المتأخرين مثل : الفصل بين المتضايقين ؛ كان المنع من الجميع والذي أجازته؛ جوز الفصل في الشعر فقط بالظرف والجار والمجرور ؛ ثم جاء المتأخرون فأخرجوا جواز الفصل من كتاب الله عز وجل فتبعهم جُلُّ المتأخرين (٢) .

١) ينظر : من أسرار اللغة للدكتور / إبراهيم أنيس ص٢٠٩ .

٢) ينظر : الإنصاف ٢/٤٢٧-٤٣٦ ، التبيان للعكبري ١/٥٤١،٥٤٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٥٣-٥٥٧، شرح الكافية ٢/٢٨٨-٢٩٠ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٨٩، البحر المحيط ٤/٢٢٩، ٢٣٠، أوضح المسالك ٣/١٦٠-١٦٩ ، شرح ابن عقيل ٣/٨٢-٨٧ ، التصريح للأزهري ٢/٥٧ ، ٥٨ ، همع الهوامع ٢/٤٣١-٤٣٤، شرح الأشموني ١/٥٢٩، ٥٣٠ ، حاشية الصبان ٢/٢٧٦، ٥٧٢، النحو الوافي ٣/٥٣-٥٧ .

والعطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار^(١) ، واستعمال (أولئك) لغير العقلاء^(٢) ، وقد أثبت الباحث نحو أكثر من عشرين مسألة في الفصل الثالث لهذا البحث .

ولهذا قال بعض النحويين اعتبار القاعدة النحوية هي الأصل ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها^(٣) .

ذلك أن القرآن الكريم جاء بلسان عربي مبين ، قارع بقوة بيانه وفصاحة منطقه أرباب البيان والفصاحة في ذلك الزمان ؛ قوم أقاموا للكلمة أندية وأسواقا ، وتسابقوا بها على فرش الملوك والأمراء ، ونالوا من خلالها أحسن العطايا والهبات ؛ فأعجزهم القرآن ؛ فخرست الألسنة وتاه اللباب وتخبط

١) ينظر : الكتاب ١/ ٢٤٨ ، ٢/ ٣٨١ ، معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٥ ، ٢١٠ ، ٧٢/٢ ، المقتضب ٤/ ١٥٢ ، الجمل للزجاجي ١٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٦٣ مسألة ٦٥ ، اللباب للعكبري ١/ ٤٣٢ ، التبيان للعكبري ١/ ٣٢٦ ، شرح = المفصل لابن يعيش ٢/ ١١-١٣ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٤-٣٥٦ ، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٥-٣٤٧ ، شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٦-٧٩٨ ، التعليقة ٢/ ٧٤٣-٧٤٧ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٤٨ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٩ ، التصريح ٢/ ١٥١ ، الهمع ٣/ ١٨٩ ، شرح الأشموني ٢/ ١١٧ ، حاشية الصبان ٣/ ١١٤-١١٥ .

٢) ينظر : المقتضب للمبرد ٣/ ١٨٦ ، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٠ ، ٩١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٧٩ ، ٨٠ ، التوضيح للمراذي ١/ ١٩٠ ، ١٩١ ، أوضح المسالك لابن هشام ١٢٤ ، ١٢٣ ، تخلص الشواهد لابن هشام ١١٦ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٢ ، التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، حاشية الصبان ١/ ١٣٩ ، النحو الوافي ١/ ٣٢٣ .

٣) ينظر : تعجيل الندى بشرح قطر الندى ١/ ٢٧٩ . للدكتور / عبد الله بن صالح الفوزان ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، فرع القصيم .

المبطل والكذوب فلا يملك إلا أن قال : "حقا إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق وإنه يعلو ولا يُعلَى عليه"^(١) .

فاستحق بذلك السبق والاحتكام له والتعديد على أسسه ؛ إلا أن هناك ملمحا عميقا وهو أن القرآن الكريم أكسب اللغة العربية من سماته وأضفى عليها من نوره فاستحقت أن تكون لغة الخلود ، فأصبحت معينا لا ينضب ، متجددة لكل عصر ؛ فاستعصت على أهلها الاحاطة بها وكان هذا من أسرار الاعجاز .

١) السيرة النبوية لابن هشام ١/١٣٢ ، والروض الأنف ٢/١٠ .

الفصل الأول

نشأة القاعدة النحوية ، وتشمل الخطوات الآتية :

- الملاحظة .
- التقسيم .
- التجريد .
- القاعدة .

أولاً : الملاحظة (السماع) والاستقراء (الجمع) :

والاستقراء أي جمع هذا المسموع وتدوينه وهو نتيجة الملاحظة والسماع .
ثانياً : فرز هذا المسموع وتصنيفه إلى أصناف أو أنواع أو أقسام يتميز كل منها بأمور ليس في غيرها وذلك على مستوى المفرد : الاسم ، الفعل ، الحرف ، وعلى مستوى الجملة أو التركيب اللغوي : الجملة الاسمية ، الجملة الفعلية .

والملاحظة^(١) : أي : إدامة النظر والفكر في الظاهرة الماثلة ، وهي هنا الألفاظ اللغوية مفردة ومركبة بعضها مع بعض ، وهذا يعنى استخدام حاسة السمع بصورة أساسية في تحقيق وتحديد موضوع هذه الملاحظة ، وهو ما يطلق عليه عند النحويين : السماع عن العرب ، وهو مورد معرفة اللغة ، وطريق اكتسابها .

قال ابن فارس: " تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه أو غيرهما؛ فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات، وتؤخذ تلقناً من ملقن ، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ، ويتقى المظنون"^(٢) .

١) راجع هذا في الضرورة الشعرية في النحو العربي ص ٧٨ .

٢) المزهري في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وصاحبه ص ٥٨/١ ، ط/ دار التراث.

ومن ثم رحل العلماء إلى الأعراب في باديتهم يحدثونهم ويشافونهم ويأخذون عنهم الشعر واللغة ، وبنلوا في سبيل ذلك كثيراً من وقتهم وجهودهم، فكانوا يقضون عندهم الشهور بل السنين .
وتروى عن علماء اللغة حكايات يتمثل فيها الجد والإخلاص بصورة ما تدعو إلى الاحترام والدهشة .

فيروى أن الكسائي سأل الخليل بن أحمد وقد بهره كثرة ما يحفظ ، من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة^(١) .
كما يحدثنا الرواة عن الكسائي فقد قالوا : إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ^(٢) .

وغير ذلك من الروايات التي يطول الحديث في سردها، وفي كتب الطبقات ما يشبع رغبة من أراد ذلك ، والمطالع لكتاب إمام العربية سيبويه يتبين له مدى عظم المادة اللغوية والشعرية التي كان يحملها الخليل وغيره في صدره ، ولا نجد سيبويه يسجل قاعدة نحوية أو حكماً نحوياً إلا ويروى معها شيئاً من عبارات العرب وأشعارهم ، وكأننا بإزاء منجم ضخم لا يزال يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم الشعرية وكل بيت ومثل وحكمة إنما يراد به أن يكون دليلاً على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده^(٣) .

شرائط لزوم اللغة :

قال الزركشى : " لا تلزم اللغة إلا بخمس شرائط :

- ١ (إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلى بن يوسف القفطي ٢/٢٥٨ .
- ٢ (المصدر السابق ٢/٢٥٨ .
- ٣ (المدارس النحوية للأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف ص٤٧ ، ط/ دار المعارف. وينظر :
التوجيهات النحوية في ضوء اختلاف الرواية في الشاهد الشعري ص ٨ .

أحدهما : ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب ذلك .
الثاني : عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم فى الشرعيات .
الثالث : أن يكون النقل عن قوله حُجَّةً فى أصل اللغة ، كالعرب العاربة مثل قحطان. ومعد وعدنان ، فأما إذا نقلوا عن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا .

الرابع : أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً ، وأما بغيره فلا .
الخامس : أن يسمع من الناقل حساً " (١) .
وكما تعرف اللغة نقلاً عن العرب كذلك تعلم بالقرائن ، فقد نقل السيوطي عن ابن جنى قوله : من قال إن اللغة لا تعرف إلا نقلاً فقد أخطأ ، فإنها قد تعلم بالقرائن أيضاً ، فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيَهُ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوَحْدَانًا (٢)
يعلم أن الزرافات بمعنى الجماعات" (٣) .

بين اللغوى والنحوى :

"اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ، ويقيس عليه الأمثال والأشباه" (٤) .

١ (المزهري ١/٥٨-٥٩ .

٢ (البيت من بحر البسيط ، للعنبري وهو قريط بن أنيف فى الخصائص ٢/٢٧٢ ، وخراتة الأدب ٣/٧٣ ، والعقد الفريد ١/٢٥٦ .

٣ (المزهري ١/٥٩ .

٤ (المصدر السابق ونفس الصفحة. وراجع: التوجيهات النحوية فى ضوء اختلاف الرواية فى الشاهد الشعرى ص١٣ .

ومما سبق نقله نرى أن الملاحظة قد تمت بشروط موضوعية من خلال هذه الاشتراطات وتلك الضوابط التي حاطوا بها السماع، ومن ثم فإن هذا العمل يتفق ومنهج البحث العلمي من خلال وصف الظاهرة كما هي دون تدخل أو تغيير في مظاهر هذه الظاهرة التي هي ألفاظ العربية وتراكيبها المنقولة إلينا عن طريق هذه الملاحظة أو السماع .

ثانياً : التقسيم :

ثم يأتي التقسيم بعد تلك الخطوة التي تلي مرحلة الملاحظة والاستقراء ونوع التقسيم الذي يهدف إليه الباحث العلمي خاضع لقانون الحالات الموضوعية وهو لا ينطبق بأى حال على التقسيمات غير الواعية التي تقوم على الغريزة ولا ينطبق أيضاً على التقدير الشخصي ؛ لأن العلم لا يقوم على أى أساس شخص ذاتي^(١).

وعملية التقسيم لا تقل أهمية ولا خطراً عن عملية الملاحظة ، وهي تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات ، فما توافق منها اختلف وما تناكر منها اختلف ، وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما اختلف منها متعددة الجوانب كالشركة في الشكل والوظيفة أو فيهما معاً^(٢) .

وقد قسم النحويون المادة اللغوية على أساس نظرية العامل^(٣) .

١ (الضرورة الشعرية في النحو العربي ص٧٨، وينظر : مناهج البحث في اللغة تأليف الدكتور/ تمام حسان ص ٢٠٢ .

٢ (اللغة بين المعيارية والوصفية تأليف الدكتور/ تمام حسان ص ١٥٩ ، ط/ الأنجلو المصرية ١٩٥٨م. وراجع : الضرورة الشعرية في النحو العربي ص٧٨.

٣ (هناك من اعترض على هذه النظرية ورفضها مثل : ابن مضاء القرطبي (٥١١- ٥٩٢هـ) ، وإبراهيم مصطفى الذي دعا في كتابه "إحياء النحو" إلى إلغاء نظرية العامل ..

فأبو القاسم الزجاجي يبين الأساس الذي قسمت عليه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف فيقول^(١) : " ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم ، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل ؛ فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تتوب في العبارة عنها أسماؤها ؛ أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ؛ فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم ؛ والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث الذي ذكرناه، ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف ؛ ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع ؛ وهذا معنى قول سيبويه الكلم اسم وفعل وحرف ؛ وقد روى لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه ؛ أعنى قوله الكلام اسم وفعل وحرف ؛ ثم يقال له ... والمدعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مُحَمَّنٌ أو شاك؛ فإن كان مُتَيَقَّنًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ؛ ولن يجد إليه سبيلاً ؛ وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه

فقد جاء في العدد الثالث من مجلة اللسان العربي للعام (١٩٦٥) للميلاد (ص / ١٤٣): أن ابن جنى هو أول من أنكر العامل في كتابه الخصائص حيث قال: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالحركات من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هي للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره.. ثم قال: إن ضرب انتهت بمجرد النطق بها، فلا يمكن أن تكون عاملاً في زيد أو عمرو... وهذا مذهب ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة).

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ص ٤٢ .

وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشكَّ مَنْ شكَّ بغير دليل ولا برهان؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق" (١) .

ثالثاً : التجريد :

ويقصد به وضع القاعدة مجردة عن الأمثلة المسموعة إذ هي خلاصة الاستقراء فيقال مثلاً : الفاعل مرفوع والمفعول وما شابهه منصوب ولذلك يأتي التجريد بعد مرحلة التقسيم فهو يقصد به: "خلق المصطلحات التي تدل على الأقسام" (٢) .

فمثلاً سيبويه عند تعرضه للتنازع يقول: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك ، وهو قولك: ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيداً" (٣) .

بينما نجد فيما بعد من النحاة من يعرف التنازع فيقول: "التنازع : عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو : ضربت وأكرمت زيداً" (٤) .

ودور التجريد ومن قبله التقسيم في سبيل الوصول إلى القاعدة دور في غاية الأهمية إذ يكون الباحث قد قسم المادة اللغوية بعد ملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين أفرادها إلى أقسام محددة ، وأطلق على كل قسم منها مصطلحاً محدداً واضحاً بحيث لا يلتبس مع غيره ، ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائهاً في فوضى المفردات المبعثرة .

ولذلك فإن التقسيم والتجريد أساس لكل نشاط علمي أياً كان نوعه ، ولا يبقى بعد ذلك إلا وصف هذه العلاقات المتشابهة في قانون هو القاعدة" (١) .

١ (الإيضاح في علل النحو ص ٤٢ .

٢ (الضرورة الشعرية في النحو العربي ص ٨٢، وينظر : مناهج البحث في اللغة ص ٢٠

٣ (الكتاب ١/ ٧٣ .

٤ (شرح ابن عقيل على الألفية ١٥٧/٢ .

رابعاً : القاعدة :

فالقاعدة : هي القانون الذي يصف العلاقات المتشابهة ، ف"ينظر الباحث في أنواع التشابه المطردة بين المفردات التي تم استقراؤها ، فيصفها بعبارة مختصرة ؛ نحو حين يقع الاسم مسنداً إليه يكون مرفوعاً ، ولا يتحول عن هذا الرفع إلا في حالات خاصة" (٢) .

ومن ثم كان الاطراد هو أساس القاعدة ، وقد تناولت معاجم اللغة القاعدة على أنها تعنى الأساس .

جاء في معجم لسان العرب : "والقاعدة أصل الأسس، والقواعد الأساس، وقواعد البيت أساسه، في التنزيل: **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ** (٣)، وفيه: **فَأَتَى اللَّهَ بِبَيْنَتِهِمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ** (٤) .

وجاء في المعجم الوسيط : "القاعدة من البناء أساسه ، والضابط أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات ... (ج) قواعد" (٥) .

وقال عنها الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح : " القاعدة لغة الأساس . واصطلاحاً : حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه " (٦) . وقال عنها الأستاذ الدكتور/ أمين على السيد : " القاعدة معناها لغة: الأساس، ومنه قوله تعالى: **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ**

١ (الضرورة الشعرية فى النحو العربى ص ٨٣ .

٢ (اللغة بين المعيارية والوصفية تأليف الأستاذ الدكتور / تمام حسان ص ١٦٢، ١٦٣ .

٣ (سورة البقرة الآية ١٢٧ .

٤ (سورة النحل الآية ٢٦ .

٥ (المعجم الوسيط ٢/ ٧٧٧ ، ط/ الثالثة.

٦ (التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ١٠٤ .

وَإِسْمَعِيلُ ﴿١﴾، ومعناها اصطلاحاً : حكم كلى يُسْتَنْبَط من نماذج كثيرة كلام العرب ، لكى يُطَبَّق على كل ما يماثل هذه النماذج من كَلَامِنَا .
وذلك كقول النحويين: "الفاعل مرفوع ، فهم قد استنبطوا هذه القاعدة من استقراءهم لكلام العرب حيث وجدوا أن الفاعل مرفوع فيه ، فاتفقوا على تطبيق هذه القاعدة على كل ما يَجِدُ من الكلام العربى" (٢) .
ويوجد نوعان من القاعدة أطلق علماؤنا على أحدهما القاعدة ، وعلى الآخر

الضابط .

وقد بين السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر أن : القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى ، والضابط يجمع فروعَ باب واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب ؛ وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته ، وهو الذى يعبرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا" (٣) .

وفى القسم الذى عقده السيوطى عن فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات نماذج كثيرة لكلا النوعين وكلاهما قاعدة على أية حال (٤) .

وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضرورى إبراز بعض الشواهد التى جرى عليها الاستقراء ؛ لتكون سندا للقواعد وإيضاحاً لها، ويحسن أن تكون هذه الشواهد كثيرة إلى حد ما (٥) .

١ (سورة البقرة الآية ١٢٧ .

٢ (فى علم النحو تأليف الأستاذ الدكتور / أمين على السيد ١/١٤ ، ط/دار المعارف الطبعة السابعة ١٩٩٤ م .

٣ (ينظر : الأشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين السيوطى ١/٩ ، ط/ دار الكتب العلمية

٤ (ينظر : الضرورة الشعرية فى النحو العربى ص ٨٦ .

٥ (ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٦٤ .

لكن مع هذا الاستقراء والتتبع لأقوال العرب شعرا ونثرا ، فهذا عمل بشري اعتمد اعتمادا كلياً على أقوال البشر في مراحلهم الأولى وبعد عن قول رب البشر الذي تعهد بحفظ اللغة وجعل كتابه رمزا لصيانتها والزود عنها بل التحدي بها قائم إلى قيام الساعة من خلال كتابه المقدس (القرآن الكريم) .

الفصل الثاني

حقائق قرآنية لمراجعات حول القواعد النحوية .

ويشتمل على :

- القرآن أصل الاستدلال والتفعيد لألوان اللغة العربية عامة وللنحو خاصة .
- القراءات القرآنية وموقف النحاة منها .
- موقف المعاصرين من القرآن وقراءاته .

القرآن الكريم : هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والموجود بين دفتي المصحف المنقول إلينا تواتراً ، المتعبد بتلاوته^(١).

هذا الكتاب المعجز قد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه دون سائر الكتب مصداقاً لقوله عز وجل: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴿٢﴾ .
ومنذ اللحظة الأولى قد نال القرآن المعجزُ الحظوة الكاملة ، فأحيط بالعناية والدقة في الأداء والضبط .

ومن ثم لا يشك أحد من علماء اللغة والنحو وغيرهم في أن القرآن الكريم الذي تحدى به الرسول صل الله عليه وسلم العرب جميعاً أن يأتوا بمثله فعجزوا ؛ فهو أفصح من أى كلام ومن كل كلام ، ولم يؤثر عن أحد من العلماء رأياً بأن القرآن غير حجة أو لا يصلح أن يكون حجة، بل هو بقراءاته الثابتة كلها سيد الحجج .

قال السيوطي: **"أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قُرئَ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على**

١ (الإتقان فى علوم القرآن للزركشي ١/١٠٥، ط/ مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

٢ (سورة الحجر الآية ٩ .

الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل وكوّ خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو استحوذ، ويأبى ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ... " (١) .

وقال البغدادي في الخزانة: " وأما قائل الثانی[من الكلام الذي يستشهد به في اللغة والنحو والصرف] فهو أما ربنا تبارك وتعالى ، فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ... " (٢) .

ومع ما نص عليه علماء اللغة والنحو من الناحية النظرية بأن القرآن هو أصدق مرجع وأصح مصدر يرجع إليه في تقنين القوانين ، واستخراج الأصول ، وأنه خير ما يعتمد عليه في إقامة صرح اللغة العربية ، فقد اختلفت وجهتهم التطبيقية .

فمن الوجهة التطبيقية كان مسلك النحاة الأوائل خلاف ما قرروه ولم تجتمع كلمتهم على الالتزام بما أيده نظرياً .

إن الممارسة العملية للدراسة في كتب النحو - في فترة البداية والنضج - لم تتوافق مع تلك الآراء التي تأخرت في الزمن عنها بعد أن قطع النحاة شوطاً كبيراً للنمو بالنحو وإنضاجه. ويوضح ذلك ما نبه عليه كثير من الدارسين الأقدمين - لغويين ومفسرين- إذ صرحوا بأن النحاة لم يستخدموا

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ١٤ - ١٥ .

(٢) خزنة الأدب ٩/١ .

القرآن في دراسة مسائل النحو ، ولم يُؤلّوه ما هو حقيق به من الاحتجاج والاستشهاد كما قال السيوطي والبغدادي (١).

إن المتقدمين من النحاة - واللغويين عموماً- قد نأوا بكتاب الله تعالى عن أن يكون مجالاً لأخذ قواعدهم منه، ومن ثمّ لم يتجهوا إلى عدّه مصدراً من مصادر الاحتجاج ، يستوى في ذلك القراءات المتواترة والشاذة . مع التسليم بصحة سند هذه القراءات وتوثيقها توثيقاً أدقّ وأرقى من توثيق ما استشهدوا به ، واعتمدوا عليه في استنباط القواعد من الشعر العربي ، سواء منه ما عُرفَ قائله ، وما جُهِلَ ، وما استقام وزنه وما اخلَّ ، وما ارتقى معناه، وما خَبِثَ (٢) .

وأقوى دليل على ذلك كتاب سيبويه فإذا كان هذا الكتاب" يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو ، فإنه يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها . كما أنه يشير أيضاً إلى الطريق الذي سلكته الدراسة من بعده ، إذ تأثرت به وتتبع خطاه، وهذا الكتاب فيه - كما يقول أحد الدارسين - اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول ، وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات للقرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية ، لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ثم تساق الآيات بعد ذلك ، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد" (٣) .

١ (ينظر : الرواية والاستشهاد في اللغة ص ١٢٢ . تأليف د/ محمد عيد ، ط/عالم الكتب ١٩٧٢م .

٢ (ينظر : المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية تأليف الدكتور/ عبد الفتاح سليم ص ٧٨، ط/ دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣ (الرواية والاستشهاد في اللغة ص ١٢٣ .

ولم يصرح القدامى ببيان سبب هذا الإبعاد لكن الباحثين المعاصرين أخذوا يعللون لذلك فيرى أحدهم أن علة النحاة المتقدمين لإبعاد القرآن عن الاحتجاج به واستنباط القواعد من نصه الموثق هو التحرز الديني الذي منعهم من أن يعرضوا كلام الله عز وجل لمثل ما يعرض له كلام البشر ، وبسببه وجدنا بعض العلماء - كالأصمعي - يمتنع عن تفسير ما يسأل عنه من القرآن مع إظهار كراهيته ؛ لأن يسأل عن شئ يوافق شيئاً في المصحف^(١).

وآخر يقول : "إن سيبويه اعتمد على الشعر في الاستشهاد على قواعده أكثر من اعتماده على القرآن ، وذلك لأنه قصد أولاً استنباط قواعد العربية ونحوها باستقراء ما صح لديه من تراث فصحاءها، ووصولاً إلى فهم القرآن الكريم، الكتاب المحكم ، وبالتالي الحديث الشريف .

أعنى أنه حاول غالباً - والله أعلم - ألا يقحم النظر في إعراب القرآن إلا بعد أن يصح له العلم بقواعد اللغة التي نزل بها، ولولا أن القرآن لا يقاس به أي كتاب آخر على سبيل التنظير، لقلنا إن موقف سيبويه أشبه بمن يريد أن يفقه كتاباً لأحد الأعلام في لغة ما ، قديمة أو حديثة ، فلا يملك أن يتناوله بشرح أو تخريج قبل أن يصبح له رسوخ في فقه لغته، ودراية بأسرارها .

وقد نعم أن حركة الجمع والتدوين لشعر الفصحاء إنما أريد بها خدمة القرآن الكريم، وفهم أساليبه ودلالاته ، وسيبويه نهض بنصيب لا يجحد من هذا التكلف، إذ قدم في الكتاب قواعد النحو مستخلصة من استقراء شعر الفصحى ليضعه في خدمه القرآن"^(٢) .

١) ينظر : المرجع السابق ص ١٢٦ وما بعدها .

٢) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المغنى تأليف الدكتورة / سهير محمد خليفة ص ٤٣ طبعة / مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

ويعلق الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم على علة التحرز الدينى فيقول: " وهذا منه اجتهاد، واتجاه مقبول على نحو ما، ويؤيد ما جاء عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله صل الله عليه وسلم : (مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ فَإِنَّ أَصَابَ تَكْتَبَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ، لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ الْعِبَادِ لَوْسَعَتْهُمْ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (١).

ثم يقول: " وإن كنت لا أرتاح كثيراً إلى نهوض هذا الداعى - مفرداً - بكل جوانب العلة فى الابتعاد عن الاحتجاج بالقرآن ، أو إلى أنه كان محل نظر من العلماء كافة؛ إذ لو استقام أمر هذه العلة، وكفايتها بالغرض كله لما وجدنا من القدماء من يُعَرِّضُ آيات القرآن بعد ذلك للتأويل والتخريج على اللهجات المختلفة قوة وضعفاً ، وعلى الأوجه القريبة والبعيدة، بل لما وصل الأمر إلى حد الجرأة بنسبة بعض هذه القراءات إلى اللحن" (٢).

القراءات القرآنية وموقف النحاة منها* :

إن موقع القراءات من القرآن كموقع اللهجات من كلام العرب شعره ونثره ، ومن ثم وجدنا من فرَّق بين القرآن والقراءات . فالإمام الزركشى يقول: "القرآن والقراءات حقيقتان مُتَغَايِرَتَانِ ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صل الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات هى اختلاف ألفاظ الوحي المذكور فى كُتُبِ الحروف أو كُفَيْتِهَا من تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا" (٣) .

١ (حسنه الترمزي فقط في سننه برقم ٢٩٥١، ونص الباقي على ضعفه .

٢ (المعيار فى التخطئة والتصويب ص ٧٨ - ٧٩ .

(*) ينظر : كتاب أثر القرآن والقراءات فى النحو العربى للدكتور/ محمد سمير اللبدي، طبعة الكويت ١٩٧٨م.

وقال ابن الجزرى: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافهما بعزو الناقله. ولا بد فيها من التلقى والمشافهة، لأن فى القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة"^(١).

وإذا كان هذا كافيا للتدليل على ما بين القرآن والقراءات من تباين وتغايير فلم يختلف أحد فى أن القرآن أصل من أصول الاستشهاد فى اللغة والنحو ، ولكن النحاة اختلفوا فى مدى الإفادة من قراءاته .

ومعلوم أنه لا خلاف بين علماء اللغة أو القراءات فى أن القراءات ليست على درجة واحدة فى التواتر أو فى مراعاة القياس المشهور من أحكام العربية ، وإن اختلفت العبارة عند علماء القراءات فى تحديد نوع كل قراءة على وفق معيار اختاره كل منهم .

"وعلماء اللغة ينظرون إلى القراءات بأنواعها من حيث مؤاقتها للمشهور القياس فى مسائل اللغة والتصريف والإعراب أو مخالفتها لذلك ، فما وافق ذلك كله لا خلاف فى قبوله والاحتجاج به ، أما ما خالفه فقد اختلف فيه رأيهم، فهم بين أخذ به قانس عليه ، أو رافض له مخطئ من يقيس عليه ، يستوى فى ذلك ما تواتر نقله من القراءات وما لم يتواتر ، وما كان عن السبعة المشهورين أو عن غيرهم"^(٢).

٣ (البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣١٨/١ ، وينظر : الإتيان فى علوم القرآن ١٠٥/١

١ (المعيار فى التخطيط والتصويب ٧٦ - ٧٧ .

٢ (فالاحتجاج بالقراءات موضع جذبٍ وشدٍّ، وأخذٍ ورد بين العلماء فمنهم المانع ومنهم المجيز ، فى الوقت الذى تقبل الكوفيون القراءات متواترها وآحادها وشاذها استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات غير المتواترة إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربى يؤيدها أو قياس يدعمها .

موقف البصريين والكوفيين من الاحتجاج بالقراءات :

ليس من منهج البصريين الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد ، والسبب في ذلك أنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم والأصول المقررة عندهم ، فإن خالفها ردوها .

أما الكوفيون فقد عدوا القراءات مصدراً هاماً من مصادر النحو الكوفي . قال الأستاذ الدكتور / مهدي المخزومي : " والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ، ولو بتأويل قبلوه ، وما أباهم رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية ، وعدوها شاذة تحفظ ، ولا يُقاس عليها" (١) .

هذا بالنسبة إلى المنهج العام لمذهب البصريين والكوفيين ، لكن بالنسبة إلى النحاة أنفسهم يطول بنا الحديث لو أننا تتبعنا ما قاله النحاة عن بعض القراءات والقراء ، لكن الواضح أن النحاة من وراء الجمهور - بصريين وكوفيين - كانوا تجاه القراءات على وجهتين :-

الأولى : من النحاة من احتكم إلى قواعدهم اللغوية والنحوية المشهورة المستنبطة من كلام العرب فَحَكَمَهَا في القراءات وحكّم على ما خالف ذلك باللحن والرد .

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٣٧ .

الثانية: لم يرتض كثير من النحاة أن تُنسَبَ قراءةٌ إلى اللحن لأن هذا الاختلاف في الأداء القرآني قد سمعه الصحابة من رسول الله صل الله عليه وسلم فَرَوَوْهُ عنه على طُرُقِهِ المختلفة في الألفاظ وكيفيات الحروف^(١) .

فمن القراءات التي طال حولها الجدل واشتد الخلاف قراءة ابن عامر : " وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ " ، بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) بالإضافة إلى (قتل) ، وبذلك فصل بين المضاف والمضاف إليه .

ومن المعروف أن هذا الفصل غير جائز في أصول المذهب البصري^(٢) .
وممن أنكروا هذه القراءة الفراء^(٣) ، والزمخشري^(٤) وابن الأنباري^(٥) .
وممن أيدها ابن مالك ، وأبو حيان الأندلسي ، وابن المنير^(٦) ، وعبد القادر البغدادي^(٧) .

وكذلك قراءة حمزة: "وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض^(٨) .

١ (المعيار في التخطئة والتصويب ص ٦٢-٧٠ .

٢ (ينظر : الإنصاف ٤٣١/٢ المسألة رقم ٦٠ .

٣ (ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ .

٤ (ينظر : شرح المصل لابن يعيش ٥٥٣/١ .

٥ (ينظر : الإنصاف ٤٣٥/٢ .

٦ (قاضي الإسكندرية، أحمد بن حمد بن منصور المنير المالكي، فقد كتب على الكشاف حاشية سماها "الانتصاف" ناقش فيها الزمخشري وجادله في بعض ما جاء في كشفه سمن أعراب و غيرها، ولكنه ركز مجهوده العظيم في بيان ما تضمنه من الاعتزال . ينظر : التفسير والمفسرون للذهبي ١١٨ /٤ .

٧ (انظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٣ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، والانتصاف ٤١/١ .

٨ (سورة النساء الآية ١ ، وينظر : القراءة في الإتحاف ٢٣٦ .

وممن أنكروها المبرد ، والزمخشري ، وابن عطية^(١) ، بل قد غلا أبو العباس المبرد فقال: " لا تحل القراءة بها"^(٢) .

وليس من المذهب البصرى أيضاً العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار^(٣) .

وممن أيدها ابن يعيش ؛ فقال - بعد أن ذكر رأى المبرد برد القراءة: " وهذا القول غير مرضى من أبي العباس ؛ لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قد قرأتها جماعة من السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش ، والحسن البصرى ، وقتادة ، ومجاهد. وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها"^(٤) .

وتبعه في تأييدها ابن مالك، وأبو حيان^(٥) ، وغير ذلك من المسائل النحوية التي ستضح في الفصل الثالث من هذا البحث إن شاء الله تعالى .

ومهما يكن من أمر فالخلاف بين المجيزين والمانعين - إن صح التعبير - هو خلاف بين اتجاهين متناقضين ، اتجاه أهل النقل وأهل القياس، فأهل القياس قد وضعوا نصب أعينهم معياراً ثابتاً للقبول أو الرد ، وقد كثر تلحينهم للقراء حتى بلغ حداً يقول معه المبرد: "لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ: وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ"^(٦) ، و"وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"^(١) لأخذتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ"^(٢) .

١ (انظر: شرح المفصل ٣/٧٨ .

٢ (السابق ٣/٧٨ .

٣ (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦ ، والبحر المحيط ٣/١٥٩ .

٤ (ينظر : الإنصاف ٢/٤٦٣ المسألة رقم ٦٥ .

٥ (شرح المفصل ٣/٧٨ .

٦ (سورة إبراهيم الآية ٣٢ ، وانظر القراءة بالتشديد في معانى القرآن للفراء ٢/ ٧٥ .

وتلحين القراء هذه الحملة الأئمة استفتح بابها ، وحمل لواءها نواة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين، والمفسرين، ومصنفي القراءات ... فإن كتب النحو واللغة والتفسير^(٣) وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها ، وعولوا عليها^(٤).
ويذكر الدكتور/ عبد الخالق عزيمة - رحمه الله - في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم إحصاء يبين من خلاله القراء السبعة ونصيب كل منهم في تلحين قراءاته^(٥) .

فلاين عامر (ت : ١١٨) ثمانية عشر خطأ ، ولاين كثير (ت : ١٢٠) تسعة أخطاء ، ولأبي عمرو بن العلاء (ت : ١٥٤) سبعة أخطاء ، ولناافع (ت: ١٦٩) اثنا عشر خطأ ، ولعاصم (ت : ١٣٧) سبعة أخطاء ، وللكسائي (ت : ١٨٠) أحد عشر خطأ ، ولحمزة (ت : ١٥٠) خمسة عشر خطأ .
وإذا كان ابن عامر، وحمزة أكثر القراء الذين لَحَنَهُم النحاة، فأبو حاتم السجستاني هو أكثر العلماء رداً للقراء فقد أحصى له الأستاذ الدكتور/ عبدالخالق عزيمة سبعة وثلاثين قولاً رد فيها القراء^(٦) .

-
- ١) سورة النساء الآية ١ ، وانظر القراءة بخفض الأرحام في الإتحاف ص ٢٣٦ .
 - ٢) الضرورة الشعرية في النحو العربي ص٢٦-٢٧، وينظر : تفسير القرطبي ٣/٥ .
 - ٣) انظر مثلاً في معاني القرآن للقراء ١/٣٥٧ ، والمقتضب ٢/١٣٤ ، والبحر المحيط ٤/٢٣٠-٣٦٠، ٧/٤٦ .
 - ٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور / محمد عبدالخالق عزيمة ١٩/١ .
 - ٥) المرجع السابق ١/٣٤ : ٤٣ .
 - ٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٧٤ : ٨٣ .

ولم يقف رد النحاة للقراء لبعض قراءاتهم بل قد تطرق أيضاً لبعض الصحابة والتابعين ، ومن ذلك تلحين أبي جعفر النحاس لقراءة معاذ بن جبل^(١) : " وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ "بتشديد الشين، وقراءة سعيد بن جبير^(٢) : " إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ "بتخفيف (إن) وكسرهما، ونصب (عباداً) بالتثوين.

"وسبب ذلك أن النحويين كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد وسننوه من قوانين"^(٣) .

ونص على ذلك الدكتور/ عبد الفتاح سليم : " إن الذين ردّوا بعض القراءات لم يختصوا بالرد فريقاً دون فريق، ولا عصرّاً دون عصر، ولا قراءة دون قراءة ، وإنما وضعوا نصب أعينهم معياراً ثابتاً للقبول أو الرد، هو موافقة المشهور من العربية أو مخالفته، وَعَلَيْهِ: كان من بين مَنْ رَدُّوا قراءته وحكموا عليها بِاللَّحْنِ: بعضُ الصحابة -كعلى بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود- وكثير من التابعين -كالحسن البصرى، وابن محيصن، ويحيى بن وثاب، والأعمش... وكان من بينهم من قرأء السَّبْعَةَ: حمزة ، وابن عامر، وابن كثير ، والكسائي ، وعاصم - وكان من بينهم من الثلاثة تمام العشرة : خَلْفُ بنِ هشام ، وكان من الأربعة فوق العشرة :الحسن، وابن محيصن، ويحيى بن اليزيدي"^(٤) .

١ (سورة غافر الآية ٢٩، وانظر القراءة في المحتسب ٢/٢٤١، والبحر المحيط ٧/٦٦٢

٢ (سورة الأعراف الآية ١٩٤ ، وانظر القراءة في تفسير القرطبي ٧/٣٤٢.

٣ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢٢ .

٤ (المعيار في التخطئة والتصويب ص٧٧ .

ويرى أن تخطيئ القراء سببه: " أن بعض علماء اللغة ظنَّ أن من القراء من كان يقرأ برأيه لا بنقله ، ولأسيِّما ما كان من القراءات الشاذة" (١) .
ويدلل على ذلك بقوله: "والدليل - عندي - على أنهم ظنوا أن من القراء من كان يقرأ برأيه لا بنقله، فَرْتَبُّوا رفض بعض القراءات على هذا الظن - أنك تجد عباراتهم في الرفض مُتَفَاوِتَةً شِدَّةً وَضَعْفًا - على حسب درجة قبولها في العربية - ولو صح عندهم أنها منقولة متوارثة لسَلَّمُوا بصحتها ، وخرَّجوها على وجهها المقبول" (٢) .

ويتضح ذلك من أقوال بعضهم ، فالمازني : رد قراءة نافع (٣): " لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ " بالهمزة في (معائش) وقال: " هي خطأ فلا يُلتَفَتُ إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري: ما العربية ؟ وله أَحْرَفُ يقرؤها لَحْنًا نحواً من هذا" (٤) .

والفراء : خطأ الأعمش ويحيى بن وثاب في قراءتهما (٥): " وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ " بكسر الياء من (مصرخي) علما أنها قراءة سبعية قرأ بها حمزة، وهي لغة بني يربوع ، وقد وجهت على أن الكسر للتخلص من التقاء الساكنين .. وقال: " ولعلها من وَهْمِ الْقُرَّاءِ من طبقة يحيى؛ فإنه قل مَنْ يَسْلَمُ من الوَهْمِ، ولعله ظن أن الباء في (مصرخي) خافضة للحرف كله" (٦) .

١ (المرجع السابق ص ٧٩ .

٢ (المعيار في التخطئة والتصويب ص ٧٩ - ٨٠ .

٣ (سورة الأعراف الآية ١٠، وينظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٨١ ، ٨٢ ، والقراءة في الإتحاف ٢٨٠ .

٤ (المنصف لابن جني ٣٠٧/١ .

٥ (سورة إبراهيم الآية ٣٢، وينظر : القراءة في الإتحاف ٣٤٢ .

٦ (معاني القرآن للفراء ٧٥/٢ .

وأبو حاتم السجستاني : خطأ حمزة ، وابن عامر في قراءتهما ؛ قوله: "وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْزِرُونَ" بالياء في "لا تحسبن" بدلاً من التاء ، قال أبو حاتم: " هذا لحن لا تحل القراءة به ولا يسمع لمن عرف الإعراب أو عرفه"^(١).

والزمخشري: خطأ ابن عامر في قراءته^(٢): " وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ " لما في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقال: " وأما قراءة ابن عامر: " قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ".... فَشَيْءٌ لَوْ كَانَ فِي مَكَانِ الضَّرُورَاتِ - وَهُوَ الشَّعْرُ - لَكَانَ سَمَجًا مُرْدُودًا... فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء"^(٣).

ومن ثم وجدنا عبد الله بن المنير في رده على الزمخشري حين خطأ قراءة ابن عامر يقول: " لَقَدْ رَكِبَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَتْنًا عَمِيَاءً وَتَاءً فِي تَبِيْهَاءَ ، وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ ، وَأَبْرَى حَمَلَةَ كِتَابِهِ ، وَحَفَظَةَ كَلَامِهِ مِمَّا رَمَاهُمْ بِهِ فَإِنَّهُ تَخَيَّلَ أَنَّ الْقُرَّاءَ أُنْمَةَ الْوُجُوهِ السَّبْعَةِ ، اخْتَارَ كُلَّ مِنْهُمْ حَرْفًا قَرَأَ بِهِ اجْتِهَادًا لَا نَقْلًا وَسَمَاعًا ، فَلِذَلِكَ غَلَطَ ابْنُ عَامِرٍ فِي قِرَائَتِهِ هَذِهِ ، وَأَخَذَ بَيِّنَ أَنَّ وَجْهَ غَلْطِهِ رُؤْيَتَهُ الْيَاءَ ثَابِتَةً فِي (شُرَكَائِهِمْ) ، فَاسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُجْرور ، وَتَعَيَّنَ عِنْدَهُ نَصْبُ (أَوْلَادِهِمْ) بِالْقِيَاسِ إِذْ لَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى أَمْرَيْنِ مَعًا

١ (سورة الأفعال الآية ٥٩ ، وينظر : القراءة في الإتحاف ٢٩٩ .

٢ (سورة الأنعام الآية ١٣٧ وينظر : القراءة في الإتحاف ٢٧٤ .

٣ (الكشاف ٤٢/٢ .

... فهذا كما ترى من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه وكان الصواب خلافه ، والفصيح سواء " (١) .

ثم ينص ابن المنير على أنه: "ليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة" (٢) .

ومن ثم وجدنا من يرد على النحويين في تحكيم أقيستهم ومن ذلك قول ابن حزم: "ولا عَجَبَ أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرمّاح أو لأعرابي أسدى أو سُلْمى أو تَمِيمى أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقَطَعَ به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً ، لم يلتفت إليه، ولا جعله حُجَّةً، وجعل يَصْرِفُه عن وجهه ، ويُحَرِّفُه عن موضعه ، وَيَتَحَيَّلُ في إحالته عما أوقعه الله عليه" (٣) .

ويقول الفخر الرازى: "أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين ، إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة ، وخرَجَ به ، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كَانَ أَوْلَى" (٤) .

وقال أبو حيان: "وقال النضر بن شميل : إن جاز أن يحتج بقول العجاج، ورؤية فهلاً جاز أن يُحْتَجَّ بقول الحسن وصاحبه" (٥) .

موقف المعاصرين من القرآن وقرآته :

١ (الانتصاف لابن المنير ٥٣/٢-٥٤ ، وينظر : المعيار في التخطئة والتصويب ص ٧٩

٢ (المرجع السابقين ونفس الصفحة .

٣ (الفصل في الملل ١٠٨/٣ .

٤ (ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٧/١ .

٥ (البحر المحيط ٤٦/٧ .

من منطلق أن القرآن ينبغي أن يختار له ولا يختار عليه ، كان موقف المعاصرين تجاه القرآن وكذلك قراءاته ، ومن هؤلاء :-

(١)- الشيخ محمد الخضر حسين : لقد سلك الشيخ - رحمه الله - مسلك من سبقه في الأخذ بالقراءات القرآنية ، وجعلها حجة في اللغة فيقول: "وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فإنه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم ، وما جاء على وجه انفراد به، ولا نتبع سبيل من يحدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل، ليوافق آراءهم النحوية"^(١) . ويقول أيضاً : " فمن الحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضى بالاحتجاج به في كل حال"^(٢) .

ويرفض الشيخ - رحمه الله - ما أخذه بعض النحاة تجاه بعض القراءات فيقول : "ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها"^(٣) .

ويضرب فضيلته لما قرره مثالين، منهما قوله : " وقرر جماعة من النحاة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف من نحو: ضربَ عمرًا زيدٍ، وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى في قراءة

١ (القياس في اللغة تأليف محمد الخضر حسين ص ٢٩ .

٢ (السابق ص ٢٩ - ٣٠ .

٣ (نفسه ٣٠ .

ابن عامر^(١) : " قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ " ، فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا تطبيقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، بل نبقىها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جنى في الخصائص شواهد متعددة^(٢) .

ويصرح أخيراً بالقياس على هذا القراءات فيقول : " وفي صحة القياس على ما تردُّ به الآيات الكريمة مُخَالَفًا لما اشتهر في كلام العرب ، زيادةً في أساليب القول ، وفتحُ طُرُقٍ يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته "^(٣) .

٢- الشيخ : محمد على النجار : يسلك الشيخ - رحمه الله - أيضاً المسلك نفسه في الأخذ بالقراءات القرآنية وإن كانت شاذة ، وقد صرح بذلك بعد إجازته ما وقع من تخطئة قول العامة : فلان المتوفى بصيغة اسم الفاعل ، لا صيغة اسم المفعول ، فهو من الفعل تُوفى المبنى للمجهول .

والتصحيح عند الشيخ - رحمه الله - مبنى على أنه يقال في العربية : توفى الميت - بالبناء للمعلوم - أى : استوفى أيامه وأجله ، قال تعالى : " وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ " .

ذكر ابن جنى في المحتسب^(٤) : أن علياً - عليه السلام - قرأ بفتح الياء (يَتَوَفَّوْنَ) ، وقد نقل هذه القراءة عن علي بن عبد الرحمن السلمى ، ووجهها ابن جنى ، ذلك بأنها على حذف المفعول ؛ أى : يَتَوَفَّوْنَ أَيَّامَهُمْ أَوْ آجَالَهُمْ ، وَيُسَوِّغُ ابْنَ

١ (سورة الأنعام الآية ١٣٧ ، وانظر القراءة في معاني القرآن للفراء ١/٣٧٥ ، والإتحاف ٢٧٤ .

٢ (القياس في اللغة ٣٠ ، ٣١ .

٣ (سورة البقرة الآية ٢٣٤ ، والقراءة في المحتسب ١/١٢٥ .

٤ (ينظر : المحتسب ١/١٢٥ .

جنى ذلك بأن حذف المفعول كثير فى القرآن وفصح الكلام ، وكذا ورد فى البيضاوى^(١) .

وسوغ الشيخ - رحمه الله - تسكين هاء ضمير الغائب المنفصل بعد واو العطف فى سَعَةِ الكلام وَرَدَّ على من خطأ ذلك فقال : إن تسكين هاء (هُوَ) بعد واو العطف جائز فى الشعر والنثر ، وقرئ به فى القراءات المتواترة ، فى تفسير النيسابورى على هامش الطبرى (٢٦٠/١) : " وَهُوَ وبابه - بسكون الهاء - أبو جعفر ونافع غير ورش وعلى وأبو عمرو" ، وفى تفسير الخطيب الشربيني- عند قوله تعالى^(٢) : " وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ " فى البقرة ، وقرأ قالون، وأبو عمرو، والكسائي: وَهُوَ بسكون الهاء- الباقون- بضمها"^(٣) .

٣- الأستاذ الدكتور / عباس حسن :

ويأتى الأستاذ الدكتور عباس حسن ليحمل على النحاة فى عدم اعتمادهم على لغة القرآن الكريم فى الاحتجاج ثم يصرح بصحة الاستشهاد بالقرآن فيقول : "واليقين عندى أن القرآن فوق مُسْتَوَى التَّأْوِيلَاتِ، وأن فيصل الرأى فيه : صحة الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاهره ؛ من غير نظر إلى قِلَّةٍ أو كَثْرَةٍ ؛ كما يقول الإمام ابن مالك . وإذا كان الكوفيون يُعَوَّلُونَ على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سُمِعَ عن العرب فَتَعْوِيلُهُمْ على ما ورد فى القرآن أَحَقُّ وأولى ؛ وليس مقبولاً منهم - ولا مِنْ غيرهم - أن يلجئوا فيه إلى التأويل، وإن كانوا فى هذا أخف من إخوانهم البصريين . وليس مقبولاً

(١) مجلة الأزهر ٢٧/١٦٨، وانظر المعيار فى التخطئة والتصويب ص ٧٤.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٩ .

(٣) المعيار فى التخطئة والتصويب ص ٧٤ ، وينظر : لغويات للأستاذ الدكتور / محمد على النجار ص ١٤٤ .

كذلك - بعدما أوردنا من النصوص السالفة- رأى القائلين : إن القرآن قد يخرج على غير الغائب ذلك أن كل مايجئ في من القرآن قَوِيَّ فَصِيحٍ ، بل هو أسمى مراتب القوة والفصاحة"^(١) .

٤ - الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح سليم :

أخيراً يذهب الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم إلى ما ذهب به من سبق من المعاصرين فيقول: " ليس في القرآن لحن والمُخَطِّئون لبعض هذه القراءات هم المُخَطِّئون وقد أوضحت عذرهم في ذلك فيما سبق وهو أنه ربما لم يصح عندهم ما صح عند غيرهم من تواتر ما خطؤوا ، وإنما هي قراءات جَرَتْ على وَفْق لهجات القارئین وتأثرت بها. وهي متغايرة فيما بينها ولا يصح أن تُوازَن لهجةً بأخرى، فيحكم عليها باللحن تخالفها ؛ إذ المُعْتَدِّ به في أمر هذه القراءات ليس موافقة العربية، وإنما هو صحة المسند، أو ما يعبر عنه بالرواية لا الدراية"^(٢) .

ومع أن فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين صرح بجواز القياس على ما ورد من قراءات قرآنية إلا أن الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم رأى عدم جواز القياس على ذلك، فقال:"بقي بعد ذلك سؤال : هل يجوز للمتكلم أو الكاتب أن يستعمل في كلامه مثل ما جاء في قراءة قرآنية، مما خالف قواعد النحاة ، ولو على التأويل الذي أوّل به، حتى أُخرج عن مجال اللحن ؟ وأجيب: بعدم جواز القياس على ذلك، لا مِنْ أَجْلِ الحفاظ على القواعد اللغوية المستقرة عند الجميع فقط ، وإنما لأن المتكلم من البشر ، فينبغي أن يجرى كلامه على نَسَق المطرد من كلامهم بلا تأويل أو تخرج، إذ لو فتحنا عن هذا

١ (اللغة والنحو بين القديم والحديث تأليف الدكتور/عباس حسن ١١٢-١١٣، طبعة/دار المعارف بمصر .

٢ (المعيار في التخطئة والتصويب ص ٨٨ .

الباب التَّوِيلِي التَّخْرِيجِي، لاستعصى الفهم على كل أحد، والإفهام من كل أحد، وفيه من الفوضى والاضطراب ما فيه" (١) .

ويوضح مثلاً على ما ذهب إليه فيقول : " وأوضح لك هذا فأقول قوله تعالى : " قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أِنِّ " (٢) جاءت القراءة السبعية المتواترة فيه بتشديد النون من (إن) وبالألف في (هذان)، وخرجها النحاة على أوجه، منها: أن تكون (إن) بمعنى نعم، أو يكون الكلام على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً، أو تشبيها لألف المثني بالألف في الأفعال الخمسة نحو : يفهمان، أو على أن اسم (إن) هو ضمير الشأن محذوفاً.... إلخ .

فهل من المستساغ أن نجيز الآن قول القائل : إن الرجلان فاضلان، على أن يتأول هُوَ أَوْ نَتَأُولُ نحن له تأويلاً مما سبق في الآية القرآنية السابقة ؟ أظنك موافقاً لى فى عدم استساغة ذلك من متكلم اليوم ؛ إذ مَنْ يَسْتَعْمِلُ الآن (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) ؟ وَمَنْ الآن يُجْرِى كلامه على لغة بنى الحارث ، أو بنى كنانة، أو زُبَيْد ، وَخَتَّعَ فى إعراب المثني بالألف مطلقاً: رفعاً ونصباً وجرأ ؟ وَمَنْ ذَا الذى يستبيح قياس الألف فى المثني على الألف فى الأفعال الخمسة ، وبين الصيغتين فروق جوهرية" (٣) .

وأخيراً يقول : " إننى حين أدعو إلى عدم القياس على القراءات المخالفة للمطرد من قواعد العربية لست أقلّ حماسة للإسلام وللقرآن الكريم ممّن دعا إلى القياس على كل قراءة سبعية أو متواترة ، وإنما أنا - مع هذا - حريص

١ (المعيار فى التخطيط والتصويب ص ٨٩ .

٢ (سورة طه الآية ٦٣ ، وينظر : القراءة فى الإتحاف ص ٣٨٤ .

٣ (المعيار فى التخطيط والتصويب ص ٨٩ .

على الفصحى محاول صيانة قواعدها المستتبطة من كلام أهلها، مدركٌ كل الإدراك دقة هذه القواعد وسلامتها، ناء بها عن قيل وقال ومهجور الكلام^(١).
نعم نحن مع الحديث في عصرنا باللغة المشهورة ولكننا إذا صادفنا مثلاً من يتحدث بهذه اللغة في بيئة ما بعيدة عنّا مثلاً في الجزيرة العربية أو غيرها ألا نتعامل معهم بلغتهم!؟

إن منتهى العلم والثقافة والأدب أن نتعامل معهم بلغتهم أليس رسولنا صل الله عليه وسلم القائل^(٢): (خَاطِبُوا النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ)؟، وقد تحدث مع أهل حمير بلغتهم: (لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرٍ) مع أن لغته (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ) وأليس هو القائل على تلك اللغة^(٣): (لَا وَتُرَانِ فِي لَيْلَةٍ) مع أن أحاديثه الأخرى على اللغة المشهورة .

لذا كان الأخذ بالقراءة القرآنية أياً كانت هو الأصوب في التقعيد اللغوي ، والقياس عليه .

(١) المعيار في التخطيط والتصويب ٩٠ .

(٢) الحديث أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الصوم ، بلفظ (ليس من البر الصيام في السفر) ٤٤/٢، ط/ دار إحياء التراث العربى .و أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصوم ٧٨٦/٢ .

(٣) الحديث في المسند للإمام أحمد بن حنبل ٢٨/٤، ط/ المكتب الإسلامى، ط/ الخامسة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، و أخرجه النسائى في سننه، كتاب قيام الليل ٢٢٩/٣، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت، و أخرجه الترمذى في سننه، كتاب الوتر ٣٣/٢، تحقيق/ أحمد شاكر، ط/ دار إحياء التراث العربى، بيروت.

الفصل الثالث

المسائل النحوية المؤصلة للظاهرة

المسائل التي سيتم دراستها — بمشيئة الله تعالى — في هذا الفصل إلتزمت فيها بتسليط الضوء على ظاهرة البحث ورتبتها على حسب ألفية ابن مالك ؛ فجاءت على مستويين ؛ المستوى الأول : مسائل تم التنشيث بالشاهد الشعري ولي عنق القاعدة النحوية لتتسجم معه ، وكان للنحويين فيه ما بين التحريف أو التأويل أو حمل على غير وجهه . والمستوى الثاني : مسائل اختلف فيها النحويون ثم أخذنا بالرأي الذي احتج بالقرآن الكريم أو بالقراءات القرآنية على رأيه أو مذهبه .

مسائل المستوى الأول ، وتشتمل على خمس عشرة مسألة :

- إعراب المثنى .
- الإشارة بـ (أولاء) لغير العقلاء .
- بناء (أى) الموصولة .
- الإخبار بالمعرفة عن النكرة .
- مجئ (كان) تامة .
- حذف حرف النفي مع (برح) بعد القسم .
- حذف (أن) شذوذاً .
- تخفيف (أن) وحذف اسمها، ومجئ خبرها جملة اسمية مجردة من الفاصل .

- مجئ (الباء) بمعنى (من) .
- جواز بناء الظرف وإعرابه إذا أضيف للجملة الاسمية .
- ورود (أو) بمعنى الواو .
- جزم المضارع بدون جازم .
- استعمال (مهما) شرطية وإفادتها مع ذلك الظرفية الزمانية لفعل الشرط .
- إثبات حرف العلة في المضارع المعتل حال الجزم .
- اختلاس حركة هاء الغائب .

إعراب المثني

المثني : هو الاسم الدال على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد ، وعطف مثله عليه ، نحو : زيدان وعمران ، فإنه يصح فيهما التجريد والعطف ، نحو : زيد وزيد ، وعمرو وعمرو^(١) .

ومن خلال استقراء كتب النحو نجد أن في إعراب المثني ثلاث لغات :

اللغة الأولى : المشهور في لغة العرب أن المثني يكون بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرأً .

قال سيبويه: " اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون ، ويكون الحرف الذي تليه ، الياء والألف مفتوحاً... "

١ (ينظر : معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٣/١ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٢١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥٦/١ ، والهمع ١٤٥/١ .

وذلك قولك: رجلان وتمرتانَ ودلوانَ ... وتقول في النصب والجر: رأيت رجلين ، ومررت بعنكبوتين، تجريه كما وصفت لك^(١).

واللغة الثانية في إعراب المثني : أن بعض العرب يلزم المثني الألف في الأحوال الثلاثة ، ويعربه بحركات مقدرة على الألف كالاسم المقصور .

وعلى ذلك جاء قول المتلمس :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا^(٢)

رواه الأصمعي، والبحترى، والآمدى وغيرهم : مَسَاغًا لِنَابِيهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا^(٣)

ورواية : مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا.

استشهد بها الفراء وابن جنى وابن يعيش وابن مالك والأشموني على لغة من يلزم المثني الألف في جميع أحواله ، وإعرابه بحركات مقدرة على الألف كالاسم المقصور^(١) .

١ (الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

٢ (البيت من الطويل للمتلمس في الشعر والشعراء ١/ ١٨٠ ، ولسان العرب (صمم)، وعدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٦٠ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٢٤٠ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٦٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٧٩ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٣ ، وجاء في الشعر والشعراء ١/ ١٨٠ : ولو رأى مكان ولو يرى، وكذلك في شرح التسهيل ١/ ٦٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٧٩ .

٣ (انظر: ديوان المتلمس ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق/ حسن الصيرفي ص ٣٤ ، والأصمعيات ص ٢٤٦ ، وحماسة البحرى ص ١٥ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٧ .

ورواية : مَسَاغًا لِنَابِيهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا. لا شاهد في البيت على هذه الرواية .

يقول ابن جنى في سر الصناعة (٢): "ومن العرب من لا يخاف اللبس ، ويجرى الباب على أصل قياسه ، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث ، فيقول : قام الزيدان ، وضربت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وهم بنو الحارث بن كعب ، وبطن من ربيعة ، وأنشدوا في ذلك:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعْتُهُ
إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ (٣)

وقال الآخر: أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَاتَا
وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (٤)

يريد : العينين ، ثم إنه جاء بـ(المنخرين) على اللغة الفاشية ، وعلى هذا يتوجه عندنا قراءة من قرأ: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ..." (٥).

"وهذا من أحسن ما حملت عليه الآية ، كما قال أبو جعفر النحاس" (٦).

١ (ينظر : معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢ ، وشرح

المفصل ١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٣/١ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ .

٢ (سر صناعة الإعراب ٢٤٠/٢-٢٤١ .

٣ (البيت من بحر الطويل لهويز الحارثي في لسان العرب(صرع- شطى- هبا)،والخزانة٤٥٣/٧،وانظر المعجم المفصل٩٥٢/٢.

٤ (الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٧ ، وقيل لرجل من ضبة كما في الدرر ١٥٥/١ .

٥ (سورة طه الآية ٦٣ . والقراءة لنافع، وابن عامر، وأبي، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وبعقوب، وخلف. ينظر : الإتحاف ص ٣٨٤ .

٦ (تفسير القرطبي ٢١٧/١١ .

وحكى الفراء عن رجل من بنى أسد حكاية على هذه اللغة، فقال: "وفى قراءة أبي: "إِنَّ ذَانَ إِلَّا سَاحِرَانَ" فقراءتنا بتشديد (إِنَّ) وبالألّف على جهتين ؛ إحداهما: على لغة بنى الحارثِ بنِ كَعْبٍ : يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألّف .

وأنشدنى رجل من الأُسُدِ عنهم - يريد بنى الحارثِ -

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى
مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا
قال: وما رأيتُ أفصحَ من هذا الأُسُدِيِّ ، وحكى هذا الرجلُ عنهم: هذا خَطُّ
يَدَا أَخِي بَعِيئِهِ، وذلك وإن كان قليلاً أقيس... (١) .

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيزة لكنانة وبلحارث بن كعب، وبنى العنبر، وبنى الهُجَيْمِ وبطنون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وختعم، وهمدان، وفزارة، وعُدرة (٢).

ويرى الفراء أن هذه اللغة هي الأقيس ، فبعد أن ذكر هذه اللغة والشاهد قال: "وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس ؛ لأن العرب قالوا : مُسَلِّمُونَ فجعلوا الواو تابعة للضمّة (لأن الواو لا تعرب) ثم قالوا: رأيتُ المُسَلِّمِينَ فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبتت مفتوحاً: تركوا الألف تتبعه، فقالوا : رَجُلَانِ فِي كُلِّ حَالٍ. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كِلَا الرَّجُلَيْنِ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ وهما اثنان ، إلا بنى كنانة فإنهم يقولون : رأيتُ كِلَى الرَّجُلَيْنِ ، ومررت بكِلَى الرَّجُلَيْنِ. وهي قبيحة قليلة ، مَضَوًا على القياس" (٣) .

١ (معانى القرآن للفراء ٢/١٨٤ .

٢ (همع الهوامع ١/١٤٥ .

٣ (معانى القرآن للفراء ٢/١٨٤ .

ومع عزو هذه اللغة لـ بلحارث بن كعب وقبائل آخر ، فقد أنكرها المبرد .
قال أبو حيان: "وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مَكَابِرَةَ لا تَلِيْقُ بِعَالِمٍ" (١).

وقال ابن هشام: "وأنكر المبردُ جَوَازَ ذلك في كلامٍ أو شعرٍ ، وهو مَحْجُوجٌ بنقل الأئمة كأبي زيد، وأبي الخطاب، وأبي الحسن، والكسائي" (٢).

اللغة الثالثة في إعراب المثنى : أن يلزم الألف في الأحوال الثلاثة ، ويعربه بحركات ظاهرة على النون ، إجراءً للمثنى مجرى المفرد (٣) .

"تقول : جاء الزيدانُ بضم النون ، ورأيت الزيدانَ بفتحها ، ومررت بالزيدانِ بكسرها ، وهي لغة قليلة جداً .. والظاهر على هذه اللغة مَنَعٌ صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية نحو : صَالِحَانٌ" (٤).

التعقيب :-

إن كانت الرواية الصحيحة للبيت الشاهد هي رواية : لنايبه ، وأن النحويين غيروها لتكون شاهداً على ما قعدوه ، وهو أن للمثنى لغة أخرى في إعرابه غير اللغة المشهورة عند العرب .

فيجاب بأن : هذا اتهام لا يليق ، ثم ما الذي يحمل هؤلاء الأئمة التفات على التغيير ، والقاعدة ثابتة بغيره ، فالشواهد على هذه المسألة كثيرة .

١ (ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٥٧/١ .

٢ (تخلص الشواهد ص ٦٥ ، وانظر: شرح الأشموني (مع حاشية الصبان) ٧٩/١ .

٣ (انظر: التصريح ٦٧/١ - ٦٨ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ .

٤ (ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١ . حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٩/١

ألا يكفي لإثبات اللغة قراءة نافع، وابن عامر : **إِنْ هَذَا لَسَحْرِنِ** ﴿١﴾ التي خُرِجَتْ على تلك اللغة ، ولعل ذلك - والله أعلم - إنما جاء ليمرر لنا شيئاً من روعة القرآن الكريم وإبداعه الذى لا نهاية له - جل قائله - فى تصوير لغة العرب على اختلاف ما فيها ليَصِلَ - بهذا وغيره - إلى قمة التحدى والإعجاز .

ومن ثم يثبت لنا - مع اختلاف الرواية فى البيت الشاهد - أن للمتنى لغة أخرى فى إعرابه غير اللغة المشهورة عند العرب فإذا التفت إلى ذلك الاستعمال متكلم فلا وجه لتخطئته كما بين ابن جنى فيما نقلناه عنه سابقاً^(٢).

الإشارة بأولاء لغير العقلاء *

اختلف النحويون حول ما يختص به (أولاء) ؛ هل هو عام يدخل على المذكر والمؤنث والعاقل وغيره أو لا ، والنحويون فى هذه المسألة على مذهبتين ، وكلاهما استدل بقول جرير لكن اختلفت رواية كل فريق ، وعلى اختلاف الرواية اختلفت القاعدة عند كل منهما .

قال جرير :

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلُئِكَ الْأَيَّامِ^(٣)

١ (سورة طه الآية ٦٣ ، وانظر القراءة فى الإتحاف ٣٨٤ .

٢ (راجع سر صناعة الإعراب ٢/٢٤٠-٢٤١ .

٣ (البيت من الكامل ، لجرير فى المفصل ٢/٣٤ ، وشرح المفصل ٣/١٢٦-١٣٣ ، ٩/١٢٩ ، ولسان العرب (أولى) ، وتخليص الشواهد ص ١١٦ ، والمقاصد النحوية ١/٤٠٨ ، والخزانة ٥/٤٣٠ ، وشرح الكافية ٢/٣١ ، وأوضح المسالك ١/١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١/١٣٢ ، وشرح شواهد العيني ١/١٣٩ .

ويروى :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلُئِكَ الْأَقْوَامِ (١)

قال ابن هشام عن هذه الرواية: "وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن الطبري غلط إذا أنشده الأيام، وأن الزجاج أتبعه في هذا الغلط" (٢).

وقال البغدادي: "قلت رواه محمد بن حبيب في النقائض، ومحمد بن المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب: الأقوام كما قال ابن عطية" (٣).

رواية: وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلُئِكَ الْأَيَّامِ.

استشهد بها الزمخشري والرضي وأبو حيان وابن عقيل والأشموني وغيرهم على استعمال (أولئك) فيما لا يعقل على حد ما يستعمل في العقلاء (٤).

رواية: وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلُئِكَ الْأَقْوَامِ.

قال ابن هشام: "ويروى: الأقوام بدل الأيام، فلا شاهد فيه" (٥).

١ (انظر هذه الرواية في ديوان جرير ٢/٩٩٠، وتخليص الشواهد ص ١١٦، والخزانة ٤٣٠/٥.

٢ (تخليص الشواهد ص ١١٦ .

٣ (الخزانة ٤٣٠/٥ .

٤ (ينظر: المفصل ٢/٣٤، وشرح المفصل ٣/١٢٦ - ١٣٣، وشرح الكافية ٢/٣١، والبحر المحيط ١/٢٣٨، وأوضح المسالك ١/١٢٣، وتخليص الشواهد ص ١١٦، وشرح ابن عقيل ١/١٣٢، وشرح الأشموني ١/١٣٩.

٥ (تخليص الشواهد ص ١١٦ .

التحليل :

المذهب الأول: ذهب المبرد^(١)، والأخفش^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن مالك^(٥)، والرضي^(٦) إلى أن لفظ (أولاء) عام يدخل على المذكر المذكر والمؤنث والعاقل وغير العاقل.

قال المبرد: " ومن الأسماء المبهمة، وهي التي تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء، وهي هذا، وهذان ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه"^(٧) .

وقد استدلت أصحاب هذه الوجهة^(٨) بما سُمع من كلام العرب، وبما جاء في

آي الذكر الحكيم، فمما جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: ^ج إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ

١ (المقتضب ٣/ ١٨٦)

٢ (معاني القرآن ٢/ ٤٢٣)

٣ (شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٠ ، ٩١)

٤ (شرح المفصل ٢/ ٩٠)

٥ (شرح التسهيل ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢)

٦ (شرح الكافية ٣/ ٧٩ ، ٨٠)

٧ (المقتضب ٣/ ١٨٦) .

٨ (ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٠ ، ٩١ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٧٩ ، ٨٠ ،

التصريح ١/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١١٦ ، همع

الهوامع ١/ ٢٦٠ ، ٢٦١)

وَالْفُؤَادَ كُلُّ أَوْلِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ^(١) ، حيث دخلت "أولئك" على ما لا يعقل وهي الحواس .

وقد ورد عن جرير قوله :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزَلَةِ اللَّوَى * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامَ ^(٢)

حيث دخلت (أولئك) على ما لا يعقل وهي (الأيام) .

المذهب الثاني: ذهب المرادي ^(٣)، وابن هشام ^(٤)، والأزهري ^(٥)، ومن تبعهم تبعهم من النحويين؛ قالوا إن لفظ : (أولاء) خاص بالعقلاء ، وقد يدخل على غير العقلاء، وهو قليل .

قال المرادي: " وأكثر ما يستعمل (أولئك) فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره" ^(٦) وقال ابن هشام: الغالب في (أولاء) أن تكون للعقلاء، وقد تأتي لغيرهم، وقد استدل أيضا بالآية ، وقول جرير إلا أنه له تعليق على قول جرير دحض من خلاله قول الفريق الأول، ألا وهو أن البيت فيه غلط بنيت عليه القاعدة عندهم، فالرواية الصحيحة للبيت هي :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزَلَةِ اللَّوَى * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَقْوَامَ

وعليه فلا شاهد في البيت على قولهم ؛ لدخول "أولئك" على العقلاء، وهم الأقوام" ^(١)

١ (سورة الإسراء من الآية ٣٦ .

٢ (سبق تخريجه .

٣ (توضيح المقاصد والمسالك ١/١٩٠، ١٩١،

٤ (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١١٦

٥ (التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

٦ (توضيح المقاصد والمسالك ١/١٩٠ .

قال الأزهري: " والأكثر مجئ (أولئك) للعقلاء ، ويقال مجيء غير العقلاء
كقول جرير: * والعيش بعد أولئك الأيام

فأشار بـ (أولئك) للأيام وهي مما لا يعقل" (٢) .

أما الآية التي استشهدوا بها فقالوا: إنها من قبيل القليل الذي يوافق بعض
منطوق الألسنة إلا أنه لا يقوى لأن تبني عليه قاعدة .

التعقيب :

المتامل في هذه المسألة يجد قصر النظر في بناء القاعدة النحوية على
الشاهد الشعري المحرّف، وترك النص القرآني المعصوم ، بل وتأويله للأسف
من قبل البعض ، لذا كان الاحتكام للقرآن في بناء القاعدة والاكتفاء به عند
فقد نص من كلام العرب هو الأساس .

والرأي ما قاله الزمخشري وابن هشام ومن معهما ، وذلك لعدة أسباب :
أولا : البيت الذي استشهد به أصحاب المذهب الأول مردودٌ بالرواية
الصحيحة وهي (الأقوام)، وعلى ذلك فلا دليل عندهم، فضلا على أن البيت
الواحد لا يكفي في التععيد النحوي على الغالب . ثانيا : بالنسبة للآية القرآنية،
القرآن الكريم يخاطب كل العرب على اختلاف لهجاتهم وألسنتهم، وقد أتت
الآية على لغة من يستوي عندهم الإشارة بـ(أولئك) للمذكر والمؤنث والعاقل
وغيره .

ثالثا : أن لفظ (أولاء) أتى في القرآن كثيرا مخاطبًا به العقلاء، وأتى أيضا
لغير العقلاء وهذا دليل الجواز .

(١) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ١١٦ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

بناء (أى) الموصولة

اختلف في إعراب (أى) الموصولة عند النحويين ما بين كونها مبنية أو معربة ، ومن قال بالبناء أو بالإعراب استشهد بقول غسان بن وعله ، وكل ذكر الرواية التي تؤيد مذهبه على النحو التالي: قال غسان بن وعله:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(١)
ويروى : إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٢)
رواية : فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ.

استشهد بها النحاة على بناء (أى) إذا أضيفت وحذف صدر الصلة^(٣) .
رواية : فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ.

استشهد بها النحاة على إعراب (أى) إذا أضيفت وحذف صدر الصلة^(٤).

١ (البيت : من المتقارب وهو لغسان بن وعله فى المقاصد النحوية ٤٣٦/١، والتصريح ١٣٥/١. ولغسان بن وعله أو لرجل من غسان فى شرح شواهد المغنى ٢٣٦/١، وفى الخزانة ٦١/٦. وروى: إذا ما أتيت بدلاً من إذا ما لقيت كما فى شرح المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، والإنصاف ٧١٥/٢ .

٢ (انظر هذه الرواية بجر (أى) فى تخلص الشواهد ١٤١ ، والمغنى ٣٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/١ ، والتصريح ١٣٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦/١ ، والخزانة ٦١/٦ ، والدرر ١٥٥/١ .

٣ (ينظر : شرح المفصل ١٤٧/٣ ، ٢١/٤ ، ٨٧/٧ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٥، وشرح الكافية ٤٣/٢ ، ووصف المباني ص ٢٧٤ ، ولسان العرب (أيا)، وأوضح المسالك ١٣٧/١، والمغنى ص ٨٩ - ٣٩٣ - ٥٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١، والهمع ٣٢٩/١ ، وشرح الأشمونى ١٦٦/١، وحاشية يس ١٣٥/١ - ١٣٦ .

٤ (ينظر : لسان العرب (أيا)، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١، والهمع ٣٢٩/١ ، وشرح الأشمونى ١٦٦/١ .

التحليل :

المذهب الأول: ذهب البصريون^(١) إلى أن (أيُّ) التي بمعنى (الذي) مبنية على الضم بشرطين: أولهما: إضافتها، وثانيهما: حذف صدرِ صلتها، فإن ذُكر العائدُ المحذوف أو لم تكن مضافة فهي معربة ، وهذا هو المشهور والغالب، كما ذكره ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣) .

قال ابن مالك: "(ص) وهي - أي (أيُّ) على موصولتها مبنية على الضم غالبا ، قال: ونبعت بقولي "غالبا" على أن بناء (أيُّ) عند حذف شطر صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب"^(٤) .

وحجة البصريين في ذلك ما يلي :

أولاً: إن الأصل في (أيُّ) أن تكون مبنية في الشرط، والجزاء، والاستفهام، لتضمنها معنى الحرف في الافتقار إلى الغير، وإذا كانت بمعنى "الذي" يجب أن تبني لنقصانها، فضلا على أنه إذا حُذف من صلتها شيء

١ (ينظر الباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٢٣/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، شرح الكافية للرضي ١٤٣/٣ ، ١٤٤ ، النكت الحسان لأبي حيان ص ٤٦ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ ، البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢٨٥/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ .

٢ (شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩

٣ (النكت الحسان ص ٤٦

٤ (شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩

خالفت بقية أخواتها من الموصولات فازداد نقصانها ومخالفتها للأصل فيجب أن ترجع إلى حقها من البناء^(١).

ثانيا: ما جاء في الذكر الحكيم يثبت ما قلناه وهو قوله تعالى: **ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا** ﴿٢﴾ فأیُّهم مفعول لنزع، وهي موصولة، وأشد: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لأیهم. أما عن سبب بنائها على الضم فلأنه أقوى الحركات^(٣)، وتشبيها لها بـ "قبل وبعد"، ويزيد، لأنه يكون معربا في حال، ومبنيًا في حال أخرى، كما تقول: **جئت من قبلُ ومن بعدُ، ويا رجلُ، ثم نقول جئت من قبل ومن بعد** إذا أردت المعرفة ويا زيد^(٤).

ثانيا المذهب الثاني: ذهب الخليل ويونس وأغلب الكوفيين إلى أن (أي) إذا وقع عليها فعل فهي معربة دائما، أي سواء كانت مضافة أم لا، مذكورا صدرُ صلتها أم محذوفا^(٥).

قال سيبويه: سألت الخليل رحمه الله عن قولهم: **اضرب أيهم أفضل؟** فقال: القياس النصب، كما تقول: **اضرب الذي أفضل، لأن (أيًا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)** ^(٦)

١ (اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣ / ١٢٣ بتصرف .

٢ (سورة مريم من الآية ٦٩ .

٣ (حاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٦٦ .

٤ (شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١١ .

٥ (ينظر : اللباب للعكبري ٢/١٢٣ - ١٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٨، شرح

المفصل لابن يعيش ٢/١١٠ ، ١١١ ، شرح الكافية ٣ / ١٤٣ ، ١٤٤ ، ارتشاف الضرب

٢/١٠١٧ ، مغني اللبيب ١/٩١ ، ٩٢ .

٦ (الكتاب ٢ / ٣٩٨ .

وقد استدلوا على ذلك بقراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء: ثُمَّ
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴿١﴾ بالنصب على أن (أي) معربة^(١).

قال الخليل: "(أَيُّهُمْ) في الآية استفهامية محكية بقول مقدر تقديره: ثُمَّ
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الذي يقال فيه أَيُّهُمْ أَشَدُّ، أما يونس: فخرج الآية على أن
(أَيُّهُمْ) استفهامية، وحكم بتعليق الفعل قبلها، وعلى هذا فليس التعليق عنده
خاصا بأفعال القلوب"^(٢).

وقد استدل يونس على ذلك بقول غسان بن وعلة:

إِذَا مَا أُتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٣) (٤)

فأيهم اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ، وخبره: أفضل.

وقد استدلوا أيضا بما قاله الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ
فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن قائمًا " بالضم.

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين بالآتي:

أولاً: بالنسبة للآية فقد استحسن سيبويه هذه القراءة وقال: (وهي لغة
جيدة)^(٥)، وذلك لأن الصلة لم تحذف بكاملها، بل حذف أحد جزأها، وبقي ما

١ (سورة مريم من الآية ٦٩ ، وينظر : السبعة في القراءات ص ٢٢٩ .

٢ (شرح الكافية للرضي ٣ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

٣ (البيت من بحر المتقارب ، ينظر في : خزنة الأدب ٦/٦١ ، التصريح ١/١٣٥ ،
تخليص الشواهد ١٥٨ ، الإنصاف ٢/٧١٥ ، وشرح ابن عقيل ١/١٦٢ ، وأوضح المسالك
١/١٣٧ .

٤ (الكتاب ٢ / ٣٩٩ .

٥ (الكتاب ٢ / ٣٩٩ .

ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر، فضلا على أننا قلنا إن هذا على المشهور، وقد تأتي القراءة على لغات بعض الأعراب فتؤخذ وإن كانت نادرة، كهذه التي استشهدوا بها، ولكنها لا تبني عليها قاعدة.

ثانيا: بالنسبة للبيت الذي استدل به (يونس) فالحجة عليه في هذا البيت؛ لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يُضمَر قولٌ بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعيّن البناء، وبهذا يبطل قول من زعم إن شرط بنائها ألا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، ونص عليه النقيب في الأمالي^(١).

ثالثا: بالنسبة لرواية الجرمي فقد قال أبو البقاء العكبري: يحتمل أن يكون ذلك على لهجة من لهجات العرب، والحكم النحوي يبني على المشهور، وقول سيبويه على الغالب، وما ورد مخالفا للمشهور والغالب موافقا لبعض لغات العرب نأخذه ونقبله على قَلْتَه^(٢).

رابعا: ذهب ثعلب إلى أن (إيا) لا تكون موصولة أصلا، وقال: لم يسمع (أيُّهم هو فاضل جاءني)^(٣)، بتقديرالذي هوفاضل جاءني، وهذا مجانب للصواب للأدلة المذكورة.

التعقيب :

يرى الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من بناء (أى) إذا أضيفت وحذف صدر الصلة هو الصواب وأن القياس - كما هو واضح من كلامهم السابق - والسماع - كما هو ظاهر في القراءة المشهورة (أيُّهم أشد)، ورواية

١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، حاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٦٧ .

٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ (بتصرف)

٣) ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٩٢ .

البيت الشاهد بالبناء يؤيد صحة هذا المذهب. هذا بالإضافة إلى ضعف المذهب الآخر من خلال الرد على أقوالهم .

الإخبار بالمعرفة عن النكرة

إذا اجتمعت النكرة والمعرفة في باب (كأن) فالمعرفة هي الاسم ، والنكرة هي الخبر هذا ما قرره النحاة ولكن هل يجوز العكس فيخبر بالمعرفة عن النكرة ؟ .

قال سيبويه: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت : كان إنساناً حليماً أو كان رجلاً منطلقاً ، كُنْتَ تَلْبِسُ، لَأَنَّهُ لَا يُسْتَتَكِرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدُّنْيَا إِنْسَانٌ هَكَذَا ، فكَرِهُوا أَنْ يَبْدَءُوا بِمَا فِيهِ اللَّبْسُ ، وَيَجْعَلُوا الْمَعْرِفَةَ خَبِراً لَمَا يَكُونُ فِيهِ هَذَا اللَّبْسُ ، وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ وَفِي ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ ... وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

أَسْكَرَانَ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرًا^(١)

فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب (السَّكَرَانَ) ويرفع الآخر على قطع وابتداء^(٢).

ويقول المبرد: "واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة. وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"^(٣) .

-
- ١ (البيت من الطويل للفرزدق في المقتضب ٤/٩٣ ، والخزانة ٩/٢٨٨-٢٨٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٧٧ ، وانظر المعجم المفصل ١/٣٧٤ .
- ٢ (الكتاب ١/٤٨-٤٩ .
- ٣ (المقتضب ٤/٩١ وما بعدها .

ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

ويروى : (برفع مزاجها، ونصب عسل)، وهى رواية المازنى كما قال المبرد.

كما يروى : برفع مزاجها، ورفع عسل، وهى رواية الديوان.

رواية : يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ. بنصب مزاجها ورفع عسل .

استشهد بها جمهور النحاة على الإخبار بالمعرفة عن النكرة ضرورة^(٢) .

فأخبر بقوله (مِزَاجَهَا) وهو معرفة عن (عَسَل) وهو نكرة.

واستشهد بها الفراء وابن مالك والرضى على جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة^(٣).

رواية : يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلًا وَمَاءٌ. برفع مزاجها ونصب عسل .

وهى رواية أبو عثمان المازنى^(١)، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية.

١ (البيت من الوافر لحسان بن ثابت فى الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى، ص١٢١، والكتاب ١/٤٩، والمقتضب ٤/٩٢، والأصول ١/٨٣، والجمل فى النحو للزجاجى ص٤٦، والمغنى ص٤٣٣، والخزانة ٩/٢٨٧.

الرواية : يروى سلافة مكان سبيئة. راجع:المقتضب ٤/٩٢، والأصول ١/٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٥، والحلل ص٤٦، كما يروى:خبيئة مكان سبيئة أيضاً. راجع : ديوان حسان ص ٧١، ومعانى القرآن ٣/٢١٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٥، والخزانة ٩/٢٢٩، ويروى: فى مكان من. ينظر : شرح التسهيل ١/٣٥٦ .

٢ (ينظر: الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ص١٢١، والكتاب ١/٤٩، والمقتضب ٤/٩٢، والأصول ١/٨٣، والجمل فى النحو للزجاجى ص٤٦، وشرح المفصل ٧/٩٣، وضرائر الشعر ص٢٣٠، والارتشاف ٢/٩٢.

٣ (ينظر:معانى القرآن ٣/٢١٥، وشرح التسهيل ١/٣٥٦، وشرح الكافية ٢/٢٩٩، والخزانة ٩/٢٨٣.

رواية : يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ. برفع مزاجها ورفع عسل.
استشهد بها الرضى على أن أبا البقاء جَوَّرَ زيادةً (يكون) بلفظ المضارع^(٢).

التحليل :

اختلف النحويون حول هذه الأبيات ، فذهب بعضهم إلى أن هذا ضرورة
كما اتضح من كلام سيبويه والمبرد وتبعهما ابن السراج وابن عصفور
وغيرهما^(٣).

وبعضهم أنشد بعض هذه الأبيات بما يوافق القاعدة ، فالمازنى يَرَوِي ببيتَ
حسان :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَمَاءً

برفع مزاجها ونصب عسل^(٤) ، ورفع كلمة (ماء) يُريد : وفيه ماء^(٥).
وقيل:"ماء مرفوع حملاً على المعنى ، لأن كل شئ مازج شيئاً فقد مازجه
الآخر فصار التقدير: ومازجه ماء أى خالطه"^(٦).

١ (ينظر: المقتضب/٤/٩٢، وشرح أبيات سيبويه/١/١٧٦، وشرح المفصل/٧/٩٤، والمغنى
٦٥٨، والخزانة/٩/٢٢٧ .

٢ (ينظر: شرح الكافية/٢/٢٩٤، والخزانة/٩/٢٢٤ .

٣ (راجع: الأصول/١/٨٣، وضرائر الشعر ٢٣٠، والارتشاف/٢/٩٢، والضرائر وما
يسوغ للشاعر دون الناثر ٢١٢..

٤ (راجع: المقتضب /٤/٩٢، وشرح أبيات سيبويه /١/١٧٦، وشرح المفصل /٧/٩٤،
والخزانة /٩/٢٢٧.

٥ (المقتضب /٤/٩٢ .

٦ (ينظر: شرح المفصل /٧/٩٤، وانظر الحل/٤٩، والمغنى ٦٥٨.

أما الفراء فقد أجاز الإخبار بالمعرفة عن النكرة فقال: "وقوله عز وجل :
يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿١﴾" (١) يقال: إنها عين تسمى
الكافور، وقد تكون كان مزاجها كالكافور لطيب ريحه، فلا تكون حينئذ اسماً،
والعرب تجعل النصب في أى هذين الحرفين أحبوا. قال حسان: كَأَنَّ خَبِيئَةً
مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ البيت .

وهو أبين في المعنى: أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكُلُّ
صوابٌ. تقول: كان سيدهم أبوك ، وكان سيدهم أباك. والوجه أن تقول: كان
سيدهم أبوك؛ لأن الأب اسم ثابت والسيد صفة من الصفات" (٢) .

وابن مالك أجاز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الاختيار بشرط الفائدة
وكون النكرة غير صفة محضة .

التعقيب :- قد وردت شواهد أخر- غير البيت الشاهد- على مجيء اسم
(كان) نكرة ، والخبر معرفة، ومنها القراءة القرآنية، قال ابن جنى: "ومن ذلك
ما روى عن عاصم أنه قرأ: "وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ" (٣) نصباً، "إِلَّا مَكَاءً
وَتَصَدِيَّةً" رفعاً . رواه عبيد الله عن سفيان عن الأعمش أن عاصماً قرأ
كذلك" (٤).

واعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول : خرجت
فاذا أسد بالباب فتجد معناه معنى قولك : خرجت فاذا الأسد بالباب لا فرق

١ (سورة الإنسان الآية ٥ .

٢ (معاني القرآن ٢١٥/٣ .

٣ (سورة الأنفال الآية ٣٥ . وفي الحجة لابن خالويه (٩٥/١) "يقراً برفع (صلاتهم)
ونصب: (مكأءً وتصديئةً)، وينصب (صلاتهم) ورفع قوله: (مكأءً، وتصديئةً)... ينظر: السبعة
لابن مجاهد ص ٣٠٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣١٤/١ .

٤ (المحتسب ٢٧٨/١ .

بينهما ؟ وذلك أنك في الموضوعين لا تريد أسداً واحداً معيناً ، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس ، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مكأً وتصدياً) جوازاً قريباً، حتى كأنه قال: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكأً والتصدياً ، أى إلا هذا الجنس من الفعل .
فبهذا تسهل هذه القراءة ، ولا يكون من القبح واللحن الذى ذهب إليه الأعمش على ما ظن" (١).

مجئ (كان) تامة

تحدث النحاة عن (كأن) وأوجه استعمالاتها ، ومنها كونها تامة ، ومثلوا لهذا الاستعمال بالشواهد القرآنية والأخرى الشعرية ، ومما استدلوا به قول الربيع بن ضبع الفزاري :

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ^(٢)

ويروى : إِذَا جَاءَ الشَّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ^(٣)

رواية : إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي البيت.

استشهد بها الخليل والزجاجي وابن جنى والهروى وابن الأبارى

وابن مالك وأبو حيان وابن هشام والسيوطى وغيرهم على استعمال (كأن)

١ (المرجع السابق ٢٧٩/١ .

٢ (البيت من الوافر للربيع بن ضبع في مجالس ثعلب ٢٨٥ ، والجمل للزجاجى ٤٩ ، والأزهية ١٨٤ ، وتخليص الشواهد ٢٠٤ ، وبلا نسبة فى الجمل فى النحو للخليل ١٢٣ ، واللمع ١٢١ ، وأسرار العربية ٨٦ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ، والارتشاف ٧٦/٢ . ويروى يهرمه بدلاً من يهدمه كما فى شرح التسهيل ٣٤٢/١ . وجاء فى تخليص الشواهدصـ ٢٠٥ : أنه يروى: يهرمه ويهلكه .

٣ (ينظر : الخزانة ٣٨٢/٧ ، والدرر ٢١٥/١ .

تامة، والاكتفاء بمرفوعها^(١).

رواية : إِذَا جَاءَ الشَّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي البيت.

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

التحليل :

لـ(كان) أوجه استعمال منها : أن تكون تامة، فتكتفى بالمرفوع ولا حاجة إلى المنصوب .

قال سيبويه: "وقد يكون لـ(كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر ، أي وقع الأمر وقد دام فلان ، أي ثبت. كما تقول: رأيت زيدا، تريد رؤية العين ، وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالة .. فمما جاء على وقع قوله، وهو مقياس العائذى :

فِدَى لِبْنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ^(٢)
أي: إذا وَقَعَ ..."^(٣).

ويتبع المبرد سيبويه في ذلك فيقول: "ولـ(كَانَ) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر وذلك قولك : أنا أعرفه مُذْ كَانَ زَيْدٌ ، أي : مَذْ خُلِقَ ، وتقول: قَدْ

١ (ينظر: الجمل في النحو للخليل ١٢٣، والجمل في النحو للزجاجي ٤٩، والأزهية ١٨٤، واللمع ١٢١، وأسرار العربية ٨٦، وشرح التسهيل ٣٤٢/١، والارتشاف ٧٦/٢، وشرح شذور الذهب ٣٥٤، والهمع ٤٢٤/١ .

٢ (البيت من الطويل وهو لمقياس العائذى في شرح أبيات سيبويه ٢٨١/١، وشرح المفصل ٩٨/٧، ولسان العرب (كون)، وانظر المعجم المفصل ٧٦/١.

٣ (الكتاب ٤٦/١ - ٤٧ .

كَانَ الْأَمْرُ أَى : وَقَعَ ، فمن ذلك قول الله عز وجل : "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً" (١) فيمن رفع " (٢) .

وإن كانت رواية البيت الشاهد رُوِيَتْ بغير هذا الاستعمال إلا أن هذا لا يلغى القاعدة النحوية واستعمال (كَانَ) تامة ، فقد ثبتت القاعدة بغيره من الشواهد المذكورة سلفاً وتثبت بغيرها، ومن ذلك قول الشاعر :

كَانُوا وَكُنَّا فَمَا نَدْرِي عَلَى مَهَلٍ أَنْحُنُ فِيمَا لَبِثْنَا أَمْ هُمْ عَلَى عَجَلٍ (٣)

قال أبو حيان عن البيت: "فقد جاءت (كَانَ) تامة بمعنى أقام" (٤).

ونحو قول حسان بن ثابت - رضي الله عنه - :

فَإِمَّا تُعْرِضُوا عَلْنَا اعْتَمَرْنَا وَكَانَ الْفَتْحُ وَانْكَشَفَ الْغِطَاءُ (٥)

١ (سورة البقرة الآية ٢٨٢ ، قرأ عاصم بنصب تجارة، والباقون بالرفع . ينظر : النشر ٢٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٣/٢ ، والإتحاف ص ٢١٣ . وفي الحجة لابن خالويه ص ٤٧ : " (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) يقرأ بالرفع والنصب، فلمن رفع وجهان: أحدهما: أنه جعل (تجارة) اسم (كان)، و(تديرونها) الخبر، والثاني: أن يجعل (كان) بمعنى حدث ووقع، فلا تحتاج إلى خبر، والحجة لمن نصب: أنه أضمر في (كان) الاسم، ونصب التجارة على الخبر، وفيه ضعف. " وفي السبعة لابن مجاهد ص ١٩٣ : " قرأ عاصم وحده: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) نصباً، وقرأ الباقيون بالرفع... " وفي حجة أبي زرعة ص ١٥١ : " قرأ عاصم: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) بالنصب، المعنى: إلا أن تكون المدينة تجارة حاضرة، والمعاملة تجارة حاضرة، وقرأ الباقيون بالرفع، والمعنى: إلا أن تقع تجارة حاضرة... " وينظر: مشكل مكى ١/١٤٥ .

٢ (المقتضب ٤/٩٥ .

٣ (البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/٧٦ .

٤ (ارتشاف الضرب ٢/٧٦ .

٥ (البيت من الوافر لحسان بن ثابت في شرح ديوانه لعبد الرحمن البرقوقي ص ٥، ط/الرحمانية ١٣٤٧هـ - ١٩٤٩م .

فاستعمل (كَانَ) تامة واكتفت بالمرفوع وهو الفتح فاعلاً .
ويتحدث ابن الأنباري عن أوجه استعمالاتها ومنها كونها تامة
فيقول: "والوجه الثاني: أنها تكون تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من
الأفعال الحقيقية ، ولا تنفقر إلى خبر نحو: كان زيد، وهي بمعنى حَدَثَ ووقَّعَ،
قال الله تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ" (١) .

ج
أى: حَدَثَ ووقَّعَ . وقال تعالى: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَكْرَةً عَنْ تَرَضٍ مِنْكُمْ" (٢) ،
وقال تعالى: "وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفْهَا" (٣) في قراءة من قرأ بالرفع.. " (٤) .
وأضاف ابن عصفور معاني أخر لـ(كَانَ) التامة فقال: "وإن كانت
تامة فبمعنى حضر، يقال: كَانَ لَبْنٌ، أى: حَضَرَ، وبمعنى: حَدَثَ ، يقال:
كَانَ أَمْرٌ، أى حدث، وبمعنى: كَفَلَ يقال: كُنْتُ الصَّبِيَّ، أى: كفلته، وبمعنى
غَزَلَ يقال: كنت الصوف ، أى غزله" (٥) .

"فـ(كَانَ) في معانيها الأربعة فعل لا يحتاج إلى اسم وخبر ، وإنما
يحتاج إلى فاعل وهي لازمة ، إذا كانت بمعنى حضر وحدث ، ومتعدية إذا
كانت بمعنى كفل وغزل" (٦) .

١ (سورة البقرة الآية ٢٨٠ .

٢ (سورة النساء الآية ٢٩، والقراءة بنصب (تجارة) لعاصم، وحمزة، والكسائي،
وخلف. وبالرفع للأعمش والباقون. انظر: الإتحاف ص٢٤٠.

٣ (سورة النساء الآية ٤٠. والقراءة برفع (حسنة) لنافع، وابن كثير، وأبو جعفر.
وبالنصب الباقون: الإتحاف ٢٤١.

٤ (أسرار العربية ٨٦ .

٥ (شرح جمل الزجاجي ١/٤١٣ (بتصرف).

٦ (الارتشاف ٢/٧٦، وراجع: حاشية يس على التصريح ١/١٩٠ .

التعقيب :-

قد ورد في القراءات القرآنية استعمال (كَانَ) تامة في قوله تعالى : فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدُ وَالْأَقْرَبُونَ (١) قرئ برفع (نساء) ونصبها، الرفع على أن كان تامة، والنصب على أنها ناقصة. وقوله تعالى : "إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً" (٢) فيمن رفع ، وقوله : " إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ " (٣) قرئ (مِثْقَال) بالرفع والنصب .

وأخيراً: ألم يستعمل العرب قولهم: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، ونستعمله أيضاً في لغتنا العصرية قائلين : "مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ " ؛ دليلاً على استعمال (كَانَ) تامة وقد استشهد به النحاة، والمعنى ما شاء الله حدث (٤).

حذف حرف النفي مع (برح) بعد القسم (٥)

ما زال وما برح وما انفك وما فتئ" هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد نحو : ما زال ، ولم يزل ، ولا يزال، وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره ، وذلك إنما يكون مع مقارنة حرف النفي ؛ لأن استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض ؛ لأنها إذا عُرِّيت من

١ (سورة النساء الآية ١١، قرئت بالنصب والرفع ، وكذلك في نفس الآية قوله: "وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً". ينظر : الإتحاف ص ٢٣٧ .

٢ (سورة الأنعام الآية ١٤٥، قرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي بالتذكير ونصب (ميتة) ، وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر بالتأنيث والرفع. ينظر : الإتحاف ص ٢٧٧ .

٣ (سورة لقمان الآية ١٦ ، والقراءة بالرفع لنافع، وأبي جعفر في الإتحاف ص ٤٤٨ .

٤ (ينظر : شرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وارتشاف الضرب ٧٦/٢ .

٥ (ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٤/٢، والخصائص ٢٨٦/٢، وشرح المفصل ١١٠/٧،

١١٠/٧، وشرح الكافية ٣٤٠/٢، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، وتخليص الشواهد ص

١٩٥، وشرح الأشموني ٢٢٨/١، والخزانة ٩٣/١٠ .

حرف النفي لم تفد الإثبات والغرض منها إثبات الخبر ، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي" (١) .

فـ"تستعمل (زال) وأخواتها ناقصة بعد نفي، أو نهي، أو دعاء ؛ ومن ذلك قوله تعالى: وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ ﴿٢﴾، وقوله: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴿٣﴾ .

"وحرف النفي قد يحذف في بعض المواضع وهو مُرَاد ، وإنما يسوغ حذفه إذا وقع جواب القسم ، وذلك لأمن اللبس وزوال الإشكال، فمن ذلك :

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا مَامَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلٌ^(٤)
والمراد : والله لا تزال ، فحذف (لا) " (٥) .

ومن ذلك قول امرؤ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٦)

ويروى :

١ (شرح المفصل ١٠٩/٧ .

٢ (سورة هود الآية ١١٨ .

٣ (سورة طه الآية ٩١ .

٤ (البيت من الطويل وهو لامرأة سالم بن قحطان في المفصل ٢/٢٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٢٧، والخزانة ٩/٢٤٥، وانظر المعجم المفصل ٢/٦٣٢ ..
٥ (ينظر : شرح المفصل ١٠٩/٧ .

٦ (البيت من الطويل، وهو لامرؤ القيس في ديوانه ٣٢، والكتاب ٣/٥٠٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥٤، والخصائص ٢/٢٥٦، واللمع ٢٥٩، والمفصل ٢/٢٤١، والحل ٩٩، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٣٢، وشرح التسهيل ٣/٢٠٠، وشرح الكافية ٢/٣٣٦-٣٤٠، وأوضح المسالك ١/٢١٠ .

ويروى: "فقلت لها فالله" مكان "يمين الله" كما في المفصل ٢/١٦١، ويروى: "ولو ضربوا مكان" ولو قطعوا" كما في المقتضب ٢/٣٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٤، والمسائل الحلييات ٢٧٤ .

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ مَا أَنَا بَارِحٌ وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي (١)
رواية : فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا البيت .

استشهد بها الفراء وابن جنى والزمخشري وابن يعيش والرضي وابن هشام والأشموني وغيرهم على جواز حذف حرف النفي من الفعل (أبرح) لأنه واقع في جواب القسم ، وأصله: لا أبرح (٢) ، وهذا مطرد .

رواية : فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ مَا أَنَا بَارِحٌ البيت .
لا شاهد في البيت هنا ؛ وإن كان فيه شاهد من جهة رفع (يمين) أو نصبه .

التحليل :

ذهب الزمخشري إلى أنه يجوز حذف النافي أي حرف النفي من هذه الأفعال سواء وقعت جواب قسم أم لا وهو ظاهر كلامه في المفصل (٣) .
قال فيه: "وتجئ محذوف منها حرف النفي قالت امرأة سالم بن قحطان : تَزَالُ حِيَالُ مَبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا (٤) .

وفي التنزيل (٥) : تَأَلَّهَ تَفَتُّوْا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ﴿٦﴾ .."
وهو ظاهر كلام الرضي في شرح الكافية (١)، وابن هشام أيضاً في تخليص الشواهد (٢).

١ (ينظر : شرح شواهد المغنى ٣٤١/١ .

٢ (ينظر : معاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، والمفصل ٢٤١/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، وشرح الكافية ٣٤٠/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٢٨/١ ، والخزانة ٩٣/١٠ .

٣ (المفصل ٢٦١/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٧ .

٤ (المفصل ٢٦١/٢ .

٥ (سورة يوسف الآية ٨٥ .

٦ (ينظر : شرح الكافية ٢٩٥/٢ .

لكن ابن يعيش قيد حذف حرف النفي بكونه (لا) ، وأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا إذا وقعت جواب قسم فقال: "ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير (لا) نحو : والله أقوم ، والمراد : لا أقوم ، وإنما لم يجر حذف غيرها؛ لأنه لا يجوز حذف (لم) و(ما) بعدها، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل وكذلك (ما) قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز ، ولا يكون هذا الحذف إلا في القسم ؛ لأنه لا يلبس بالموجب إذ لو أريد الموجب لأتى بأنَّ واللام والنون وهو كثير ، قال امرؤ القيس :

فَقُتِلْتُ لَهَا تَالِهَةً أَبْرَحُ قَاعِدًاالبيت .

أى لا أبرح" (٣).

فكلمة النحاة على جواز حذف حرف النفي بعد القسم .

التعقيب :-

اشترط النحويون في إعمال زال وأخواتها من رفع المبتدأ ونصب الخبر أن يتقدم عليها-كما سلف - نفي أو شبهه وهو النهي والدعاء ، والشاهد الشعري على جواز حذف النافي معها بعد القسم ، وعليه كان الاحتجاج بالبيت الشاهد .

فإن قيل: لا حجة للنحاة فيه، فقد روى برواية أخرى على خلاف ما استشهد به النحاة.

١ (شرح الكافية ٢/٢٩٥ .

٢ (ينظر : تخلص الشواهد ص ١٩٧ .

٣ (شرح المفصل ٧/١٠٩ - ١١٠ .

يجاب عن ذلك : بأن ما قاله النحاة وقعدوه ثابت ، ويكفي لثبوتة الاحتجاج **بالبقول القرآني الكريم** : **تَاللّٰهِ تَفَتُّوْاْ تَذَكَّرْ يُوسُفَ ﴿١﴾** ، فقد حذف أداة النفي (لا) لوقوعها بعد القسم، والتقدير: تالله لانتفتؤ تذكر يوسف.

حذف (أن) شذوذاً^(٢)

أصل الأدوات التي تنصب المضارع هي (أن) وسائر النواصب محمولة عليها، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال، كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها. وأما عمل النصب خاصة فلشبهه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ... (٣) .

ولما كان لها من التصرف ما ذكر جعلت لها مزية على أخواتها بالإضمار^(٤).

وإضمار (أن) مطرد في مواضع معروفة فـ "يجوز الإضمار في خمسة مواضع^(٥): بعد لام ،وكى ، والعطف على اسم خالص بالواو أو الفاء أو ثم أو

١ (سورة يوسف من الآية ٨٥ .

٢ (ينظر: الكتاب ٩٩/٣ - ١٠٠ ، وراجع : المقتضب ٨٣/٢ ، والأصول ١٦٢/٢ ، والمحتسب ٣٣٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١٠/٣ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، ٥٢/٧ ، وشرح جمل الزجاجى ١٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ ، وشرح الكافية ٢٥١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٥٣ ، وشرح المفصل ٢٨/٤ ، والمغنى ص ٣٧٠ .

٣ (ينظر: شرح المفصل ١٥/٧ .

٤ (ينظر: شرح المفصل ٢٠/٧ .

٥ (ذكر الشيخ الدسوقي في حاشيته على المغنى ٢٦٨/٢ ، مواضع الإضمار تسعة أربعة للجواز وخمسة للوجوب .

أو، ويجب في خمسة بعد لام الجحود وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية.... «(١)» .

ومن ذلك قول طرفة بن العبد:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي (٢)

يروى بنصب (أحضر) ورفع.

وقال أبو بكر الأنباري: "وروى التوزي: أَلَا أَيُّهَا اللَّاحِي أَنْ أَحْضَرَ

الْوَعَى..«(٣)»

وهي رواية الأخفش الصغير في الاختيارين (٤).

رواية : أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى البيت.

استشهد بها أبو علي الفارسي وابن الشجري وابن الأنباري وابن

يعيش وابن عصفور وابن مالك والرضي وابن هشام وغيرهم على أن

١ (حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ١٢٠/٢، وراجع هذه المواضع بالتفصيل في التصريح ٢٣٥/٣ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٨/٤ وما بعدها، والهمع ٣٧٧/٢ وما بعدها ، وشرح الأشموني ص٢٩٢/٣ وما بعدها.

٢ (البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢، والكتاب ٩٩/٣-١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، والإنصاف ٥٦٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤، وشرح شواهد المغنى ٨٠٠/٢ .

يروى: اللاتمي مكان الزاجري كما في ديوان طرفة ص٣٢، وشرح القصائد السبع الطوال ص١٩٢، وشرح المفصل ٧/٢، كما يروى : أشهد مكان أحضر كما في شرح القصائد السبع الطوال ص ١٩٢.

٣ (ينظر : شرح القصائد السبع الطوال ص ١٩٣ .

٤ (الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ص ٢١٢، ط/ مؤسسة الرسالة.

الكوفيين أجازوا نصب المضارع بـ(أن) المحذوفة من غير بدل^(١) .
 بينما استشهد بها الفراء وثلعب على أن ظهور (أن) فى آخر الكلام يدل
 على أنها معطوفة على أخرى مثلها فى أول الكلام وقد حذفها^(٢) .
 رواية : **أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرْ الْوَعَى البيت.**
 استشهد بها سيبويه على إهمال (أن) وعدم إعمالها بعد حذفها ، وقد
 تابعه على ذلك جمهور البصريين كالمبرد وابن السراج وابن جنى وابن
 يعيش^(٣) .

ورواية : **أَلَا أَيُّهَا اللَّاحِي أَنْ أَحْضِرَ الْوَعَى البيت.**

لا شاهد فى البيت على هذه الرواية.

وقد تحذف(أن) قبل المضارع فى غير هذه المواضع واختلف النحاة فى ذلك.
 قال أبو حيان:"ولا يجوز أن تحذف(أن) فى غير ما تقدم ذكره بل يجب
 إظهارها هذا مذهب جماعة منهم متأخروا أصحابنا، وذهب جماعة إلى أنه
 يجوز حذفها فى غير تلك المواضع"^(٤) .
 ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذف ، وعليه
 أبو الحسن وجعل منه قوله : **أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرَ الْوَعَى البيت .**

١) ينظر: إيضاح الشعر ص ٤٣٩ - ٥٣٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١٠/٣ ، وشرح
 المفصل ٧/٢ ، ٥٢/٧ ، وشرح جمل الزجاجى ١٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ ، وشرح
 الكافية ٢٥١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٥٣ .

٢) ينظر: معانى القرآن ٢٦٥/٣ ، ومجالس ثلعب ص ٣٨٤ .

٣) ينظر: الكتاب ٩٩/٣ - ١٠٠ ، وراجع : المقتضب ٨٣/٢ ، والأصول ١٦٢/٢ ،
 والمحتسب ٣٣٨/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٤/١ ، والمغنى
 ص ٣٧٠ .

٤) الارتشاف ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ .

يريد: أن أحضر.

قيل: ومنه قوله تعالى: **أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِأَعْبُدِ** ^(١) ، أي: أن أعبد. ووجهه: أن العامل إذا نسخ عاملاً وحذف رجع للأول لأن لفظه هو الناسخ.

وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذف (أن) بقي عملها ^(٢).

وقد تعرض ابن الأنباري لهذه المسألة في إنصافه فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النَّصَبَ مع الحذف من غير بدل.

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا

١ (سورة الزمر الآية ٦٤، وفي حجة القراءات لأبي زرعة ص ٦٢٥: "قرأ نافع (تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) بالتخفيف أي: تأمروني، فحذف إحدى النونين للتخفيف... وقرأ ابن عامر: تأمروني على الأصل... وقرأ الباقر (تَأْمُرُونِي) بالتشديد، والأصل: تأمروني، النون الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء في موضع النصب، ثم أدغموا الأولى في الثانية فيصير: تأمروني." وفي مشكل مكى (٦٣٢/٢): "قوله (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) غير: منصوب بـ(أعبد)، تقديره: قل أعبد الله فيما تأمروني، وقيل هو نصب بـ(تأمروني) على حذف حرف الجر، تقديره: قل تأمروني بعبادة غير الله فيما تأمروني. لأن أَعْبُدُ: أصله (أَنْ أَعْبُدُ) ولكن حذفت (أَنْ) فارتفع (أى الفعل) فهي في الكلام مقدره، وهي بدل من (غير) فوجب أن تحل محله في التقدير، وهي والفعل مصدر مؤول) فلذلك كان التقدير: قل تأمروني بعبادة غير الله. واو ظهرت (أَنْ) لم يجز نصب (غير) بأعبد، لأنه يصير في الصلة وقد قدمته على الموصول، ونصبه بـ(أعبد) أبيض من نصبه بـ(تأمروني)." .

اللَّهَ" ^(١)؛ فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدره ؛ لأن التقدير فيه : (ألا تعبدوا إلا الله) فحذف (أن) وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف.. ^(٢) .

ثم قال: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرفُ نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذى يدل على ذلك أنَّ (أنَّ) المشددة التى تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، وإذا كانت (أنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف — (أن) الخفيفة أولى أن لا تعمل.. ثم رجح رأى البصريين ^(٣) .

ومع ما نقل عن الكوفيين من تجويز نصب المضارع بـ(أن) المضمرة دون بدل إلا أن الفراء ينفى هذا حيث يرى أن (أن) إذا حذف رفعت المضارع بعدها، فإن قوله تعالى : **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ** ^(٤)؛ يقول: "رُفِعَتْ (تَعْبُدُونَ) لأنَّ دخول (أن) يصلح فيها فلما حُذِفَ الناصب رُفِعَتْ كما قال الله: **وَمَا أَفْعَيْرَ اللَّهُ تَأْمُرُوكَ أَعْبُدُ** ^(٥) ، وكما قال:

١ (سورة البقرة الآية ٨٣، وانظر القراءة فى معانى القرآن للفراء ٢٨٢/١، ومعجم القراءات ١٣٨/١ .

٢ (الإنصاف ٥٥٩-٥٦٠ .

٣ (ينظر : المرجع السابق ٥٦٤/٢ وما بعدها .

٤ (سورة البقرة الآية ٨٣ .

٥ (سورة الزمر الآية ٦٤ .

وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴿١﴾ ، وفى قراءة عبد الله بن مسعود: "وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ" (٢) ، فهذا وجه من الرِّفْعِ ، فلما لم تأتِ بالناصب رفعت (٣) .
وعن البيت الشاهد يقول: "ألا ترى أن ظهور (أن) فى آخر الكلام يدل على أنها معطوفة على أخرى مثلها فى أول الكلام وقد حذفها" (٤) .

التعقيب :-

إن قيل إن صحت إحدى الروایتين سقط الاستشهاد بأختها، وقد زعم ابن الأثير أن رواية الرفع هى الصحيحة قائلاً: "وأما قول طرفة: أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى." فالرواية عندنا على الرفع، وهى الرواية الصحيحة، وأما مَنْ رَوَاهُ بالنصب؛ فاعله رَوَاهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ عِنْدَهُ مِنْ إِعْمَالِ (أَنْ) مَعَ الحذف" (٥) .

(١) سورة المدثر الآية ٦ .

(٢) انظر القراءة فى المحتسب ٣٣٧/٢ ، وفيه يقول: (تَسْتَكْبِرُ) تَسْتَكْبِرُ جزماً قراءة الحسن، وقرأ الأعمش: نصباً (تَسْتَكْبِرُ) قال أبو الفتح: أما الجزم فيحتمل أمرين: أحدهما: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ (تَمَنَّ) حتى كأنه قال: لا تستكبر .. أما الوجه الآخر: فأن يكون أراد: تستكبر فأسكن الراء لتقل الضمة مع كثرة الحركات... فأما (تَسْتَكْبِرُ) بالنصب، فـ(أَنْ) مضمرة... وذلك أن يكون بدلاً من قوله (وَلَا تَمَنَّ) على المعنى، ألا ترى أن معناه: لا يكن منك مَنْ واستكثار، فكأنه قال: لا يكن منك مَنْ مِنْ أَنْ تستكبر، فتضم (أَنْ) لتتكون مع الفعل المنسوب بها بدلاً من الْمَنْ فى المعنى الذى دل عليه الفعل... وينظر : الكشاف ٤/١٨١ .

(٣) معانى القرآن للفراء ٥٣/١ .

(٤) المرجع السابق ٣/٢٦٥ .

(٥) الإنصاف ٢/٥٦٥ .

ومن ثم فلا حجة للكوفيين في استشهدهم إذ روايتهم غير صحيحة على حد قوله .

وإن قيل: إن البيت الشاهد روى بغير ما رواه البصريون والكوفيون وعليه فلا شاهد للفريقين في ذلك البيت.

يجاب عن ذلك: بأنه قد ورد في القرآن الكريم بحذف (أن) ورفع الفعل أو نصبه فمن شواهد الرفع قوله تعالى: " أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ۙ " (١)، وقوله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ۙ (٢).

ومن شواهد حذف أن ونصب الفعل قراءة من قرأ: قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ۙ (٣)، وقوله تعالى: بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ ۙ (٤)، وقوله تعالى: وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ۙ (٥)، وقوله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ۙ (٦)، وقوله تعالى: وَلَا تَمُنَّ بِتَنَكُّرٍ ۙ (٧) .

١ (سورة الزمر الآية ٦٤ .

٢ (سورة الروم الآية ٢٤ .

٣ (سورة الزمر الآية ٦٤ ، والقراءة للحسن انظر هذه القراءة بنصب أعبد وتوجيهها في البحر المحيط ٤٢١/٧ .

٤ (سورة الأنبياء الآية ١٨ .

٥ (سورة البقرة الآية ٣٠ ، وقراءة نصب (ويسفك) لابن هرمز كما في البحر المحيط ٢٩٠/١ ، ونسبها السيوطي للأعرج . ينظر : الهمع ٤٠٥/٢ .

٦ (سورة الروم الآية ٢٤ .

٧ (سورة المدثر الآية ٦ ، وهي قراءة الأعمش كما في المحتسب ٣٣٧/٢ .

وبورود هذه القراءات بنصب الفعل المضارع ذهب الشيخ/ محمد الخضر حسين إلى القياس عليها قائلاً: "فمن الحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضى بالاحتجاج به في كل حال. ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذ مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها. ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن (أن) المصدرية لا يجوز حذفها، وأن نحو: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) يحفظ ولا يقاس عليه. وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا ﴿١﴾. ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجرى حذف (أن) المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه" (٢).

تخفيف (أن) وحذف اسمها، ومجئ خبرها جملة اسمية مجردة من

الفاصل

جمهور النحاة على إبقاء عمل (أن) إذا خفت واشتروطوا في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً .

وإنما أجازوا في (أن) الإضمار من قبل أن اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه ، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان :
أحدهما : اتصال العامل بالمعمول ، والآخر : اتصال الصلة بالموصول .
ألا ترى أن ما بعد المفتوحة صلة لها ؟ فلما قوى مع الفتح اتصال (أن) بما بعدها لم يكن لها بُدٌّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه ، ولما ضعف اتصال

١ (سورة الروم الآية ٢٤ .

٢ (القياس في اللغة تأليف محمد الخضر حسين ص ٢٩ - ٣٠ .

المكسورة بما بعدها جـاز إذا خفت أن تفارق العمل وتخلص حرف ابتداء...^(١).

وجه ثان : أنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولاً في موضع الابتداء ، فيجعل ما يليها مبتدأ ، وتلغى هي كـ(إن) إذا كسرتها وخفت ، لأن المكسورة تدخل على المبتدأ ، وتؤكدده ومعنى الجملة باق ، فإذا أُلغيت ولم تعمل فيما بعدها ، فالمبتدأ واقع موقعه ، وليس كذلك المفتوحة؛ لأنها وإن كانت تدخل على المبتدأ إلا أنها تحيل معنى الجملة إلى الأفراد، وتكون مبنية على ما قبلها ، فلو أُلغيت لوقع بعدها الجملة ، وليس ذلك من مواضع الجمل^(٢) .

"ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوى إلا جملة اسمية أو فعلية"^(٣) .

"فإن وأليها اسم لم تحتج إلى العوض؛ لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها، وذلك نحو قوله : فِي فِتْيَةِ كَسْبِ الْهِنْدِ... إلخ، والمراد : أنه هالك، فالهاء مضمرة مرادة، وهالك مرفوع لأنه خبر مقدم، والتقدير : كل من يحفى ويتنعل هالك"^(٤).

قال الأعشى:

فِي فِتْيَةِ كَسْبِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَنَعَلُ^(٥)

١ (المحتسب ١٠٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٣/٨ .

٢ (شرح المفصل ٧٣/٨ .

٣ (شرح التسهيل ٤١/٢ .

٤ (شرح المفصل ٧٤/٨ .

٥ (البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ - ١٦٤ -

٤٥٤ ، والأصول ٢٣٩/١ ، ١٥٦/٣ ، والإنصاف ١٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٤١/٢ - ٤٢ ،

وتخليص الشواهد ٢٩٩ .

ويروى :

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلَ (١)
رواية : أَن هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ.

استشهد بها النحاة على تخفيف (أن) المشددة وحذف اسمها وهو ضمير الشأن ، ثم مجئ الخبر جملة اسمية مجردة من الفاصل (٢).
ورواية : أَن لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلَ.

قال عنها ابن هشام : "والنحويون : سيويوه وغيره أوردوا البيت : أن هالك ، والذي ثبت في ديوان الأعشى في عجز البيت : أَن لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلَ . وهو شاهد على مسألة الفعل الجامد " (٣) .

وقال البغدادي : "قال السيرافي : وفي كتاب أبي بكر مبرمان : هذا المصراع معمول ، أي مصنوع ، والثابت المروى : أَن لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلَ .

قال : والشاهد في كلتا الروايتين واحد ؛ لأنه في إضمار الهاء في (أن) وتقديره : أنه هالك ، وأنه ليس يدفع " (٤) .

"وإذا وليها الفعل لم يجمعوا عليها مع النقص الذي دخلها بحذف إحدى نونها وحذف اسمها ، أن يليها مالا يجوز أن يليها وهي مثقلة ، فكان الأحسن عندهم الفصل بينها وبينه بأحد أربعة أحرف : السين ، وسوف ، ولا ، وقد (٥) ،

١) انظر هذه الرواية في تخلص الشواهد ٢٩٩ ، والخزانة ٣٩١/٨ .

٢) ينظر: الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ - ١٦٤ - ٤٥٤ ، والأصول ٢٣٩/١ ، والمقتضب ٩/٣ ، والإنصاف ١٩٩/١ وشرح المفصل ٧٤/٨ وشرح التسهيل ٤١/٢ - ٤٢ وشرح الكافية ٢٣٣/٢ - ٣٥٩ ، والهمع ٥١٥/١ .

٣) تخلص الشواهد ص ٢٩٩ (بتصرف) .

٤) الخزانة ٣٩١/٨ .

وقد^(١)، نقول: علمتُ أَنْ سَتَقُومُ ، وَأَنْ سَوْفَ تَقُومُ ، وَأَنْ لَا تَقُومُ ، وَأَنْ قَدْ تَقُومُ ، وفي التنزيل : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴿٢﴾ ، وفيه: "أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا"^(٣) .

وبين ذلك سببويه بقوله: "واعلم أَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ . وَلَا قَدْ عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ حَتَّى تَقُولَ : سَيَفْعَلُ أَوْ قَدْ فَعَلَ ، أَوْ تَتَفَى فَتُدْخِلَ (لَا) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ عَوْضًا مِمَّا حَذَفُوا مِنْ أَنَّهُ ، فَكَرَهُوا أَنْ يَدْعُوا (السَّيِّئِ) أَوْ (قَدْ) إِذْ قَدَرُوا عَلَى أَنْ تَكُونَ عَوْضًا ، وَلَا تَنْقُضُ مَا يُرِيدُونَ لَوْ لَمْ يُدْخِلُوا (قَدْ) وَلَا (السَّيِّئِ)"^(٤) .

"وربما ولى (أن) المخففة الفعل بغير فصل، كقوله تعالى: چ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٥﴾ ، وإنما حسن أن يليها ليس لضعف (ليس) في الفعلية ، وذلك لعدم تصرفها"^(٦) .

وعليه تحمل الرواية الأخرى للبيت الشاهد . ويشبه الفعل الجامد في عدم وجود فاصل الفعل الطلبى الدال على الدعاء .

-
- ١ (أضاف ابن مالك وغيره الفصل بـ(لو) مثل قوله تعالى في سورة سبأ الآية ١٤ : "فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ" . ينظر : شرح التسهيل ٤٤/٢ ، وانظر قوله في الألفية ص ٢٢ .
- ٢ (سورة المزمل الآية ٢٠ .
- ٣ (سورة طه الآية ٨٩ .
- ٤ (الكتاب ١٦٧/٣ .
- ٥ (سورة النجم الآية ٣٩ .
- ٦ (أمالي ابن الشجرى ١٥٦/٣ .

قال سيبويه: "وأما قولهم: أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَازُوهُ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَلَا يَصِلُونَ إِلَى قَدِّ هَاهُنَا وَلَا إِلَى السَّيْنِ . وكذلك لو قلت: أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللهُ لَكَ جاز لأنه دُعَاءٌ ، وَلَا تَصِلُ هُنَا إِلَى السَّيْنِ" (١) .

ومثله قوله تعالى (٤): **وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ** ﴿٢﴾ ؛ فيمن قرأ (أن) بالتخفيف و غضب بفتحتين بينهما كسرة .

فخلاصة القول : أن (أن) المفتوحة إذا خفت بقيت على إعمالها ويجب في اسمها أن يكون مضمراً محذوفاً ويجب في خبرها أن يكون جملة ، ثم إن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل وفي غيرهن يجب الفصل ويندر تركه (٣).

التعقيب :-

البيت الشاهد بروايته الأخرى صالح للاستشهاد به أيضاً على مسألة تخفيف (أن)، ومن ثم قال "السيرافي : والشاهد في كلتا الروايتين واحد ، لأنه في إضمار الهاء في أن وتقديره : أنه هالك ، وأنه ليس يدفع" (٤) .

غير أن البيت بروايته الأولى شاهد على تخفيف (أن) وجملة الخبر اسمية. وبروايته الأخرى شاهد على تخفيف (أن) وجملة الخبر فعلية فعلها جامد .

ولا فاصل في الجملتين على ما قرره النحاة .

١ (الكتاب ٣/ ١٦٧ - ١٦٨ .

٢ (سورة النور الآية ٩ ، والقراءة لنافع. ينظر : الإتحاف ص٤٠٩ . وفي الحجة لأبي زرعة ص٤٩٦: "قرأ نافع (أن) خفيفة، و غَضِبَ بِكسر الضاد وفتح الباء- (الله) فاعل رُفِعَ، غَضِبَ فعل ماضٍ، واسم الله رُفِعَ بفعله.

٣ (راجع: أوضح المسالك ١/ ٣٣٢ - ٣٣٣ .

٤ (الخزانة ٨/ ٣٩١ .

أجاب الأستاذ الدكتور/ عبدالخالق عظيمه قائلاً: "دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهداً على وقوع الجملة الاسمية بعد (أَنَّ) المخففة ليست بمقبولة إذ وقوع الجملة الاسمية بعد (أَنَّ) المخففة جاء فى قوله تعالى: "وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ" (١)، وفى قوله: " وَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ" (٢)، وفى آيات أخرى" (٣).

فلا حاجة للنحاة إذاً فى تغيير البيت من أجل أن يستشهدوا على ما قعدوه، فالقاعدة ثابتة ويَحْتَجُّ لها بغيره، وكفى بالآيات القرآنية وقراءاتها شاهداً! إلا أن الأمر يضعفه أن الشاهد جاء جملة وخبر (أن) فيه مصدرة بالخبر، والآيات القرآنية مصدرة بالمبتدأ .

مجئ (الباء) بمعنى (من)

الباء حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر. وهى ضربان : زائدة، وغير زائدة" (٤).

فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها معانى عدة (٥)، وقد اقتصر سيبويه على معنى واحد هو الإلصاق، فقال: "وباء الجر إنما هى للإلصاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، وضربتُه بالسوط. ألزقتَ ضربك إِيَّاهُ بالسَّوْطِ. فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله" (٦).

١ (سورة يونس الآية ١٠ .

٢ (سورة التوبة من الآية ١١٨ .

٣ (المقتضب (هامش) ١٠/٣ . وراجع العديد من الآيات فى دراسات لأسلوب القرآن الكريم مبحث (أن) .

٤ (الجنى الدانى ٣٦ .

٥ (راجع: الجنى الدانى ٣٦ : ٤٥، والمغنى ١١٠ : ١١٥ .

٦ (الكتاب ٢١٧/٤ .

قال أبو ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْجٌ^(١)

ورواه أبو بكر القارئ:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ
عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَيْجٌ^(٢)

وأشار السيوطي إلى هذه الرواية فقال: "وقد روى بلفظ:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ
عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَيْجٌ^(٣)

وقال البغدادي بعد ذكره لرواية النحاة (شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ...) "وهذا على ما في كتب المؤلفين، وأما الثابت في شعر أبي ذؤيب من رواية أبي بكر القارئ وغيره:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ...^(٤)

رواية: شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ البيت.

استشهد بها الهروي وابن الشجري وابن مالك وابن الناظم وأبوحيان والمرادي وابن هشام وابن عقيل والسيوطي والأشموني وغيرهم على ورود الباء بمعنى (من) التبعية^(٥).

١ (البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الخصائص ٨٧/٢، وسر صناعة الإعراب ١٢٨-٣٦٠، والمحتسب ١١٤/٢، وشرح شواهد المغنى ٣١٨/١، والخزانة ٩٧/٧ - ٩٩، وشرح أبيات المغنى ٣٠٩/١، والدرر ٨٤/٢ .

٢ (ينظر: ديوان الهذليين ٥١/١، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨/١. وتَنَصَّبَتْ: أى ارتفعت. حَبَشِيَّاتٍ: سحائب سود.

٣ (شرح شواهد المغنى ٣١٩/١ .

٤ (الخزانة ٩٩/٧ - ١٠٠ .

٥ (ينظر: الأزهية ٢٨٤، وأمالى ابن الشجري ٦١٤/٢، وشرح التسهيل ١٥٣/٣، والارتشاف ٤٤٧/٢، والجنى الدانى ٤٣، والمغنى ١١٤، وشرح ابن عقيل ٢٢/٣، والهمع ٤١٨/٢، وشرح الأشموني ٣٢١/٢.

واستشهد بها الفراء وابن جنى على زيادة (الباء) فى شربين^(١).
واستشهد بها الملقى على احتمال أن تكون (الباء) فى شربين بماء البحر
زائدة ، وأن تكون غير زائدة ، وهى الظرفية ، أو التى للإلصاق التى فيها
معنى التبويض^(٢) .

رواية : تَرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ البيت.

قال عنها السيوطى، والبغدادى: " فلا شاهد فيه على واحد من الأمرين"^(٣) .

التحليل :

من المعانى التى ذكرها النحاة للباء أن تكون للتبويض أو كما عبر عنها
بعض النحاة بموافقة (من) التبويضية ، وفى هذا المعنى خلاف .
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ^(٤) أى: منها ،
وقول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضْرٍ لَهُنَّ نَيْجُ

وبقول الآخر :

فَلْتَمَّتْ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شَرِبَ النَّزِيفِ بِيرِدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ ^(٥)

١ (معانى القرآن ٣/٢١٥، والمحتسب ٢/١١٤ .

٢ (رصف المباني ص ٢٢٨ .

٣ (ينظر : شرح شواهد المغنى ١/٣٢٠، والخزانة ٧/١٠٠، ويقصد بالأمرين : شربين
بماء البحر ، ومتى لجاج .

٤ (سورة الإنسان الآية ٦ .

٥ (البيت من الكامل وهو مختلف فى نسبه. فلعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٨٨،
والأغانى ١/١٨٤، ولجميل بثينة فى ملحق ديوانه ٢٣٥، ولجميل أو لعمر أو لعبيد فى
المقاصد النحوية ٣/٢٧٩، وشرح شواهد المغنى ١/٣٢٠ .

وجعل قوم من ذلك الباء فى قوله تعالى: **وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ** ﴿١﴾، وجعلها قوم زائدة" (٢).

وقال ابن هشام: "والظاهر أن الباء فيهن للإصاق ، وقيل : هى فى آية الوضوء للاستعانة ، وإن فى الكلام حذفاً وقلباً، فإن (مَسَحَ) يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء ، فالأصل : امسحوا رؤوسكم بالماء... " (٣) .
وإذا كان قوم أنبتوا مجئ (الباء) للتبعيض فقد أنكره بعض آخر .

فالفراء فى تفسيره قال: "وقوله عز وجل: **يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴿٤﴾، ويشربها. سواء فى المعنى ، وكأن يشرب بها: يروى بها، وينقع. وأما يشربونها فبين ، وقد أنشدنى بعضهم : **شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ** ، ومثله : إنه ليتكلم بكلام حسن ، ويتكلم كلاماً حسناً " (٥).

وابن جنى قال: "واعلم أنهم قد سموا هذه الباء فى نحو قولهم: مررت بزيد، وظفرت بيكر، وغير ذلك مما تصل فيه الأسماء بالأفعال مرة حرف إصاق ، ومرة حرف استعانة ، ومرة حرف إضافة ، وكل هذا صحيح من قولهم... فأما ما يحكيه أصحاب الشافعى - رحمه الله - عنه من أن (الباء) للتبعيض فشئ لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به نبت" (٦) .

١ (سورة المائدة الآية ٦ .

٢ (الجنى الدانى ٤٣ - ٤٤ .

٣ (المغنى ١١٤ .

٤ (سورة الإنسان الآية ٦ .

٥ (معانى القرآن للفراء ٢١٥/٣ .

٦ (سر صناعة الإعراب ١/١١٨، وينظر : الجنى الدانى ص ٤٤-٤٥، والدرر ٨٤/٢ .

ومن ثم قال معلقاً على البيت الشاهد: "الباء فيه زائدة ، إنما معناه : شربن ماءَ البحرِ ، هذا هو الظاهر من الحال ، والعدول عنه تعسف" (١) .

وقال في المحتسب: "الباء زائدة أى شربن ماء البحر ، وإن كان قد قيل: إن (الباء) هنا بمعنى (فى)، أى : فى لجج البحر، والمفعول محذوف ، معناه شربن الماء فى جملة ماء البحر. وفى هذا التأويل ضرب من الإطالة والبعث" (٢) .

وابن عصفور قد أبطل هذا المعنى (٣) .

وقد تأولوا ما استدل به ثبوت ذلك على التضمين ، قال ابن مالك: "والأجود فى هذا أن يُضْمَنَ شَرِبْنَ معنى رَوَيْنَ ويعامل معاملته ، كما ضمن يحمى معنى يوقد فعومل معاملته فى: فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتَبُونَ ﴿٤﴾ ، لأن المستعمل أحميت الشئ فى النار وأوقدت عليه" (٥) .

وجعل الزمخشري (الباء) فى آية: "يَشْرَبُ بِهَا" ، كـ(الْبَاءِ) فى : شربت الماء بالعدل .

والمعنى : يشرب بها عباد الله الخمر" (٦) .

فالحاصل فى هذه (الباء) كما قال البغدادي : "أربعة أقوال : أحدها أنها للتعدية. ثانيها: أنها للتبعيض بمعنى (من). ثالثها : أنها بمعنى (فى). رابعها : أنها زائدة" (١) .

١ (المرجع السابق ١/١٢٨ .

٢ (المحتسب (بتصرف) ٢/١١٤ .

٣ (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٣-٤٩٦ .

٤ (سورة التوبة الآية ٣٥ .

٥ (شرح التسهيل ٣/١٥٣ .

٦ (ينظر : الجنى الدانى ص٤٤ ، والمغنى ص١١٥ .

التعقيب :-

إنابة بعض الحروف عن بعض امر جوزه بعض النحويين ، وعليه شواهد من السماع لا حصر لها ، ومن الحروف التي ينوب بعضها عن بعض حروف الجر يأتي بعضها ويفيد معنى بعض ؛ فما المانع أن تحمل (الباء) معنى (من) ، طالما أن (من) تأتي بمعنى (الباء) ، وتكون مكان (الباء) قال الله تعالى: **﴿ چ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾** (٢) أي : بأمر الله، وقال: **﴿ چ يُلْقَى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾** (٣) ، أي : بأمره، وقال: **﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ فَ كُلُّ أَمْرٍ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّعَ الْفَجْرِ ﴾** (٤) أي : بكل أمر سلام" (٥).

ويكفي في التقعيد النحوي آية من كتاب الله تعالى ، ولا تتوقف القاعدة على البيت الشعري الذي ورد عن أبي ذؤيب الهذلي فهو مردود برواية أبو بكر القارئ ، وأوردها السيوطي كما اتضح من الشرح والتحليل (٦) .

جواز بناء الظرف وإعرابه إذا أضيف للجملة الاسمية

الظروف المبهمة إذا كانت مضافة إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها معرب، قد اختلف النحويون في حكمها من حيث الإعراب والبناء إلى مذهبين :-
 أولاً : مذهب البصريين : وجوب الإعراب. قال ابن عقيل: "ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع ، أو

١ (الخزانة ٩٩/٤ .

٢ (سورة الرعد الآية ١١ .

٣ (سورة غافر الآية ١٥ .

٤ (سورة القدر الآيتان ٤ - ٥ .

٥ (الأزهية ص ٢٨٢ .

٦ (مر الحديث عن البيت بالتفصيل ص ٦٠ ، ٦١ .

إلى جملة اسمية ، إلا الإعراب ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بـ"ماضٍ"^(١).

وعلى البصريون وجوب الإعراب: "بأن سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب." فلا يوجد تناسب يجيز البناء^(٢).

ثانيا : مذهب الكوفيين : جواز الإعراب والبناء لكن الإعراب أرجح.

قال الفراء : "اجتمع القراء على نصب: يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا"^(٣) والرفع جائز لو قرأ به^(٤).

زعم الكسائي: أن العرب تُوثر الرفع. إذا أضافوا اليوم إلى (يَفْعَلُ، وَتَفَعَّلَ، وَأَفْعَلُ، وَنَفَعَلَ) يقولون: هذا يومٌ نَفَعَلُ ذاك ، وأفعلُ ذاك ونفعلُ ذلك. فإذا قالوا: هذا يومٌ فَعَلْتُ ، فأضافوا يوم إلى فعلتُ أو إلى فعلتَ أو إلى إذ آثروا النصب ، وأنشدوا : عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ البيت.

قال النابغة الذبياني:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(٥)

١ (شرح ابن عقيل ٦/٢ .

٢ (حاشية الخضرى ١١/٢ .

٣ (سورة الانفطار الآية ١٩ .

٤ (قرأ بالرفع ابن أبى إسحاق، وعيسى، وابن كثير، وأبو عمرو. ينظر : البحر المحيط المحيط ٤٣٧/٨ .

٥ (البيت من الطويل وهو للنابغة فى ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، وشرح كتاب سيبويه سيبويه للسيرافى ١٠٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩/٢ ، والارتشاف ٥٢٠/٢ ، ورصف المباني ٤١٢ ، وأوضح المسالك ١١٩/٣ ، والمغنى ٤٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٣ ، والهمع ٢٣٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢ .

يروى (حين) بالبناء على الفتح ، وبالجر على الإعراب.
 رواية : عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا البيت. ببناء(حين)
 على الفتح .
 استشهد بها النحاة على جواز بناء (حين) واكتسابها البناء من إضافتها إلى
 جملة (عاتبت)^(١).
 رواية : عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا.....البيت. بجر (حين)
 على إعرابها .
 استشهد بها النحاة^(٢) على جواز إعراب (حين) لعدم لزومها للإضافة
 إلى الجملة .
 ويجوز في الياء والتاء ما يجوز في فعلت والأكثر ما فسّر الكسائي .
 ويفهم من ذلك : أنه إذا كان الإعراب أرجح فيجوز أيضاً البناء لكنه
 مرّجوح.
 ومال إلى مذهب الكوفيين الأخفش، والفارسي^(٣)، وتبعهما ابن مالك
 بقوله في الخلاصة:

وروى أبو عبيدة ألما أصح بالهمزة بدل التاء ينظر : الخزانة ٥٥٢/٦ ، وهي رواية ابن
 مالك في شرح التسهيل ٢٥٥/٣.
 (١) سيبويه وابن السجري وابن مالك والرضي وغيرهم. انظر ما سبق من مراجع في
 هامش رقم (١).
 (٢) ينظر : الكتاب ٣٣٠/٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٨/١ ، وشرح المفصل
 ٣٦/٣ ، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وشرح جمل الزجاجة ١٠٦/١ ،
 ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ ، وشرح ابن الناظم ٢٨١ - ٤٦٧ ،
 والارتشاف ٥٢٠/٢ ، وأوضح المسالك ١١٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ٧٨ ، والمغنى ٤٨٨ ،
 وشرح ابن عقيل ٥٩/٣ ، والهمع ٢٣٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢ .
 (٣) المرجع السابق ٤٢/٢ ، وينظر : الأشموني ٢٥٧/٢ .

"وَقَبْلَ فِعْلِ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبٌ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَ"^(١).

والراجح ما أثبتته الكوفيون ؛ لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً ؛ فمن الدلائل النقلية قراءة نافع: " هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"^(٢) بنصب اليوم ، مع أن المشار إليه هو اليوم لاتفاق ستة [من القراء السبعة غير نافع] على الرفع ؛ فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم ؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف ، وكان يجب أن يكون التقدير مابيناً للتقدير في القراءة الأخرى، مع أن الوقت واحد والمعنى واحد إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم ، فلا بد من كونها ما يقتضى اتحاد المعنى دون تعدده"^(٣).

واستدل ابن مالك بأمثلة أخرى على جواز البناء منها قوله: "وكفتحة (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ) وفتحة (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ)^(٤) في قراءة غير ابن كثير، وأبى عمرو. ومسمى (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ) في قراءتهما هو يوم الدين فلا يكون غيره في قراءة غيرهما. فيلزم من ذلك كون الفتحة بنائية وكون ما هي فيه مرفوع المحل"^(٥).

١ (ألفية ابن مالك ص ٣٧ .

٢ (سورة المائدة الآية ١١٩ . والقراءة بالنصب لنافع ووافقه ابن محيصن، والباقون بالرفع، ينظر : الإتحاف ص ٢٥٨ .

٣ (ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٥٥ .

٤ (سورة الانفطار الآية ١٩ .

٥ (ينظر : شرح التسهيل ٣/٢٥٥ .

واعترض الرضى على الاستدلال بآية: (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ) فقال: " لا حجة لهم فيها لاحتمال يوم نصب على الظرفية خبراً لهذا مشاراً به للمذكور فيه لا لليوم " (١).

وأورد على الرضى "أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها" (٢).

لذلك قال خالد الأزهرى: "والتوفيق بين القراءتين أليق" (٣).

التعقيب :-

ما ذهب إليه الكوفيون هو الأولى والأرجح ؛ فقد قرئت آية : (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ - يَوْمَ لَا تَمْلِكُ) بالإعراب والبناء، ورويت أبيات شعرية كالبيت الذى معنا بالإعراب والبناء ، فصحة السماع يؤيد رأى الكوفيين ، وهذا ما نص عليه ابن هشام (٤).

ورود (أو) بمعنى الواو

قال جرير:

جَاءَ الْخُلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ (٥)

ويروى :

نَالَ الْخُلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

١ (شرح الكافية ١٠٧/٢ (بتصرف).

٢ (حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١١/٢.

٣ (التصريح ٤٢/٢.

٤ (المغنى ٤٨٨.

٥ (البيت من البسيط لجرير فى ديوانه ٤١٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٧٤/٣ ، والمغنى ٧٤ ،

٧٤ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ ، والخزانة ٦٩/١١ ، وأوضح المسالك ١١١/٢ ،

وشرح ابن عقيل ٢٣٣/٣ ، والهمع ٢٠/٣ .

وهي رواية الديوان^(١) . قال ابن هشام : "والذى رأيتُه في ديوان جرير: إذ كانت"^(٢).

رواية : جَاءَ الْخَلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا البيت.

استشهد بها الهروي وابن الشجري وابن مالك وابن الناظم والمرادى وابن هشام وابن عقيل والسيوطى على مجئ (أَوْ) بمعنى (الوَأَوْ) كما هو مذهب الكوفيين^(٣).

كما استشهد بها جمهرة من النحاة كابن الأنبارى وابن يعيش وابن عصفور والرضى على كون الاسم المرفوع مبتدأ حذف خبره^(٤).

واستشهد بها ابن هشام مرة على جواز العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل مجئ الخبر على مذهب الكسائى والفراء^(٥)، ومرة على كون الاسم المرفوع مبتدأ حذف خبره^(٦).

رواية : فَاتَى وَقَيَّارًا بِهَا لَعْرِبٌ.

١ (ينظر : ديوان جرير ٤١٦/١ .

٢ (المغنى ٧٤، وانظر هذه الرواية في : شرح شواهد المعنى ١٩٧/١ - ١٩٨، والهمع ٢٠٦/٢، وشرح أبيات المغنى ٢٧/٢ - ٢٩، والدرر ٤٣٩/٢ .

٣ (ينظر: أمالى ابن الشجري ٧٤/٣، والأزهية ١١٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٧٩، والجنى الدانى ٢٣، والمغنى ٧٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٣/٣، والهمع ٢٠٥/٣ .

٤ (ينظر: الإنصاف ٤٧٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/١، والارتشاف ١٩٩١/٤، والمغنى ٤٠٦/١ .

٥ (ينظر : المغنى ٧٤، وفي شرح شواهد المعنى ١٩٧/١ - ١٩٨، وشرح أبيات المغنى ٢٧/٢ - ٢٩ .

٦ (شرح الأشموني ٥٨/٢ .

استشهد بها سيبويه على الحذف من الأول اجتزاءً بالآخر لأن الخبر عنهما واحد^(٦).

رواية : نَالَ الْخَلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا البيت . لاشاهد فيها.

التحليل : اختلفت كلمة النحويين حول ورود (أو) بمعنى (الواو) على قولين : القول الأول : أن (أو) قد ترد بمعنى الواو ، وقد ذهب إلى ذلك سيبويه في قوله : " ونقول : (خذه بما عز أو هان) ؛ كأنه قال : خذه بهذا أو بهذا ، أي : لا يفوتك على كل حال ، ومن العرب من يقول : خذه بما عز و هان ، أي خذه بالعزيز والهين ، وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها"^(١) . فهذا نص صريح على جواز مجيء أو بمعنى الواو .
وقد نسب القول بذلك إلى الكوفيين^(٢) ، وقطرب^(٣) ، والأخفش^(٤) ، والجرمي^(٥) .

وبالرجوع إلى كتابه معاني القرآن للأخفش فوجدته لم يقل ذلك ، وإنما نسب هذا القول إلى بعض الفقهاء موردًا أدلتهم ، ثم قال : "وأرى الذين قالوا: إنما أو بمنزلة الواو إنما قالوها ؛ لأنهم رأوها في معناها"^(٦) ، وهو مذهب

(١) الكتاب ١٨٤/٣ - ١٨٥ .

(٢) يراجع : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني ٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٣ - ٧٥ ، والإنصاف ٢/٤٧٨ - ٤٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠ ، والارتشاف ٤/١٩٩١ ، والجنى الداني ٢٣٠ ، والمغني ١/٤٠٦ .

(٣) يراجع : الخصائص ٢/٤٦٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٤/١٩٩١ ، والجنى الداني ٢٣٠ ، والمغني ١/٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٣/١٥٨ .

(٥) يراجع : الارتشاف ٤/١٩٩١ ، والجنى الداني ٢٣٠ ، والمغني ١/٤٠٦ .

(٦) معاني القرآن ١/٣٤ .

أبي عبيد معمر بن المثنى^(١)، والفارسي^(٢)، وابن الأثير^(٣)، والعكبري^(٤)، والشلوبين^(٥)، وابن مالك^(٦)، والأزهري^(٧)، وغيرهم^(٨).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأن (أو) جاءت بمعنى (الواو) فيما سمع شعراً أو نثراً. أما النثر فكثير منه : أولاً : ما استدلوا به من القرآن الكريم : قوله تعالى : وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ كَافَّةٍ^(٩) ؛ أي : ويزيدون^(١٠)، وقوله تعالى : أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ^(١١)؛ أي : وببوت^(١٢)، وقوله تعالى : عُدْرًا أَوْ نُذْرًا^(١٣)؛ أي : ونذراً^(١٤)، وقوله

- ١) ينظر : مجاز القرآن له ١٤٨/٢، ١٧٥، ٢٨٠.
- ٢) ينظر : البصريات ٧٢٥.
- ٣) يراجع : الشافي ١٣٠/٣، والبدیع ٣٦١/١.
- ٤) ينظر : المتبع ٤٢٥/٢ - ٤٢٦.
- ٥) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢٧٨/١.
- ٦) يراجع : شرح التسهيل له ٣٦٤/٣ - ٣٦٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، ١٢٢٣.
- ٧) يراجع : تهذيب اللغة له ٦٥٧/١٥ - ٦٥٨، والارتشاف ١٩٩١/٤، والمساعد ٢٤٩/٢.
- ٨) منهم الرضي في شرح الكافية له ١٦٥/٦ - ١٦٦، والمالقي في الأزهية ١١٣/١١٣ : ١١٧، والبعلي في الفاخر ٨٢٣/٢، والزرکشي في البرهان ٢١٠/٤، والزيبي في انتلاف النصره ١٤٩.
- ٩) الصافات ١٤٧.
- ١٠) يراجع : معاني القرآن للأخفش ٣٤/١، ومجالس ثعلب ١١٢/١، والخصائص ٢٦٣/٢، والإنصاف ٤٧٨/٢.
- ١١) النور ٦١.
- ١٢) الأزهية / ١١٣.
- ١٣) المرسلات من الآية ٦.
- ١٤) يراجع : أمالي ابن الشجري ٧٣/٣، والأزهية / ١١٣.

تعالى لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴿١﴾؛ أي: ويخشى^(٢)، وقوله تعالى چ قَالُوا قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلُوتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا ﴿٣﴾؛ فالمعنى: قالت اليهود كونوا هودًا ، ، وقالت النصارى : كونوا نصارى^(٤) ، فـ(أو) هنا بمعنى الواو^(٥) ، وقول وقول الشاعر :

جاءَ الخِلافةَ أو كانتَ له قدرًا * كما أتى ربّه موسى على قدر^(٦)

أراد : وكانت ، فأوقع (أو) مكان (الواو) ؛ لأمن اللبس^(٧) .

المذهب الثاني : أنها لا ترد بمعنى الواو ؛ ونسب هذا إلى البصريين تارة^(٨) ، وإلى سيبويه والخليل تارة أخرى^(٩) ، وقال به الزجاج^(١٠)

(١) طه من الآية ٤٤ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٧٣/٣ ، والأزهية / ١١٣ .

(٣) البقرة / ١٣٥ .

(٤) ينظر : المتبع ٢٢٦/٢ .

(٥) يراجع : الفاخر ٨٢٢/٢ ، وجواهر الأدب / ٢١٥ .

(٦) البيت في البسيط لجرير في ديوانه ٣٣٣ برواية (نال) موضع (جاء) ، وروي بهذه الرواية في أمالي ابن الشجري ٧٤/٣ ، والأزهية ١١٤ وجاء بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٦٢٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٧٩ ، ورواه ابن هشام في المغني ٤٠٧/١ برواية (إن) موضع (أو) ؛ وعليها فلا شاهد .

الشاهد : في قوله (أو كانت له قدرًا) حيث جاءت أو بمعنى الواو .

(٧) يراجع : شرح عمدة الحافظ ٦٢٧/٢ ، والأزهية ١١٤ ، والجنى الداني ٢٣٠ .

(٨) يراجع : الإنصاف ٤٧٨/٢ وما يليها ، والفاخر ٨٢٢/٢ ، وجواهر الأدب ٢١٦ .

(٩) نسبه النحاس إليهما كما حكاه ابن عقيل . يراجع : المساعد ٢ / ٤٥٩ .

(١٠) يراجع : معاني القرآن له ٤ / ٣١٤ .

، والنحاس^(١)، وابن جني^(٢)، وابن برهان^(٣)، وأبو البركات الأنباري^(٤)، وابن
وابن خروف^(٥)، وابن الخباز^(٦)، وابن عصفور^(٧).

قال الزجاج : " وقال قوم : (أو) بمعنى (الواو) ، و(أو) لا تكون بمعنى
الواو ؛ لأن الواو معناها الاجتماع ، وليس منها دليل على أن أحد الشئيين قبل
الآخر ، و(أو) أفراد أحد الشئيين أو الأشياء " ^(٨).

التعقيب : والراجح هو الرأي الأول القائل بجواز مجيء (أو) بمعنى
(الواو) ؛ وذلك لأمر ثلاثة هي : الأول : أنه مؤيد بفصيح الكلام من القرآن
والحديث والشعر ، فلا مانع من ذلك طالما أمن اللبس لدلالة القران^(٩) .
الثاني : أن (أو) تفسر بالواو في قراءة " عذراً ونذراً " ^(١٠)، وقراءة

(١) ينظر : إعراب القرآن له ١ / ٤٩٥ ، و ٣ / ٤٤٣ .

(٢) يراجع : الخصائص ٢ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٣) ينظر : شرح اللمع له ١ / ٢٤٧ .

(٤) يراجع : الإنصاف ٢ / ٤٧٨ وما يليها .

(٥) جعل معانيها الشك والإبهام والتخيير والإباحة ، ونص على أن معنى أو لا يخرج عن
عن هذه المعاني . يراجع شرح الجمل له ١ / ٣٢٥ وما يليها .

(٦) ذكر معانيها ولم يذكر أنها تستعمل بمعنى الواو في الغرة المخفية ١ / ٣٨٥ ، ورد
قول الكوفيين في توجيه اللمع ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٧) ينظر : شرح الجمل له ١ / ١٩٠ - ١٩١ .

(٨) معاني القرآن له ٤ / ٣١٤ .

(٩) يراجع : جواهر الأدب / ٢١٦ .

(١٠) هي قراءة إبراهيم التيمي في البحر المحيط ٨ / ٣٩٦ ، والمحزر الوجيز ٥ / ٤١٧ ،
والدر المصون ٦ / ٤٥٤ .

ويزيدون^(١) ، وأن الواو جاءت في موضع (أو) في بعض روايات الحديث نحو رواية (حر وعبد ذكر وأنثى)^(٢) وفي بعض روايات الشعر نحو رواية : ونصفه فقد^(٣) . الثالث : أن المجوزين استدلوا لكلامهم بكم هائل من الشواهد، فتأويلها كلها يحتاج إلى تكلف^(٤) .

جزم المضارع بدون جازم

الفعل المضارع : مرفوع أبداً ... حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه ، فإذا جزم فإنما يكون بحذف حرف العلة نيابة عن السكون ، وذلك إذا كان معتل الآخر .

وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم ، لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر ، والرفع في المعتل محذوف للاستتقال قبل دخول الجازم ، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها^(٥) .

ومن ثم إذا لم يدخل على الفعل المضارع المعتل جازم فهو باق على رفعه بالضمة المقدرة على آخره ، ولا يحذف منه شيئاً .

(١) هي قراءة جعفر الصادق في المحتسب ٢٢٦/٢-٢٢٧، والمحرر الوجيز ٤٨٧/٤، والبحر المحيط ٣٦٠/٧ .

(٢) ينظر : الشافي ١٣٠/٣ .

(٣) ينظر : الخصائص ٤٦٢/٢ ، والإنصاف ٤٨٣/٢ .

(٤) ينظر : الفاخر ٨٢٣/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٢٣٠/٢ .

وقد جاء المضارع مجزوما بدون جازم في أشعار العرب ، فمن ذلك قول أبو خراش الهذلي^(١):

وَلَا أَدْرِي مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَدَاءَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلِّ عَنْ مَا جِدِ مَحْضٌ^(٢)

ويروى : وَلَمْ أَدْرِي مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَدَاءَهُ البيت .

وهي رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، وأبي تمام، والشريف المرتضى، وأبو عبيد البكري^(٣) .

فرواية : وَلَا أَدْرِي مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَدَاءَهُ البيت .

استشهد بها ابن الأنباري والرضي على حذف حرف العلة ، والاكتفاء بالحركة التي قبلها لأنها تدل عليها ، وفيه جزم بدون جازم^(٤) .

رواية : وَلَمْ أَدْرِي مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَدَاءَهُ البيت .

وعلى هذه الرواية يكون الفعل مجزوماً بحذف حرف العلة ولا شاهد

في البيت لما أراده ابن الأنباري والرضي .

١) أبو خراش الهذليّ هو: خُوَيْلِدُ بن مُرَّة ، من بني هذيل، شاعر مخضرم، وفارس فاتك مشهور. أدرك الجاهلية والإسلام. واشتهر بالعدو، فكان يسبق الخيل. أسلم وهو شيخ كبير. وعاش إلى زمن عمر رضي الله عنه وله معه أخبار. نهشته أفعى فقتلته نحو سنة ١٥هـ. ينظر : الإعلام ٣٧٣/٢، وراجع : الشعر والشعراء ٦٦٣/٢ .

٢) البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في شرح شواهد المغنى ٤٢٢/١، والخزانة ٤٠٦/٥، وبلا نسبة في الخصائص ٧٢/١، والإنصاف ٣٩٠/١، ويروى: ولكنه مكان على أنه كما في ديوان الهذليين ١٥٨/٢، ويروى: سوى أنه مكان على أنه كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٧.

٣) ينظر: ديوان الهذليين ١٥٨/٢ ، والخصائص ٧٢/١، والخزانة ٤٠٦/٥ .

٤) ينظر : الإنصاف ٣٩٠/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٢/٢ .

وقد أجاز سيبويه حذف حرف العلة من غير جازم فى فواصل الآى فقال: "وجميع مالا يحذف فى الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف ، يحذف فى الفواصل والقوافى . فالفواصل قول الله عز وجل: **وَأَلَيْلَ إِذَا يَسَّرَ** ^(١) ، و قَالَ **ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ** ^(٢)...." ^(٣).

ويقول السيوطى : " ويجوز فى الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم " ^(٤).

وبناء عليه ؛ فإن قيل: إن البيت الشاهد قد روى على خلاف ما رواه ابن الأنبارى والرضى المستشهدان به ، فقد رواه نحوى آخر هو ابن جنى ، وروايته تتفق مع القاعدة بحذف حرف العلة فى حالة جزمه (ولم أدْرِ).

يجاب : إن صحت رواية ابن جنى ؛ وبذلك يسقط الاستدلال عند ابن الأنبارى والرضى فابن جنى نفسه قد روى بيتاً يتفق مع ما ذهب إليه كل منهما من الجزم بدون جازم اكتفاءً بالحركة دليلاً عليه، وقد استشهد به ابن جنى فى موضعين من خصائصه ^(٥) على حذف الحرف للاكتفاء بالحركة قبله دليلاً عليه ، وهو قول الشاعر:

١ (سورة الفجر الآية ٤ .

٢ (سورة الكهف الآية ٦٤ .

٣ (الكتاب ٤/١٨٤ - ١٨٥ .

٤ (الهمع ١/٢٠٦ .

٥ (ينظر : الخصائص ٣/٩٢ ، ١٣٥ .

كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَآ (١)

وإضافة إلى هذا القول فقد وردت الآيات القرآنية بحذف حرف العلة بدون جازم ، ومن ذلك قوله تعالى: قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ (٢) ، وقوله: وَيَمْحُ اللَّهُ الْأَبْطَلَ وَيُحِثُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ (٣) ، وقوله: يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ (٤) ، وقوله: سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ (٥) .

أما سيبويه الذي أجاز الحذف في الفواصل والقوافي ، إذا جاز له القول بالحذف في قوله تعالى: والليل إذا يسر (٦) ؛ لأنه فاصلة كى تتناسب وقوله تعالى: والفجر (١) وليالٍ عشر (٢) والشفع والوتر (٣) (٧) .

فأين الفاصلة في قوله تعالى: " مَا كُنَّا نَبْغُ " (٨) التي استشهد بها ، وفي الآيات الأخرى ؟ وأي مسوغ يجيز حذف حرف العلة فيها ؟!

-
- ١ (البيت من الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٧/٢-١١٨ ، ٢٦٠/٣ ، والخصائص ٩٢/٣-١٣٥ ، وأمالى ابن السجري ٢/٢٨٩ ، والإنصاف ١/٣٨٧ ، وانظر المعجم المفصل ٣/١٢٥٣ .
 - ٢ (سورة الكهف الآية ٦٤ .
 - ٣ (سورة الشورى الآية ٢٤ .
 - ٤ (سورة القمر الآية ٦ .
 - ٥ (سورة العلق الآية ١٨ .
 - ٦ (سورة الفجر الآية ٤ .
 - ٧ (سورة الفجر الآيات ١ : ٣ .
 - ٨ (سورة الكهف الآية ٦٤ .

قال الفراء: "وقوله: يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ" (١)
كتب بغير الياء وهو فى موضع رفع، فإن أثبت فيه الياء إذا وصلت القراءة
كان صواباً. قد قرأ بذلك القراء (٢) .

ومن ثم قال الأستاذ الدكتور عباس حسن فى النحو الوافى: "ومن
الجائز حذفها لغير جازم، قصداً للتخفيف، أو مراعاة الفواصل ونحوها،
تبعاً لبعض القبائل العربية، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من
الحذف، والنوع الآخر الواجب الذى سببه الجزم (٣) .

وبإثبات الياء وحذفها فى المضارع المرفوع، جاء القرآن الكريم، قال الله
تعالى: يَتَّابَانَا مَا نَبَغِي هَذِهِ بِضَعْنُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا (٤)، وقال تعالى:
قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَارْتَدَّ عَلَيْنَا آثَارُهُمَا قَصَصًا (٥) .

وإضافة إلى ذلك قد جاء القرآن الكريم بإثبات الواو وحذفها، قال
تعالى: يَمَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُؤْتِ (٦)، وقوله تعالى: وَيَمَحُ اللَّهُ
الْبَطْلَ (٧) .

(١) سورة هود الآية ١٠٥ .

(٢) قرأ بإثبات الياء وصلاً نافع، وأبو عمرو، والكسائى، وأبو جعفر، وأثبتها فى الوصل
الوصل والوقف ابن كثير، ويعقوب، وقرأ الباقون بحذف الياء وصلاً ووقفاً. ينظر :
الإتحاف ص ٣٢٦ .

(٣) النحو الوافى ١/١٨٦ .

(٤) سورة يوسف الآية ٦٥ .

(٥) سورة الكهف الآية ٦٤ .

(٦) سورة الرعد الآية ٣٩ .

(٧) سورة الشورى الآية ٢٤ .

التعقيب :-

بعد هذا السرد والتحليل فإن كتاب الله عز وجل ينطق بالحق ،
فالدلالة النحوية لا تتفصل عن الدلالة البيانية بحال من الأحوال ، بل الرسم
القرآني للألفاظ يصدع بالمعاني المترتبة عليه ، وكذا النطق له دلالاته البيانية،
ومن هنا لا يفصل بحال بين العله النحوية والعلة البيانية ؛ لأن كل منهما
يكمل الآخر (١) .

استعمال (مهما) شرطية ، وإفادتها الظرفية الزمانية لفعل الشرط

قال حاتم الطائي:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا (٢)

ويروى :

وَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا (٣)

رواية : وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ البيت .

استشهد بها النحاة على أن (مهما) تأتي للشرط وتفيد مع ذلك الظرفية
الزمانية لفعل الشرط(٤).

رواية : وَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ البيت .

١ (ينظر : الجلال والجمال في رسم الكلمة في القرآن الكريم ص ٤ - ١٠ ، د/ سامح
القليبي ، ط الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

٢ (البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٧٤ ، والجنى الداني ٦١٠ ،
والخزانة ٢٧/٩ ، وشرح شوهد المغنى ٧٤٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٢/٤ ، والدرر
١٨٠/٢ .

٣ (ينظر : هذه الرواية في شرح شواهد المغنى ٧٤٤/٢ .

٤ (ينظر : الجنى الداني ص ٦١٠ ، والمغنى ص ١١١ ، وشرح شوهد المغنى ٧٤٤/٢
١٢/٤ ، وشرح الأشموني ١٢/٤ .

قال عنها السيوطي: " كذا أورده القالي : فلا شاهد فيه" (١) .

ومنه قول المتنخل الهذلي:

إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلَّتَ إِلَيْهِ كَفَاهُ (٢)

فالهاء في كفاه عائدة إلى مهما وكون (مَهْمَا) اسماً هو الأصح (٣) .

التحليل :

(مَهْمَا) من أدوات الشرط تستعمل فيه استعمال (مَا) تقول: مَهْمَا تَفْعَلْ

أَفْعَلْ، مثله قال الله: وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٤﴾

فهى "مثل (مَا) فى تعميم الأشياء وأعمّ منها" (٥) ، "وقد وضعت (مَا) و(مَهْمَا) للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمت معنى الشرط (٦) .

وقد اختلف فى (مَهْمَا)، قال الخليل: "هى (مَا) أدخلت معها (مَا) لغواً،

بمنزلتها مع (مَتَى) إذا قلت: متى ما تأتتى آتتك، وبمنزلتها مع (إِن) إذا

قلت: إن ما تأتتى آتتك، وبمنزلتها مع (أَيُّن) كما قال سبحانه وتعالى: أَيَّنَمَا

تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴿٧﴾ ، وبمنزلتها مع (أَيُّ) إذا قلت: أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ

١ (شرح شوهد المغنى ٢/٧٤٤ .

٢ (البيت من المتقارب للمتنخل الهذلي فى الشعر والشعراء ٢/٦٦٠، والخزانة ٤/١٤٧ .

٣ (ينظر : أوضح المسالك ٤/١٨٦، والتصريح ٢/٢٤٨ .

٤ (سورة الإعراف الآية ١٣٢، وينظر : شرح المفصل ٧/٤٢ .

٥ (شرح التسهيل ٤/٦٨ .

٦ (التصريح ٢/٢٤٨ .

٧ (سورة النساء الآية ٧٨ .

فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿١﴾ ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا:
 مَا مَا، فأبدلوا الهاء من الألف التي الأولى^(٢) . وهذا قول الكوفيين .
 قال أبو بكر الأنباري :قال الفراء : كان الأصل في مهما (مَا) فحذفت
 العرب الألف منها وجعلت الهاء خلفا منها ، ثم وصلت بـ(مَا) فدل على
 المعنى وصار كأنها صلة لماء وهدف الأصل اسم^(٣) .
 ومهما اسم بدليل عود الضمير إليها كما يعود إلى (مَا) قال تعالى^(٤) :
 مَهْمَا تَأْتِنَا مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٤﴾ .
 خلافاً لم زعم أنها تكون حرفاً بمعنى (إن) ذكر ذلك السهيلي، وتبعه ابن
 يسعون^(٥) .

"فالمشهور أنها اسم من أسماء الشرط مجرد عن الظرفية مثل (مَنْ)^(٦) .
 وذكر ابن مالك في التسهيل^(٧) : أنها قد ترد ظرفاً .
 فقال في شرح الكافية الشافية : "وإنما قلت ذلك ؛ لأن جميع النحويين
 يجعلون (مَا) و(مَهْمَا) مثل (مَنْ) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالها
 ظرفية ثابت في أشعار العرب^(٨) .

١ (سورة الإسراء الآية ١١٠ .

٢ (الكتاب ٥٩/٣ - ٦٠ .

٣ (شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٥ ، وراجع أيضاً ص ٢٨٩ .

٤ (سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

٥ (ينظر : الارتشاف ٥٤٧/٢ ، والمغنى ص ٣٢٣ ، ورد ابن هشام عليهما .

٦ (الجنى الداني ص ٦١٠ .

٧ (شرح التسهيل ٦٦/٤ .

٨ (شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ .

وابن مالك مسبوق بهذا الرأي، فقد ذكره الزمخشري ورد عليه في الكشف، قال: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويحسب (مَهْمًا) بمعنى (مَتَّى مَا) ويقول: مَهْمًا جِئْتَنِي أُعْطَيْتُكَ. وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر: " مَهْمًا تَأْتِنَا قَدْ مِنْ ءَايَةٍ " (١) بمعنى الوقت، فَيَلْحَدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ. وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه (٢)".

التعقيب :-

بدخول الاحتمال على ما ذكر ابن الناظم، وأبو حيان للبيت الشاهد يسقط الاحتجاج به على القاعدة التي تقول: الدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاحتجاج به. ويضاف إلى ذلك روايته على خلاف ما استشهد به؛ فاستعمال (مَهْمًا) ظرف في الشرط دعوى تحتاج إلى دليل؛ إن لم يصح لابن مالك ما احتج به .

لكن استعمال (مَهْمًا) جازمة للمضارع يثبت بالقول القرآني: مَهْمًا تَأْتِنَا مِنْ ءَايَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ .

إثبات حرف العلة في المضارع المعتل حال الجزم

إذا جزم المضارع المعتل الآخر فللنحاة فيه قولان :

أحدهما: قول سيبويه بأن حذف حرف العلة لوجود الجازم .

١ (سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

٢ (الكشف ١٠٧/٢، وينظر: البحر المحيط ٣٧١/٤ - ٣٧٢، والمغنى ص ٣٢٤.

٣ (سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

قال سيبويه: "واعلم أن الآخرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذِفَ في الجزم ،
لثلاً يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين،
والجميع. وذلك قولك: لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ ، وهو في الرفع ساكن
الآخر، تقول: هو يَرْمِي ، وَيَغْزُو ، وَيَخْشَى" (١).

فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها ثم لما
صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فرقوا بينهما بحذف حرف العلة ،
فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به (٢).

القول الثاني : قول ابن السراج ومن تبعه : أن هذه الأفعال لا يقدر فيها
الإعراب .

قال ابن السراج : " لما كان الإعراب لمعنى حافظنا عليه بأن نقدره إذا لم
يوجد في اللفظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا
للدلالة على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ ، فالجازم
لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف" (٣) .

وعلى قول ابن السراج ، الجازم حذف نفس حرف العلة (٤).

وعلى كل فجزم الفعل المضارع المعتل بحذف أحرف العلة : الألف ،
والياء ، والواو ، وهذا هو الفصيح المستعمل باطراد في كلام العرب .

(١) الكتاب ٢٣/١ .

(٢) التصريح ٨٧/١ .

(٣) شرح المقرب لابن عصفور ١١٠/١ ، وراجع: أسرار العربية لابن الأتبارى صـ
٣٢٣ .

(٤) التصريح ٨٧/١ .

ومن ذلك : قوله تعالى: وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴿١﴾، وقوله:
وَنَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَيْنَنَا ﴿٢﴾، وقوله: وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ
إِلَّا ﴿٣﴾ .

فإذا دخل الجازم على المضارع المعتل ، ولم يحذف حرف العلة ، كما في
قول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقَتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ ﴿٤﴾

قال ابن جنى فى سر الصناعة: "ورواه بعض أصحابنا : أَلَمْ يَأْتِكَ عَلَى
ظاهر الجزم" ﴿٥﴾، وصرح فى المحتسب أنها رواية أبى الحسن الأخفش ﴿٦﴾.
وقال أيضاً: "وأشده أبو العباس عن أبى عثمان عن الأصمعى : أَلَا هَلْ
أَتَاكَ." وفيه نقل حركة الهمزة من (أتاك) إلى لام (هل) وحذفها.
ورواه الأصفهاني فى الأغاني ﴿٧﴾: أَلَمْ يَبْلُغَكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

١ (سورة القصص الآية ٧٧ .

٢ (سورة الزخرف الآية ٧٧ .

٣ (سورة القصص الآية ٨٨ .

٤ (البيت من الوافر لقيس بن زهير فى النوادر لأبى زيد ص ٥٢٣ ، ومعانى القرآن
للفراء ٢/٢٢٣ ، والأغاني ١٧/١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٢٣ ، وشرح
التسهيل ١/٥٦ ، ٣/١٥٣ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٠ ، ويروى: الأبناء مكان الأنباء كما فى
شعراء النصرانية ص ٩٢٦ ، ويروى: قلوص مكان لبون. ينظر : شرح شواهد العيني
١/١٠٣ .

٥ (سر صناعة الإعراب ١/٨١ ، وينظر : شرح شواهد العيني ١/١٠٣ ، والخزانة
٨/٣٦٢ .

٦ (المحتسب ١/٦٩ .

٧ (الأغاني ١٧/١٣١ ، وينظر : الخزانة ٨/٣٦٢ ، وشعراء النصرانية ص ٩٢٦ .

رواية : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى البيت .

استشهد بها النحاة على إثبات حرف العلة في حال الجزم ضرورة^(١).

رواية : أَلَمْ يَأْتِكَ ... ، أَلَا هَلْ أَتَاكَ ... ، أَلَمْ يَبْلُغَكَ ...

قال عنها البغدادي : "فلا شاهد في البيت على الروايات الثلاث"^(٢) .

قال ابن جنى : "واعلم أن العرب قد تشبّع الضمة ، فتحدّث بعدها واو ،

أنشدنا أبو على :

وَأَنْنَى حَوْثُ مَا يَشْرَى الْهَوَى بِصَرِيٍّ مِنْ حَوْثُ مَا سَكَّوْا أَدْنُو فَنَنْظُرُ^(٣)

يريد : فأنظر ، فأشبع ضمة الظاء ، فتولد بعدها واو .

وذهب بعض النحاة إلى أن إثبات حرف العلة في حال الجزم ظاهرة لبعض

العرب ، فالفراء عند قراءة يحيى بن وثاب، وحمزة: فَأَضْرَبَ طَرِيقًا فِي

الْبَحْرِ يَبْسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى^(٤) بالجزء المحض، قال: "وإن

شئت جعلت (تَخْشَى) في موضع جزم ، وإن كانت فيها الياء..."^(١) .

١ (ينظر : الكتاب ٣/٣١٦ ، والأصول ٣/٤٤٣ ، والمسائل الحلبيات للفارسي ص ٨٥ ،

وسر صناعة الإعراب ١/٨١ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٥ ، وشرح جمل الزجاجة

٢/٥٦٣ ، وشرح التسهيل ١/٥٦ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٠ ، والارتشاف ٣/٢٧٨ ، وأوضح

المسالك ١/٧٠ .

٢ (الخزانة ٨/٣٦٢ .

٣ (البيت من البسيط لابن هرمة في ملحق ديوان شعره ص ٢٣٩ ، ط/ مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق ، وبلا نسبة في المحتسب ١/٢٥٩ والإنصاف ١/٢٤ ،

والجنى الدانى ص ١٧٣ .

٤ (سورة طه الآية ٧٧ ، والقراءة لحمزة في تفسير القرطبي ١١/٢٢٨ ، والإتحاف ص

٣٨٦ . وفي مشكل مكى ٢/٤٧٠ "لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى" من رفع جعله حالاً من الفاعل

ويأتى الزجاجي ويصرح بكون ذلك لغة فيقول: "ومن العرب من يجرى المعتل من هذا الجنس وهو كل فعل في آخره ياء قبلها كسرة أو واو قبلها ضمة- مجرى الصحيح ، فِيرْفَعُهُ في موضع الرَّفْع ، وَيَفْتَحُهُ في مَوْضِع النَّصْب ، وَيُسَكِّنُهُ في مَوْضِعِ الْجَزْم ، وعلى هذه اللُّغَةِ قال قيس بن زهير : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى البيت (٢)".

ويذكر السيرافي في شرحه على الكتاب كلاماً يشعر بأنها لهجة (٣) .

وقد نص المرزباني على أنها لغة طيبي (٤) .

فإن قلت : إنه سمع في قوله تعالى : لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى (٥) ،
وقوله : إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ

قلت: لا دليل فيه كما زعمت ؛ لأن الأول مقطوع ، أى: وأنت لا تخشى
أى في هذه الحال، وكذا ولا ترضاها ، أى : طلقها وأنت لا ترضاها ثم قال:
ولا تملق، فلا دليل فيه" (٦).

وهو موسى عليه السلام، والتقدير: اضرب لهم طريقاً في البحر غير خائف دركاً ولا خاشياً... وقيل: إن الجزم في (لا تخف) على النهي. وأجاز الفراء أن تكون (لا تخشى) في موضع جزم وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منهما. وينظر: السبعة ص ٤٢١.

١ (معانى القرآن للفراء ١/١٦١ ، ٢/١٨٨ .

٢ (الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق الدكتور/ على توفيق الحمد ص ٤٠٦ .

٣ (ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٠٩ .

٤ (الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء للمزباني ص ٤٢ .

٥ (سورة طه الآية ٧٧ .

٦ (الخزانة ٨/٣٦٢ .

نعم يتعذر وجود حركات الإعراب على الألف لكن ألا يصح أن يحمل الألف على الياء والواو ؛ ولذا قال أبو علي الفارسي: " وربما لم تحذف في الشعر فقدر الشاعر في الواو والياء الحركة ، كالأبيات التي قدمناها ، فتشبه الألف بالياء في نحو قوله :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(١).

التعقيب :-

عمل النحاة على تخريج البيت الشاهد^(٢) وغيره مع ما يتفق والقاعدة النحوية .

فإن قيل : إن تخريجهم لا حاجة إليه ؛ لأن البيت الشاهد يروى بما يتفق والقاعدة النحوية والفصحى الوارد باطراد في كلام العرب .

هذا بالإضافة إلى ورود القراءة القرآنية بإثبات حرف العلة في حالة الجزم ، فقد قرأ قنبل : إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴿٣﴾ بإثبات الياء وصلماً ووقفاً .

وتخريج النحاة للبيت الشاهد وغيره "يكشف عن اهتمام النحاة بقواعد الإعراب وحرصهم على سلامتها من أن تختل ؛ ومن أجل ذلك نظروا إلى مثل هذه الظواهر لا على أنها لهجات أخرى تخالف القاعدة أو على أنها اختلافات نطقية تناسب معنى معيناً تطلب له وتراد عليه، بل على أنها

(١) الخزانة ٣٥٩/٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال أوضح المسالك ٤٣/١ .

(٣) سورة يوسف الآية ٩٠، والقراءة لابن كثير في تفسير القرطبي ٢٥٦ /٩، ولقنبل في الإتحاف ص ٣٣٥.

ضرورة وحسب ، وأراحوا أنفسهم من عناء بحثها بحثاً كان من الممكن أن يكشف لنا عن جوانب أخرى في اللغة أهملوها بعدم وصفهم أو تسجيلهم لها وبحرصهم على القواعد وحدها" (١).

ومع ورود مثله في القرآن والحديث من إثبات حرف العلة في حال الجزم ، وليس في القرآن ضرورة كما قال السيرافي؛ لذا يرى أنه من الأولى تخريج البيت الشاهد وغيره على اللغة التي تثبت حرف العلة في حال الجزم، وطالما أن القراءة ثابتة ، فالأولى أن تحمل عليها .

اختلاس حركة هاء الغائب

من الضمائر البارزة المتصلة هاء الغائب ، واعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو ؛ لأنها في الكلام كله هكذا (٢).

"فالاسم الهاء وحدها ، والواو تلحقها لخفاء الهاء (٣) ، فإذا وقفت ووقفت بالهاء وحدها ؛ لئلا يكون الواو بمنزلة الحروف الأصلية ، وذلك قولك: رَأَيْتُهُ، وَأَعْطَيْتُهُ إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت: أَعْطَيْتُهُو يا رَجُل ، وجاعني غَلَامُهُو فاعلم ، ورأيت غَلَامَهُو يا فتى ، ومررت بغلامهو ، ومررت بهو، و : " فَخَسَفْنَا بِهِ

١ (الضرورة الشعرية في النحو العربي ص ٢٣٠ .

٢ (ينظر : الكتاب ١/ ١٩٥ .

٣ (خلافاً للزجاج فقد زعم أن الضمير مجموعهما. راجع : الارتشاف ١/ ٤٦٧ ، والهمع ١/ ٢٣٠ - ٢٣١ .

وَبَدَارِهِ اللَّارُضُ" (١) ، وعليه مال ، وهذا عصاهو يا فتى ، وهذا أخوهو فاعلم . هذا الأصل في هذا كله" (٢).

ولغة الحجازيين في هاء الغائب الضم مطلقاً ، وهو الأصل فيقولون : ضربته ، ومررت به ، ونظرت إليه ، ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة اتباعاً ، وبلغة غيرهم قرأ القراء إلا حفصاً في : قَالَ تَعَالَى: وَمَا أَنَسْنِيهِ إِلَّا أَنْ أَدْكُرَهُ ﴿٣﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى: وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴿٤﴾ ، وحمزة في: قَالَ تَعَالَى: فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا ﴿٥﴾ في الموضعين، فإنهما قرأ بالضم على لغة الحجازيين (٦) ، وإن كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه إلا ما حكى أبو على : أن ناساً من بكر يكسرونها في الواحد والثنى والجمعين نحو : منه ومنهم ومنهن اتباعاً للكسر" (٧).

قال الأعشى:

وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ
مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا (٨)

١ (سورة القصص الآية ٨١ .

٢ (المقتضب ١/٣٩٩ .

٣ (سورة الكهف الآية ٦٣ ، والقراءة بضم الهاء لحفص في الإتحاف ص ٣٦٩ .

٤ (سورة الفتح الآية ١٠ ، والقراءة بضم الهاء لحفص في الإتحاف ص ٥٠٩ .

٥ (سورة طه الآية ١٠ ، وسورة القصص الآية ٢٩ ، والقراءة لحمزة بضم الهاء فيهما . ينظر : الإتحاف ص ٣٨٢-٤٣٥ .

٦ (شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٢ .

٧ (شرح الكافية ٢/١١ .

٨ (البيت من الطويل وهو للأعشى في الكتاب ١/٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/١٧٦ - ٤٠١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/١٧٥ ، والإنصاف ٢/٥١٦ .

وقال السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب: "ويروى: وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ".^(١)
وهي رواية الديوان^(٢).

رواية: وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ البيت.

استشهد بها سيبويه والمبرد وابن السراج وابن جنى وابن الأنباري
وابن عصفور وأبو حيان على اختلاس ضمة الهاء، ولم تشعب فينشأ عنها
الواو في قوله: وماله^(٣).

رواية: وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَمَالَهُ البيت.

قال عنها السيرافي: "وليس على هذه الرواية شاهد^(٤)".

أما الكلام عن إشباع حركة الهاء وتركه فإنما يكون بحسب ما قبل
الهاء، فإن وليت المتحرك أشبعت حركتها، فيتولد من الضم الواو ومن
الكسر الياء تقول: بهُوَ وبهِي، وفي ذلك يقول سيبويه: "فإن كان الحرف الذي
قبل الهاء مُتَحَرِّكًا فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التأنيث؛ لأنه لم
تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل، إلا أن يضطر شاعر فيحذف كما
يحذف ألف مُعَلَى..."^(٥).

١ (شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٢٠ .

٢ (ديوان الأعشى ص ٩ .

٣ (ينظر : الكتاب ١/٣٠ ، والمقتضب ١/١٧٦ - ٤٠١ ، والأصول ٣/٤٦٠ ، وسر
صناعة الإعراب ٢/١٧٥ ، والإنصاف ٢/٥١٦ ، وضرائر الشعر ٩٥ ، والارتشاف
٣/٢٩٧ .

٤ (شرح أبيات سيبويه ١/٢٢٠ .

٥ (الكتاب ١/١٩٠ .

فيجوز في الضرورة ترك الإشباع ، وبها قال المبرد^(١) .
 وإذا كان سيبويه ومن تبعه قد عدّوا اختلاس الحركة وحذفها من هاء
 الضمير ضرورة ، فقد حكاها بعض النحاة عن طائفة من العرب .
 فقد ورد عن الكسائي قوله : سمعت أعراب عَقِيل وكِلاب يقولون : "إِنَّ
 الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ"^(٢) بالجزم ، و(لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ) بغير تمام ، وله مال وله مال ،
 وغير بنى عقيل وبنى كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في (له)
 وشبهه إلا في ضرورة ..."^(٣) .

وقال ابن جنى: " كما أن منهم من يسكن الهاء المضمره إذا وصلها فيقول :
 مررت به أمس ، وذكر أبو الحسن أنها لغة لأزد السراة ، وأنشد هو وغيره :
فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ وَمَطْوَاى مُشْتَاقَان لَه أَرْقَانِ
 وينقل أبو حيان أن هذا من لغة عقيل وكناب؛ لأن من لغتهم الحذف فى
 الكلام^(٤) .

ويعزى هذا أيضاً إلى أزد السراة فقد نقل يونس والأخفش أن الحذف
 والتسكين لغة لأزد السراة نحو قوله:
أَمَا تَقُوْدُ بِهِ شَاةً فَتَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيْعَهُ فِى بَعْضِ الْأَرَاكِيْبِ"^(١)

١ (البيت من الطويل لمالك بن حريم فى الأصمعيات ٦٧ ، والكتاب ٢٨/١ ، وشرح
 أبيات سيبويه ٢٧٨/١ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥١٧/٢ ، وينظر : المعجم المفصل
 ٥١٠/١ . استشهد به سيبويه على حذف الياء فى الوصل من قوله(لنفسه) للضرورة.
 الكتاب ١٠/٢ .

٢ (سورة العاديات الآية ٦ .

٣ (شرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/١ .

٤ (الارتشاف ٢٩٧/٣ .

هذا إن كان قبل الهاء حرف متحرك "فإن كان قبل الهاء حرف لين نحو : رأيت أباه ، وهذا أبوه ، ومررت بأبيه ، فحذف الياء والواو أحسن والإتمام عربى .

فإن كان ساكناً غير لين نحو: منه وأصابته ، فالإتمام أجود قاله أبو عمرو وسيبويه^(٢) عن العرب خلافاً للمبرد^(٣) ؛ إذ الاختلاس عنده أجود من الإشباع .

وتبعه ابن مالك^(٤) ، وقرأ ابن ذكوان^(٥) : "أرَجُّهُ" بكسر الهاء من غير إشباع بعد كسرة مفصول بينها وبين الهاء ساكن^(٦).

وإذا كان البيت الشاهد يروى على خلاف ما ذكره سيبويه فالمعروف أن سيبويه غير مُتَّهَمٍ فيما يرويه عن العرب .

وثمت شواهد أخر ذكرها النحاة تتفق مع ما استشهد به ، فقد ذكر ابن الأثير عدداً غير قليل من أمثلة اختلاس حركة الهاء فى الإنصاف^(٧).
وبعيداً عن نقل يونس والكسائى والأخفش بكون ذلك لغة ، فقد عده النحاة ضرورة ، هذا مع ورود نماذج من ذلك فى القراءات القرآنية .

١ (البيت من البسيط بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٢/٢٥٩ ، وضرائر الشعر ص ١٢٥ ، وشرح الشافية ٤/٢٤٠ ، والخزانة ٥/٢٧٢ ، وانظر المعجم المفصل ١/١٣٤ .
والارتشاف ٣/٢٩٧ .

٢ (راجع مذهب سيبويه فى الكتاب ١/١٩٠ .

٣ (راجع مذهب المبرد فى المقتضب ١/٤٠١ .

٤ (راجع مذهب ابن مالك فى شرح التسهيل ١/١٣٢-١٣٣ .

٥ (كلمة من الآية ١١١ من سورة الأعراف ، والآية ٣٦ من سورة الشعراء ، وانظر القراءة فى الإتحاف ٢٨٧ .

٦ (الارتشاف ١/٤٦٧ .

٧ (ينظر : الإنصاف ٢/٥١٥ : ٥١٩ .

وقد أشار العلامة الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى بعض منها قائلاً^(١): "اختلاس حركة هاء الغائب الذى جعله سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء فى آيات كثيرة فى القراءات السبعية المتواترة نذكر طرفاً منها :

١- قَالَ تَعَالَى: فِيْهِدَتْهُمُ أَقْتَدَهُ ﴿ بكسر هاء (أَقْتَدَهُ) وصلًا من غير إشباع من السبعة^(٢) .

٢- قَالَ تَعَالَى: قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِيَهٗ ﴿^(٣) .
كذلك جاء إسكان هاء الغائب فى القراءات السبعية فى آيات كثيرة نذكر طرفاً منها :-

١- قَالَ تَعَالَى: وَنُصَلِيَهٗ جَهَنَّمَ ﴿ الإسكان فى قوله: (وَنُصَلِيَهٗ) عن السبعة^(٤) .

٢- قَالَ تَعَالَى: أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴿ الإسكان فى السبعة^(٥) .

ونذكر آيات قرئت بالاختلاس والإسكان ذكرها فضيلته وهى :-

١- قَالَ تَعَالَى: وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴿ بالاختلاس فى (يَرْضَهُ) سبعية، وكذلك الإسكان فيه^(٦) .

١ (المقتضب (هامش) ١/١٧٧-١٧٨ .

٢ (سورة الأنعام الآية ٩٠ ، وانظر القراءة فى غيث النفع فى القراءات السبع، تأليف على النورى الصفاقسى ص ٩٣ ، ط/ مطبعة السعادة ، والنشر ٢/٢٦٠ .

٣ (سورة يوسف الآية ٣٧ ، وانظر القراءة فى غيث النفع ١٣٦ ، والنشر ٢/٢٩٥ .

٤ (سورة النساء الآية ١١٥ ، وانظر القراءة فى غيث النفع ٧٨ ، والنشر ٢/٢٥٢ .

٥ (سورة البلد الآية ٧ ، وانظر القراءة فى غيث النفع ٢٧٧ ، والنشر ٢/٤٠١ .

٦ (سورة الزمر الآية ٧ ، وانظر القراءة فى غيث النفع ٢٢٠ ، والنشر ٢/٣٦٢ .

٢- قَالَ تَعَالَى: يُؤَدِّهِۥٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأَمَّنْهُ بِيَدِنَاۥٓ لَآ يُؤَدِّهِۥٓ إِلَيْكَ ﴿﴾ بالاختلاس والإسكان في (يُؤَدِّهِۥٓ) فيهما سبعية^(١).

٣- قَالَ تَعَالَى: فَالْقَهۥٓ ﴿﴾ بالاختلاس والإسكان في (فَالْقَهۥٓ) سبعية^(٢).

٤- قَالَ تَعَالَى: وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴿﴾ " بالاختلاس والإسكان سبعية^(٣).

أليس ورود هذا مسوغ في عدم اعتداد ذلك بما يضطر إليه الشاعر .
ثم إن الحذف في مثل هذا كما قال السيرافي : " لا يخل بمعنى ولا يُدْخِل شَيْئاً فِي غَيْرِ بَابِهِ"^(٤).

التعقيب :-

وبعد هذا السرد لأراء النحويين والرد عليها ؛ فإن ما ذكره الدكتور / محمد عبد الخالق عظيمه لخير رد من أحسن الهدى - كتاب الله عز وجل - فقد وقع الاختلاس من حركة هاء الغائب في مواضع عدة ، يصعب الحكم عليها بالضرورة أو الندرة ؛ وعلى هذا فالاختلاس من حركة هاء الغائب جائز ويقاس عليه .

-
- (١) سورة آل عمران الآية ٧٥ ، وانظر القراءة في غيث النفع ٦٦ ، والنشر ٢/٢٤٠ .
(٢) سورة النمل الآية ٢٨ ، وانظر القراءة في غيث النفع ١٩١ ، والنشر ٢/٣٣٧ .
(٣) سورة آل عمران الآية ١٤٥ ، وانظر القراءة في غيث النفع ٧٠ ، والإتحاف ٢٢٩ .
(٤) شرح كتاب سيويوه للسيرافي ١/٢٢٦ .

(المستوى الثاني)

مسائل اختلف فيها النحويون ، والرأي فيها لمن احتج بالقرآن الكريم أو
بالقراءات القرآنية على رأيه أو مذهبه .
ويتضمن هذا المستوى ست مسائل :

المسألة الأولى : مجيء (كان) بمعنى (لم يزل) .

المسألة الثانية : مجيء (إن) المكسورة حرف جواب .

المسألة الثالثة : العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر

المسألة الرابعة : الفصل بين المتضايقين .

المسألة الخامسة : العطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار .

المسألة السادسة : ألف (أنا) بين الأصالة والزيادة .

مجيء (كان) بمعنى (لم يزل)

اختلفت رؤى النحويين حول مجيء (كان) بمعنى (لم يزل) إلى وجهتين :

الأولى : يرى السيرافي^(١) ، والزمخشري^(٢) ، والشريف الكوفي^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، وابن عقيل^(٥) ، والأزهري^(٦) ، والسيوطي^(٧) وغيرهم .. إلى أن (كان) تدل على الاستمرار ، ومرادفة (لم يزل) كثيرا خاصة في صفات الله تعالى ، وأن هذا الاستمرار مفهوم من دلالتها هي عليه .

قال الزمخشري : " (كان) : عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى : **چِچَ اللهُ چِ رَجِيْمًا**^(٨) ، ومنه قوله تعالى : **چِ كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**^(٩) (١٠) .

- ١ (ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٨٦٤/٢ .
- ٢ (ينظر : الكشاف / ١ / ٣٥٢ ، ٣٥١ .
- ٣ (ينظر : البيان في شرح اللمع ١٣٩ .
- ٤ (ينظر : التسهيل ٥٥ ، وشرح التسهيل ٣٦٠/١ .
- ٥ (ينظر : المساعد ٢٦٧/١ .
- ٦ (ينظر : شرح التسهيل للأزهري / ١ / ٣١٩ (رسالة) .
- ٧ (ينظر : الفرائد الجديدة ٢٥٢/١ .
- ٨ (النساء من الآية ٩٦ .
- ٩ (آل عمران من الآية ١١٠ .
- ١٠ (الكشاف / ١ / ٣٥٢ ، ٣٥١ .

وقد استدلل أصحاب هذه الرؤية بما يلي :

قالوا قد جاء في القرآن الكريم ، وأقوال بعض العرب ما يؤيد هذا ؛
ففي قول الحق تبارك وتعالى : **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا** ^(١) ، وقوله تعالى :
وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا ^(٢) ، وغيرها . إن صفات الله عز وجل ثابتة في
الماضي والحاضر والمستقبل ، وجاء في قول الشاعر :

وكنتُ امرءاً لا أسمعُ الدهرَ سبَّهَ * أسبُّ بها إلا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا ^(٣)

فقد جاءت (كان) في البيت مرادفة لـ (لم يزل) ؛ حيث إن سماع الدهر
لم يكن ولا كائن ولا سيكون .

الوجهة الثانية : يرى ابن عصفور ^(٤) ، والرضي ^(٥) ، والدماميني ^(٦) ،
وغيرهم ^(٧) إلى أن (كان) لا تدل على الاستمرار بنفسها ، بل إذا ورد معنى
الاستمرار ؛ فهو مستفاد من القرينة الدالة عليه .

قال ابن عصفور في معرض حديثه عن معاني (كان واخواتها) : " وقسم
يمتنع فيه — وقوعه ماضياً بدون دخول (قد) على الخبر - وهو

(١) النساء من الآية ٩٦ .

(٢) النساء من الآية ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٧٠ ، وغيرها .

(٣) البيت : من بحر الطويل ، لقيس بن الخطيم ، في ديوانه ٢٣ ، وينظر في : خزنة
الأدب ٤٥٦/٢ ، وديوان الحماسة ١/٥٤ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٠ ، والمساعد ١/٢٦٧ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٨١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٤/١٨٢ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣/٢١٩ .

(٧) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي ٢/١٦ .

(ما زال، وما انفك، وما فتىء وما برح وما دام) ؛ وذلك لأن هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها ... إلا (كان) فأنها لا تعطي معنى زائدا أكثر من التأكيد^(١) .

التعقيب : والبحث يرى أن ما ذهب إليه السيرافي ، والزمخشري ومن معهما هو الأولى بالقبول والتأييد ، للأسباب الآتية :

أولا : السماع هو الأساس في بناء القاعدة النحوية ، والآيات القرآنية غنية في هذا المجال ، وإن خصه بصفات الله تعالى .

ثانيا : النحو فرع المعنى ، وما كان معناه لا يتعارض بأصل لغوي هو الأولى بالأخذ والاتباع.

مجيء (إن) المكسورة حرف جواب *

مجيء (إن) حرفاً جواب مسألة اختلف حولها النحويون على مذهبين :
الأول : يمنع خروج حرف التوكيد عن معناه ومدلوله إلى معنى آخر ، فكل لفظه وكلمة في اللغة العربية وضعت لمعنى معين خاص بها ، والمذهب الثاني : يجيز ذلك ويرى أنه لا مانع منه ، وإليك التحليل على النحو التالي :
المذهب الأول : ذهب سيبويه^(٢) والأخفش^(٣) ، ووافقهم التبريزي^(٤) ، وابن الأنباري^(٥) ، والعكبري^(٦) ، وابن مالك^(٧) : إلى أن (إن) قد تأتي حرف جوابٍ جواب بمعنى (نعم) أو (أجل)

١ (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨١/١ .

٢ (ينظر : الكتاب ١٦٢/٤ .

٣ (ينظر : معاني القرآن ٤٤٣/٢ .

٤ (ينظر : شرح اللمع ص ١٢٢ .

٥ (ينظر : الإنصاف ٣٧/١ .

٦ (ينظر : اللباب ٤٨٦/١ .

٧ (ينظر : شرح التسهيل ٤١٤/١

قال سيبويه: "ومثل ما ذكرت لك قول العرب : (إنه) ، وهم يريدون (إن) ومعناه (أجل). وقال عبيد الله بن قيس الرقيات :

ويقلن شيبٌ قد علا * ك وقد كبرت فقلت إنه^(١) «^(٢)

وقالوا في قول حسان بن ثابت :

يقولون أعمى قلت وإن وربما * أكون وإني من فتى لبصير^(٣)

قوله: (قلت وإن) فقد ذكر ابن مالك أن (إن) في البيت بمعنى (نعم) ، والمعنى : إنني كذلك ، فحذف الاسم والخبر^(٤) .

وقد استدلوا على ذلك من الذكر الحكيم بقراءة: "قالوا إن هذان"^(٥) على على القراءة المشهورة غير قراءة حفص ، فخرجوا الآية على أن (إن) بمعنى (نعم) ، و(هذان) مبتدأ .

المذهب الثاني: ذهب ابن عصفور^(٦) ، وابن جني^(٧) إلى أن (إن) لا تأتي حرف جواب بمعنى (نعم) ، وإنما الاسم والخبر محذوفان .

١ (البيت من مجزوء الكامل ، في الديوان ص ٦٦ ، خزانة الأدب ٢١٣/١١ ، ٢١٦ ، الكتاب ١٥١/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٣٧٥/٢ ، شرح شواهد المغني ١٢٦/١ ، لسان العرب ٣١/١٣ ، الجنى الداني ص ٣٩٩ .

٢ (الكتاب ٤ / ١٦٢

٣ (البيت : منسوب لحسان بن ثابت ، وليس بديوانه ، وهو من بحر الطويل ، في التذييل والتكميل ٧٣٨/٢ ، شرح المقرب لابن عصفور ١١٥٢/١ .

الشاهد قوله : " قلت إن وربما " حيث حذف اسم إن وخبرها بدلالة المعني عليهما ، وذهب ابن مالك ومن معه إلي أن (إن) في البيت بمعنى : (نعم) .

٤ (شرح التسهيل ٤١٥/١ .

٥ (ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي ١٠٠/٢ .

٦ (شرح المقرب ١ / ١١٥٣ .

٧ (سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، البيان في شرح اللمع ص ١٦٢ ، ١٦١

قال ابن عصفور: " وهذا أولى عندي ، لأنه استقر في (إن) أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أنها تكون بمعنى (نعم)"^(١).

قال الزجاجي: " قول الله تبارك وتعالى: **إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ** ﴿٢﴾ ذكر عن ابن عباس أنه قال إن الله تبارك اسمه أنزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب فنزلت هذه الآية بلغة بني الحارث بن كعب لأنهم يجعلون المثني بالألف في كل وجه مرفوعا فيقولون رأيت الرجلان ومررت بالرجلان وأتاني الرجلان وإنما صار كذلك لأن الألف أخف بنات المد واللين"^(٣).

التعقيب: والراجح مذهب ابن عصفور وأبي حيان القائل بعدم مجيء (إن) بمعنى (نعم) ، للأسباب الآتية :

أولاً: إن ما جاء على لغة من لغات العرب لهو صحيح غير مردود، فلا تُرد قراءة مشهورة لكونها حجة ، وموافقة لمنطوق العرب .

ثانياً: يجوز كون (أن) حرف جواب بمعنى (نعم) بشرط ذكر أحد أركان الجملة، وعلى ذلك قال ابن الزبير لفضالة بن شريك: (**لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إن وراكبها**)^(٤)، أي : نعم، ولعن راكبها، إذ لا يجوز حذف الاسم الاسم والخبر معا .

ثالثاً: الارتباط بالنص أقوى من التأويل، إن كان على لغة من لغات العرب خاصةً ، أما التأويل إذا لم يكن على قاعدة مطردة فهو مردود بالمتواتر عن العرب .

١ (شرح المقرب ١ / ١١٥٣ .

٢ (سورة طه من الآية ٦٣ .

٣ (الجمل في النحو ١ / ١٥٧ .

٤ (عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٩/ ٣٤٤ ، كشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ١١٦٤ .

بعض العرب برفع الملائكة في قوله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ** (١) حيث عطف (ملائكته) بالضم على اسم (إن) قبل تمام الخبر.

واستدلوا بقول بشر بن أبي حازم:

وَالْإِذَا فَاعَلُّمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ * بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ (٢)

وقال ضابئ بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمَسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ (٣)

حيث عطف (قيار) بالرفع على محل اسم (إن) الذي هو ياء المتكلم قبل دخول (إن) عليها، وقبل مجيء الخبر وهو (لغريب)، وقالوا: إنه قد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات "إنك وزيدٌ ذاهبان"، ويقول بعض العرب: "إنهم أجمعون ذاهبون"،

ثانياً: المذهب البصري: قالوا لا يجوز العطف على اسم (إن) أو الموضع مطلقاً قبل استكمال الخبر.

قال سيبويه: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال زهير :

١ (سورة الأحزاب من الآية ٥٦

٢ (البيت من بحر الوافر ، ينظر : الكتاب ١٥٦/٢ ، معاني القرآن للأخفش ص ٨٢ ، أسرار العربية ص ١٥٤ ، الإنصاف ١٩٠/١ ، شرح المفصل ٦٩/٨ ، تخلص الشواهد ص ٢٩٢ ، أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

٣ (البيت من بحر الطويل ، في الكتاب ٣٨/١ ، خزنة الأدب ٣٢٣/٤ ، الشعر والشعراء ص ٣١١ ، التصريح ٢٢٨/١ ، تخلص الشواهد ص ٢٩٣ ، أوضح المسالك ٣٢٠/١ .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)
على ما ذكرت لك"^(٢).

واستدل البصريون على ذلك: لثلا يتوارد عاملان وهما (إن) والابتداء على معمول واحد وهو الخبر .

التعقيب : المتأمل في كتاب الله عز وجل يجد الجواز في المسألة ، ويعضد رأيه أن الآية تكررت في سورة الحج منصوبة ؛ فقد قال تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِينَ وَالصَّرِيَّ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّكَ اللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٤ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ^(٣)** فالصابئون في الآية منصوبة وفي سورة المائدة مرفوعة ، فهذا دليل على الجواز أيضا من كتاب الله عز وجل ، ويكفي ما في القرآن من جواز الوجهين كما ورد .

الفصل بين المتضايقين *

الفصل بين المتضايقين من المسائل التي دار حولها خلاف بين النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين من جهة ، وبين المتقدمين فيما بينهم من جهة أخرى؛ فالخلاف الأول كان بين المتقدمين فيما بينهم من البصريين

١ (البيت من بحر الطويل ،ديوان زهير ص ٢٠٨ ، الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، ١٥٥/٢ ،
٤/١٦٠ ، الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ٣/٨٥٧ ، شرح التسهيل ٢/٥٢ . والشاهد
: قوله " ولا سابق حيث عطف سابق بالجار على خبر ليس (مدرك) المنصوب حيث
توهم وجود الباء في خبر ليس فعطفه عليه بالجار .

٢ (الكتاب ٢ / ١٥٥

٣ (سورة الحج الآية ١٧

والكوفيين حول الفصل بين المتضايين في الشعر ؛ هل يجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور فقط ، أو أنه يجوز بغيرهما ؟
فالكوفيون أجازوا الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر^(١) .
والبصريون قالوا: لا يجوز الفصل بين المتضايين إلا في الشعر بالظرف والجار والمجرور فقط^(٢) .
قال سيبويه: " ولا يجوز: "يا سارق الليلة أهل الدار" إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور^(٣)«(٤)» .
وقد تبعهم جمع من النحويين منهم الفراء^(٥)، والزمخشري^(٦) ، الشريف الكوفي^(٧) ، وأبو البركات الأنباري^(٨) والعكبري^(٩) وابن يعيش^(١) وغيرهم .

-
- ١ (ينظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٤٢٧/٢-٤٣٦ ، التبيان للعكبري ١/٥٤٠، ٥٤١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٥٣-٥٥٧ ، شرح التسهيل ٣/٢٧٢ ، شرح الأشموني ١/٥٢٩، ٥٣٠ ، التصريح على التوضيح للأزهري ٢/٥٧ ، ٥٨ ، أوضح المسالك لابن هشام ٣/١٦٠ - ١٦٩ ، شرح ابن عقيل ٣/٨٢-٨٧ .
- ٢ ينظر الكتاب لسيبويه ١/١٧٦-١٨٠ ، و الإنصاف ٢/٤٢٧-٤٣٦ ، التبيان للعكبري ١/٥٤٠، ٥٤١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٥٣-٥٥٧ ، شرح الكافية ٢/٢٨٨-٢٩٠ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٨٩ ، أوضح المسالك ٣/١٦٠ - ١٦٩ ، شرح ابن عقيل ٣/٨٢-٨٧ ، التصريح ٢/٥٧ ، ٥٨ .
- ٣ يقصد بالجار والمجرور : المضاف والمضاف إليه .
- ٤ (الكتاب ١/١٧٦ ، ١٧٧
- ٥ (معاني القرآن للفراء ٢/٦٧ .
- ٦ (المفصل لابن شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٥٣
- ٧ (البيان في شرح اللع ٤٨٩
- ٨ (الإنصاف ٢/٤٣٥
- ٩ (التبيان في إعراب القرآن ١/٥٤١ .

أما الخلاف الثاني بين المتقدمين والمتأخرين من النحاة حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر وفي غيره من الكلام المنثور، وهو المعني في هذا المقام .

قالوا المتأخرون: إن الفصل بين المتضايين كما ورد في الشعر، ورد أيضا في سعة الكلام المنثور (٢) .

قال الرضي: " وقد يفصل في السعة بين المضايين قليلا بالقسم ، نحو (هذا غلام، والله ، زيد) وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول، إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا له كقراءة ابن عامر: قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَكْلِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴿٣﴾ (٤) .

وقال ابن هشام: "والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة: إحداهما: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر المتقدمة، وإما ظرفه كقول بعضهم (ترك يوما نفسك وهوها) .

(١) شرح المفصل ٥٥٥/١ .

(٢) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع ٨٨٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٨/٢-٢٩٠ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ ، وأوضح المسالك ١٦٠/٣ - ١٦٩ ، وشرح الأشموني ٥٢٩/١ ، ٥٣٠ ، وحاشية الصبان ٥٧٢/٢ ، ٢٧٦ ، والتصريح ٥٧/٢ ، ٥٨ ، وشرح ابن عقيل ٨٢/٣-٨٧ ، والنحو الوافي لعباس حسن ٥٣/٣-٥٧ .

(٣) قرأ ابن عامر وحده بضم زاي (زين) ورفع قتل ونصب أولادهم وخفض شركائهم وقرأ الباقر بفتح زاي (زين) ونصب (قتل) وأولادهم بالخفض ورفع شركائهم (الحجة لابن خالويه ص ٨١ ، ٨٢ ، الموضح للشيرازي ٥٠٧/١-٥٠٩ .

(٤) شرح الكافية ٢٨٩/٢ .

الثانية: أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: **مُخْلِفَ وَعَدِيهِ رُسُلُهُ** ﴿١﴾، أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) ﴿٢﴾ .

الثالثة: أن يكون الفاصل قسما، كقولك: (هذا غلام والله زيد) وبقية السبعة تختص بالشعر وهو فيها يؤيد مذهب الكوفيين في الفصل في الشعر) وقد أيدَّ النحاة المتأخرين في ذلك أبو حيان ﴿٣﴾، وابن عقيل ﴿٤﴾، وغيرهم .

التعقيب :

الناظر في الأدلة التي استند إليها المتأخرون يجد بأنها سماعية قرآنية ومن قول خير من نطق بالضاد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فاختلفت كلمة النحويين حول هذه الأدلة ما بين مؤيد لها ومخرج لها تأويلا آخر غير الفصل بين المتضايقين ؛ فالمتقدمون خرجوا الاستدلالات القرآنية واعترض على الاستشهاد بما يلي :

قال الفراء: "وليس قول من قال: **مُخْلِفَ وَعَدِيهِ رُسُلُهُ**"، ولا قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴿٥﴾ بشيء ﴿٦﴾ وقال مفسرا لذلك: وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء، فإن تكن مثبتة

١ (سورة ابراهيم من الآية ٤٧ .

٢ (ينظر السنن الكبرى للبيهقي ٦/٣١٠ ، وصحيح مسلم ١٣ - ٣/١٣٧٣ ، وفتح القدير ٥٦/١٣ .

٣ (البحر المحيط ٤/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

٤ (شرح ابن عقيل ٣/٨٢ ، ٨٣ .

٥ (سورة الأنعام من الآية ١٣٧ ، الحجة لابن خالويه ٨١ ، ٨٢ .

٦ (معاني القرآن ٢/٦٧ ، ٦٨ .

عن الأولين فينبغي أن يقرأ "زين" وتكون شركاؤهم الأولاد ،لأنهم منهم في النسب والميراث فإن كانوا يقرأون "زين" فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا ثم يقولون في تثنية الحمراء: حمرايان فهذا وجه أن يكونوا قالوا : "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"^(١) وإن شئت جعلت (زين) إذا فتحته فعلا لإبليس ثم تخفض الشركاء باتباع الأولاد"^(٢) .

وقال ابن خالوية : " فالحجة لمن قرأ بفتح الزاي : أنه جعل الفعل للشركاء فرفعهم به ونصب القتل بتعدي الفعل إليه ، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم والحجة على من قرأه بضم الزاي: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع به القتل وأضافه إلى شركائهم مخفضهم ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر .. وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط"^(٣)

وقال العكبري: "ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل وشركائهم بالجر على الإضافة

وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد وإنما يجيء في ضرورة الشعر"^(٤) .
أما من أيّد جواز الفصل في السعة وأن الاستشهاد بالآية في موضعه أبو حيان وغيره من النحويين حيث قال: " وقرأ ابن عامر كذلك

١ (سورة الأنعام من الآية ١٣٧

٢ (معاني القرآن ٢٥٨/١ ، ٢٥٩

٣ (الحجة في القراءات السبع ٨١ ، ٨٢

٤ (التبيان في إعراب القرآن ٥٤١/١

بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين بمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح ، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان^(١)

وقد أيد رأي أبي حيان بعض من النحويين كابن هشام^(٢)، وابن عقيل^(٣)، والأزهري^(٤) والأشموني^(٥)، والصبان^(٦).

* العطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار *

اختلف البصريون والكوفيون في العطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار على النحو التالي :

المذهب الأول: ذهب الكوفيون^(١) والأخفش في أحد قوليه ، وغيرهم إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار نحو : مررت بك وزيد ، وقد صرح بعضهم بأن الأولى إعادة الجار معه .

١) ينظر : البحر المحيط ٢٢٩/٤ - ٢٣٠ .

٢) ينظر : أوضح المسالك ١٦١/٣ - ١٦٢ .

٣) ينظر : شرح ابن عقيل ٨٢/٣ - ٨٣ .

٤) ينظر : التصريح على التوضيح ٥٧/٢ .

٥) ينظر : شرح الأشموني ٥٢٩/١ - ٥٣٠ .

٦) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢٧٦/٢ .

قال الفراء: "قول الحق: قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّىٰ النِّسَاءِ ﴿٢﴾ وَإِنْ شئتَ جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن" (٣) .
وقد استدل الكوفيون على مذهبهم من السماع والقياس فقد استدلوا من السماع بما يلي:

أولاً : استدلوا من الذكر الحكيم بعدة آيات قرآنية شهدت بقوة ما ذهبوا إليه ،فمنها قوله تعالى : **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴿١﴾ في قراءة حمزة وابن عباس والحسن بالكسر، وقوله تعالى : **وَكُفِّرُوا بِيَدِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ** ﴿٤﴾ وقوله: **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ** ﴿٥﴾، وقوله تعالى : **قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّىٰ النِّسَاءِ** ﴿٦﴾، فـ(الأرحام، والمسجد، ومن، وما) في موضع الجر عطفاً على الضمير المجرور المذكور قبلهم في الآيات .

ثانياً : استدلوا بأقوال العرب ، فمن ذلك قول الشاعر :

(١) ينظر معاني القرآن للفراء/١، ٢١٠، ١٨٥، ٧٢/٢، الإنصاف ٤٦٣/٢ مسألة ٦٥، اللباب للعكبري ٤٣٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢-١٣، شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢-٣٥٦ ، التصريح للأزهري ١٥١/٢ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٢٧

(٣) معاني القرآن/١، ٢١٠، ٧٢/٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢١٧

(٥) سورة الحجر آية ٢٠

(٦) سورة النساء من الآية ١٢٧

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا * فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (١)
 فقد عطف الشاعر: (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة
 الجار وهذا يعضد ما ذهب إليه الكوفيون، وقول مسكين الداري :
 نَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا * وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَطٌ نَفَائِفُ (٢)
 فقد عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) بدون إعادة المضاف .
 وقول العباس بن مرداس السلمي :
 أَكْرُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي * أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا (٣)
 فقد عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) ولم يعد الجار مع
 المعطوف .

المذهب الثاني: ذهب البصريون ومن تبعهم كالزمخشري^(٤)، والأنباري^(٥)،
 كالزمخشري^(٤)، والأنباري^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن معطي^(٧) ، وابن

١) البيت من بحر البسيط، لم أحصل له على نسبة لقائل معين، الكتاب ٣٨٣/٢، شرح
 الكافية للرضي ٣٥٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢، أوضح المسالك ٣٤٩/٣،
 همع الهوامع ١٨٩/٣، شرح الأشموني ١١٧/٢ .

٢) البيت من بحر الطويل، بالديوان ٥٣، معاني القرآن للفراء ٧٢/٢، شرح المفصل
 لابن يعيش ١٣/٢، الإنصاف ٤٦٥/٢، شرح الأشموني ١١٨/٢، أوضح المسالك
 ٣٤٩/٣، حاشية الصبان ١١٥/٣ .

٣) البيت من بحر الوافر، وهو بالديوان ١١٠، خزنة الأدب ٤٣٨/٢، الإنصاف
 ٢٩٦/١، ٤٦٤/٢، شرح التسهيل ٣٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٨/٢، شرح المقرب
 المسمى التعليقة ٧٤٤/٢ .

٤) الكشاف ١/ ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ .

٥) الإنصاف ٤٦٦/٢

٦) اللباب ١/ ٤٣٢

٧) شرح الألفية ٧٩٧/٢

يعيش^(١)، وابن الحاجب^(٢)، وابن عصفور^(٣)، والرضي^(٤)، وابن أبي الربيع^(٥)، والأزهري^(٦)، وغيرهم إلى منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار معه .

قال سيبويه: " ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم لأنك لا تعطف المظهر على المضمير المجرور. ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك"^(٧) .

وقال: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمير المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله..."^(٨) .

وعلى هذا سار المبرد^(٩) ، والعكبري^(١٠)، وابن يعيش^(١١) ، وابن عصفور^(١٢)، والرضي^(١٣) ، وابن أبي الربيع^(١) وغيرهم .

١ (شرح المفصل ٢ / ١١)

٢ (شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥٢)

٣ (شرح المقرب المسمى التعليقة ٢ / ٧٤٣)

٤ (شرح الكافية ٢ / ٣٥٦)

٥ (البسيط في شرح الجمل ١ / ٣٤٦، ٣٤٧)

٦ (التصريح ٢ / ١٥١)

٧ (الكتاب ١ / ٢٤٨)

٨ (الكتاب ٢ / ٣٨١)

٩ (المقتضب ٤ / ١٥٢)

١٠ (الباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٣٢)

١١ (شرح المفصل ٢ / ١١)

١٢ (شرح المقرب المسمى التعليقة ٢ / ٧٤٢-٧٤٣)

١٣ (شرح الكافية ٢ / ٣٥٤)

وقد استدل البصريون ومن تبعهم من النحويين من السماع والقياس على صدق ما ذهبوا إليه فاستدلوا من السماع بقوله تعالى: فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴿٢﴾
و وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تُحْمَلُونَ ﴿٣﴾ و قُلِ اللَّهُ يُجِيبُ مَتَى وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴿٤﴾ و مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴿٥﴾

فالناظر في هذه الآيات يجد أن الضمير المجرور في (لها ، عليها ، منها ، ومنك) قد عطف عليه مع إعادة حرف الخفض. وتكرار الحرف دليل على كونه لازما .

وهناك مذهب ثالث في المسألة^(٦) سوى مذهبي البصرة والكوفة وهو أنه إذا أكد الضمير المجرور بضمير منفصل مرفوع جاز العطف من غير إعادة الجار، نحو : "مررت بك أنت وزيد" ومال إليه الجرمي والزيادي ودليلهما القياس على العطف على الضمير المرفوع المتصل ، وهذا الرأي مردود بأنه لم يرد تأكيد الضمير المجرور فكيف يقاس ما لم يرد على ما ورد وسمع من كلام العرب وإعادة الجار أقرب وأخف .

التعقيب : والراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار لعدة أسباب :

- (١) البسيط في شرح الجمل ١/٣٤٥
- (٢) سورة فصلت من الآية ١١ .
- (٣) سورة غافر من الآية ٨٠ .
- (٤) سورة الأنعام من الآية ٦٤ .
- (٥) سورة الأحزاب من الآية ٧ .
- (٦) شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦ .

أولاً: الكوفيون بنوا مذهبهم على الجواز، وقد جاء من السماع بالوجهين بإعادة الخافض وبحذفه، وما أتى بالوجهين أثبت من التأويل .
ثانياً: كثرة السماع الصحيح والاستعمال الفصيح والكثرة تدل على الجواز وقد ورد من أشعار العرب ما لا يجوز أن نخرجه على أنه ضرورة أو شاذ، بل الأصل أن يستنبط منه القاعدة .

ثالثاً : القراءات المشهورة وردت عن ثقات لم يقدح فيهم أحد، وقد وردت متواترة عن فصحاء العرب، بل أفصحهم وهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز رد القراءة، خصوصاً وأن لها وجهاً صحيحاً .

ألف (أنا) بين الأصالة والزيادة

اختلف النحويون في أصالة الألف في (أنا) وزيادتها على النحو التالي (١) :
القول الأول : ذهب سيبويه (٢) وجمهور البصريين إلى أن الاسم من (أنا) هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة لبيان حركة النون (٣) .
واستدل البصريون لذلك بالآتي : أنا تحذف في الوصل كقولك : أنا فعلت ومنه قوله تعالى : وأنا أخترتك (٤) ولو كانت الألف من نفس الكلمة

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ٣٠٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/١، التذليل والتكميل لأبي حيان ١٩٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢، الهمع ٦٠/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦٤/٣ .

(٣) ينظر : شرح اللمع للواسطي ص ١٣٤ ، شرح الجمل للخوارزمي ص ٣٣٤ ، التذليل والتكميل لأبي حيان ١٩٤/٢ ، المساعد ٩٨/١ ، الهمع ٦٠/١ .

(٤) سورة طه من الآية (١٣) .

لم تسقط^(١) .

قال سيبويه - رحمه الله - : "... ومن ذلك قولهم : أنا فإذا وصل قال : أن أقول ذاك . ولا يكون في الوقف في (أنا) إلا الألف"^(٢) .

وقول الشاعر :

إن كنت أرى فعلى بدنه من كثرة التخليط في من أنه^(٣)

فقد جاءت هاء السكت معاقبة للألف في (أنا) في الوقف ، وذلك لبيان حركة النون وفيه دلالة على أن الألف زائدة وليست من أصل الضمير ، وأن أصله الهمزة والنون فقط^(٤) .

وقال ابن جنى^(٥)، وابن الخشاب^(٦)، وابن أبي الربيع^(٧) بذلك .

القول الثاني : ذهب الكوفيون : أن (أنا) ضمير المتكلم المنفصل هو الاسم بكماله ، وليست الألف فيه زائدة كما زعم البصريون . وإنما حذف الألف من حذفها استخفافا^(٨) .

(٥) ينظر : العلل في النحو لابن الوراق ص ٢٥٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ .

(٦) الكتاب ٤/١٦٤ .

(٧) البيت : أنشد الجاربردى ، من بحر الرجز ، ينظر في : خزنة الأدب ١٩٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٧/٢ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٣/٩٣ ، ٩٤ ، شرح الكافية للرضي ٣/٢١ ، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ص ٤٠٩ .

(٢) ينظر : المنصف لابن جنى ٩/١ ، الخزنة ٥/٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٣) ينظر : المرتجل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ تحقيق على حيدر أمين ط بدمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

(٤) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ٥٨٢/١ .

واحتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بإثبات الألف في حال الوصل^(٢) .

فمن ذلك ما جاء في قوله حميد بن ثور :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تدرت السناما^(٣)

ومن ذلك ما حكاه الفراء^(٤) أن من العرب من يقول : أنا قلت ذاك بتمام الألف .

وحكى أبو حيان أن تميم وقيس وربيعه تثبت الألف وصلا ووقفا^(٥) .

وبهذه اللغة قرأ ابن عامر^(٦) قوله تعالى : لَنَكْنَأُ اللَّهُ رَبِّي ﴿٧﴾ .

والأصل : (لكن أنا) ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون وأدغمت النون في النون^(٨) .

٥) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٩٤/٢ ، الكشف عن وجود القراءات ٣٠٦/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٣٥/١ .

٦) ينظر : الأرتشاف ٤٧٣/١ ، شرح التسهيل ١٤١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ .

٧) البيت من الوافر التام بلا نسبة في شرح الكافية للرضى ٢٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٧/٣ ، ونسبه أبو حيان لحميديين ثور ينظر : التذييل والتكيل ١٩٥/٢ ، ونسبه المحقق عبد السلام هارون لحميد بن وجدل الكلبى ينظر : معجم شواهد العربية ٣٣٥/١ . والبيت في ديوان حميد بن ثور ص ١٣٣ .

١) ينظر : معانى القرآن ١٤٤/٢ .

٢) ينظر : الارتشاف ٤٧٣/١ والتذييل والتكميل ١٩٥/٢ .

٣) ينظر : فى القراءة الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى ٢٦١/٢ ، والبحر ١٢١/٦ .

٤) سورة الكهف من الآية ٣٨ .

٥) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .

وقراءة نافع^(١) قبل همزة قطع : قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴿٢﴾ ، وقوله تعالى: إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣﴾ .

وقد أيد ابن مالك^(٤) الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وصحح مذهبهم محتجا لذلك فقال: " زعم الأكثرون أن ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة هاء السكت ... والصحيح أن (أنا) بثبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل وهي لغة بن تميم.... ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحا في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها ، كما أن من حذف ألف أما في الاستفتاح قال : أم والله ، ولو كان وضع أنا في الأصل من همزة ونون ، فحسب لكانت النون ساكنة ، لأنها آخر مبنى بناء لازما وقبلها حركة ، وما كان هكذا فحقه السكون كـ (من) و (عن) و (أن) و (لن) " ^(٥) .

التعقيب :

فيهذا العرض السابق لأقوال النحاة في الذى هو الاسم من (أنا) يتبين أن مذهب الكوفيين هو الأولى بالاختيار وذلك لما يأتى :

٦) ينظر في القراءة الكشف ٣٠٦/١ ، والبحر ٢٩٩/٢ .

٧) سورة البقرة آية ٢٥٨ .

٨) سورة الكهف من الآية ٣٩ .

٩) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .

٥) شرح التسهيل ١٤١/١ .

أولاً : أن المذهب البصرى قد يوقع فى اللبس ، وذلك لأن هذا الضمير قد يلتبس بأن الحرفية الساكنة فى حالة الوقف إذا سقطت الألف والفتحة للوقف ، كما قال الرضى(١) .

ثانياً : وروده فى القراءات القرآنية التى لا تقبل التأويل ، وكذلك فى لهجات العرب كلهجة تميم وربيعة وبعض قيس .

ثالثاً : اختيار ابن مالك^(٢) له وتصحيحه إياه ، والذى بناه على وجود النظير، وعدم تكلف التقدير على حد ما جاء فى عبارته .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٢١/٣ ، ٢٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .

الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وصلاةً وسلاماً على النبي المصطفى ، الهادي
البشير النذير ، خير من نطق بالضاد ، وأوتي الحكمة وفصل الخطاب ..

وبعد ..

إنَّ مَنْ يَنعم النظرَ في كتاب الله تعالى ليجد رداً شافياً كافياً لكل ما يتعلق
باللغة العربية وخاصة ما يتعلق بالنحو والصرف والإعراب ؛ وبعد العرض
السابق لطبيعة القاعدة النحوية ، ومناقشتها ؛ يخلص البحث إلى النتائج
الآتية:

أولاً : نتائج تتعلق بالفصل الأول والثاني :

- أ - إن التراث النحوي تراث غني وثرى ، تعاقبت على صنعه وبنائه أجيال من
النحويين واللغويين ، حتى توطد بناؤه وشمخ صرحه ، ومما لا جدال فيه أنه
من صنع البشر ، فلا عجب أن يعثر الباحث فيه على بعض الثغرات التي
ينتج عنها أحياناً ظاهرة معينة ، فيتحنم عليه دراستها والبحث والتدقيق فيها ،
وهذا مما يحفظ اللغة مكانتها وراثتها على مدار الزمن .
- ب - على النحاة أن ينعموا النظر في القراءات الصحيحة السند ، فما خالف منها
قواعدهم صححوا القاعدة بالقراءة ؛ فذلك أعود على النحو بالخير، فالقرآن
الكريم وقراءاته سر وعمق اللغة العربية وهذا السر وذاك العمق لا يكشف
إلا بالإحاطة الكاملة لكل فنون اللغة العربية جمعاء فالعلل المشتركة والمعاني
المستنبطة لها دلالة قوية بطبيعة القاعدة النحوية سواء أكانت بلاغية أم
بيانية أم أسلوبية ، فمما لا شك فيه أن كتاب الله تعالى هو قمة الاستشهاد على
علوم اللغة العربية .
- ج - النأي عن إنكار بعض القراءات واتهام قرائها باللحن ، فقد عاب بعض
النحويين على بعض من القراء كعاصم وحمزة وابن عامر قراءتهم بل
وينسبون بعضها إلى اللحن أحياناً مع أن القراءات ثابتة متواترة لا مجال
للطعن فيها^(١) .

(١) ينظر : البحث ص ٢٢ - ٢٤ .

د - الإنطلاق لما وراء القاعدة النحوية من دلالات بيانية وتوجيهها مثلما ظهر في مسألة : جزم المضارع بدون جازم وجواز ذلك في كتاب الله عزو وجل ، وهل للرسم القرآني علاقة بالدلالة النحوية أو لا^(١) .

ثانياً: نتائج تتعلق بالفصل الثالث :

أولاً - التدرج والترقي سنة من سنن الله على أرضه ، والعلم اللغوي وخاصة النحوي يخضع لهذه السنة ؛ فقد بدأ علم النحو بصريا ونشب وشبّ بصريا كوفيا إلا أن البصريين لم ينظروا نظرة نقد فيمن سبقهم بخلاف الكوفيين أخذتهم نظرة النقد وإثبات الذات ، فراجعوا ما قعده البصريون على كتاب الله تعالى فردوا وعادوا وأثبتوا صحة ما جاءوا به أحيانا وكان معهم الحجة والدليل^(٢) .

ثانياً : النظر في القواعد النحوية التي لم تؤصل تأصيلا قرآنيا ، وعدم الاكتفاء بالشعر خاصة المردود روايته .

ثالثاً : القراءة القرآنية إذا ثبتت لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

رابعا : حاجة بعض القواعد النحوية إلى شواهد أخرى غير الشواهد المختلف في روايتها ، والمنحولة .

خامسا : أقوال العرب المختلف في روايتها أو فيها شيء من الطعن يؤخذ بها في الاستئناس لا في التقييد النحوي .

سادسا : على الرغم مما كان بين البصريين والكوفيين من تنافس ورد كل فريق بعض ما رواه الآخر إلا أن أصل القضية يظل باقياً .

(١) ينظر : البحث ص ٧٢ - ٧٤ .

(٢) ينظر : البحث مسألة : استعمال (أولئك) لغير العقلاء ص ٣٥ - ٣٧ ، ومسألة : العطف على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار و ٩٨ - ١٠١ .

أبرز المراجع والمصادرالقرآن الكريم .

- الإتيان في علوم القرآن ، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق أحمد ابن علي . ط. دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ، (أربعة أجزاء في مجلد واحد) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د/ مصطفى احمد النماس . ط. المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق . محمد حسين شمس الدين ط. دار الكتب العلمية ، بيروت (الأولى) ، ١٤١٨هـ .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق . د / عبد الحسين الفتلي ، ط. مؤسسة الرسالة (الثانية) ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج . تحقيق إبراهيم الإبياري ط. المطابع الأميرية ، ١٣٨٣هـ .
- الأعلام ، لـ خير الدين الزركلي ، ط. المطبعة العربية بمصر ١٩٢٨م .
- الاقتراح في علم أصول النحو، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق د / احمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة (الأولى) ١٣٩٦هـ .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . ط. دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ط. المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ومعه "الانصاف من الإنصاف" للمحقق.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين عبد الله بن يوسف هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) . تحقيق د / إميل بديع يعقوب ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت ، (الأولى) ١٤١٨هـ.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي للدكتور/ محمد سمير اللبدي، طبعة الكويت ١٩٧٨م.
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق د / مازن المبارك ، ط. دار النفائس ، بيروت (السادسة) ، ١٤١٦هـ.
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) ، وبهامشه "النهر الماد من البحر" ، لأبي حيان - كذلك - وكتاب " الدر اللقيط من البحر المحيط" لتلميذ أبي حيان تاج الدين أبي محمد بن مكتوم القيسي الحنفي (ت ٧٤٩هـ) مط. السعادة ، مصر (الأولى) ١٣٢٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط. عيسى الحلبي (الطبعة الأولى) ، ١٩٦٤م .
- البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق الدكتور/ فتحى أحمد على الدين، ط/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق السيد احمد صقر ، ط. المكتبة العلمية ، (بدون تاريخ) .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) . ط. المكتبة التوفيقية (جزءان في مجلد) .
- تغيير النحويين للشواهد ، ا. د / علي محمد فاخر ، ط. دار الطباعة المحمدية ، القاهرة (الأولى)، ١٤١٦هـ.

- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط/ المطبعة الأزهرية ، الطبعة السابعة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٣٧٠هـ) ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . ط. مؤسسة الرسالة (السادسة) (١٤١٧هـ) .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبى علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي . ط. دار المأمون للتراث ، بيروت (الثانية) ، ١٤١٣هـ (سبعة أجزاء) .
- خزنة الأدب ولب لباب العرب ، لـ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق / الشيخ عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، (الثانية) ١٥٠٨هـ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، ط. السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ .
- سر صناعة الإعراب، لأبى الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د / احمد فريد احمد، ط. المكتبة التوفيقية ، (جزءان) .
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، لأبى الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ط. مكتبة القدسي ، ١٣٥٠هـ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت (الأولى) ، ١٤٢٠هـ (مجلد) .
- شرح التسهيل (مستهل الفوائد وتكميل المقاصد) ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، د / طارق فتحي السيد ط. دار الكتب العلمية ، بيروت (الأولى) ، ١٤٢٢هـ .
- شرح جمل الزجاجي ، لأبى الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي،)

- ت ٦٦٩هـ). تحقيق فواز الشعار، ط. دار الكتب العلمية، بيروت (الأولى) ١٤١٩هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) . تحقيق الأساتذة : محمد نور ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد . ط. دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
 - شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق بركات يوسف هبود، ط. دار الفكر ، بيروت ، (الثانية) ١٤١٩هـ .
 - شرح شواهد المغني : للسيوطي ، (ت ٩١١هـ) ، تحقيق / لجنة التراث العربي ، وذيل بتعليقات الشيخ / محمد بن محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي (قسمان) .
 - شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد ابن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق د / إميل بديع يعقوب . ط. دار الكتب العلمية،بيروت (الأولى) ١٤١٩هـ .
 - شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق د / عبد المنعم احمد هريدي ، من مطبوعات جامعة أم القرى ط. دار المأمون للتراث (خمسة أجزاء) وقد رمزت إليها بـ "أم القرى" .
 - شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن عي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ط. مكتبة المتنبّي ، القاهرة .
 - فى علم النحو تأليف الأستاذ الدكتور / أمين على السيد ، ط/دار المعارف الطبعة السابعة ١٩٩٤م .
 - القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، د / محمد عاشور السويح ، ط. دار الجماهيرية للنشر ، ليبيا (الأولى) ، ١٣٩٥هـ .
 - الكامل في الأدب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)

- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار نهضة مصر ، القاهرة .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشير عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق الشيخ عبد السلام محمد هارون . ط. دار الجيل ، بيروت (الأولى) .
 - كتاب السبعة في القراءات : لابن مجاهد ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف مصر ، (بدون تاريخ) .
 - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، بهامشه كتاب "الانتصاف" لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ) ، وحاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي من علماء الأزهر . مط. مصطفى محمد ، مصر (الأولى) ١٣٥٤م .
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق د / محي الدين رمضان ، ط. الرسالة (الخامسة) ١٤١٨هـ.
 - لسان العربي ، لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط. دار المعارف ، تحقيق عبد الله الكبير و(آخرين) (خمسة أجزاء) .
 - مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية والعشرين بالقاهرة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م ، (مجلة اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٣٢ إلى ١٩٦٢م) .
 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق د / محمد عبد القادر عطا ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت (الأولى) ، ١٤١٩هـ .
 - المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، على كتاب "التسهيل" لابن مالك ، تحقيق د / محمد كامل بركات ، ط. دار الفكر، دمشق (الأولى) ، ١٤٠٢هـ.

- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق حاتم صالح الضامن ، من منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، ١٩٧٥م ، (جزءان) .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، ط. دار السرور .
- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، أبي الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق . د/ فائز فارس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبي. ط. دار الحديث ، القاهرة (الثانية) ١٤١٨هـ .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، تأليف : عمر رضا كحالة ، ط. منشورات مكتبة المتنبى ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- المعيار فى التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية تأليف الدكتور/ عبد الفتاح سليم ص ٧٨ ، ط/ دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د / مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط. دار الفكر ، بيروت (الأولى) ١٤١٩هـ .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .
- اللغة بين المعيارية والوصفية تأليف الدكتور/ تمام حسان ، ط/ الأنجلو المصرية ١٩٥٨م .
- مناهج البحث فى اللغة تأليف الدكتور/ تمام حسان ، ط/ الأنجلو المصرية ١٩٥٥م .

- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، على "كتاب التصريف" للمازني (ت ٢٤٧هـ) ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا . ط. دار الكتب العلمية ، بيروت (الأولى) ، ١٤١٩هـ . (مجلد واحد) .
- النحو منطق العربية ، دراسة في طرائق البرهنة والاستنباط في النحو العربي، أ د عبد الله جاد الكريم، أستاذ النحو والصرف، جامعة جازان، السعودية ط أولى ٢٠١٤م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق د / إبراهيم السامرائي . ط. مكتبة المنار ، الأردن ، (الثالثة) ١٤٠٥هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، لابن خلكان (ت ٦٨٧١هـ) ط. عيسى الحلبي ، الطبعة الأخيرة .

